دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

Issue 05, Vol.23, January 2025

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

المجلد 05، العدد 23 جانفي 2025
Issue 05, Vol.23, January 2025
ISSN: 2629-6616

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلـــة قضـــايا آسيوية
Asian Issues Journal
المجلد 05، العدد 23 2025
Vol: 05 / N°: 23 (2025)
ISSN 2629-6616

مجلة قضايا أسيوية

The Asian Issues Journal

دورية دولية محكمة
تعنى بنشر البحوث السياسية، الإقتصادية
والقانونية في مجالات القضايا الأسيوية
تصدر عن
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
برلين – ألمانيا

President of the Democratic
Arab Center
Ammar Sharaan
Editor-in-chief
Dr. Houria Gassaa
Deputy Editor-in-Chief
Dr. Zakaria Haloui
Chairman of the Scientific Committee
Dr. Hamza Bellaouar

Volume
05
Issue
23
Year
January 2025

ISSN: 2629-6616

Germany: Berlin 10315
http://democraticac.de asian@democraticac.de

Tel: 0049-code
030-89005468/030-89899419/030-57348845

مجلـــة قضـــايا آسيوية
Asian Issues Journal
المجلد 05، العدد 23 2025
Vol: 05 / N°: 23 (2025)
ISSN 2629-6616

رئيس المركز

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصعة – جامعة الجزائر 2 – الجزائر

نائب رئيس التحرير

د. زكرياء حلوي، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، المغرب

رئيس اللجنة العلمية

د. حمزة بلعور، دكتوراه استراتيجية وعلاقات دولية، الجزائر

رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د. هاني الحديثي، أستاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، برلين، ألمانيا

د. حمزة الأندلوسي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

أعضاء الهيئـــة العلميـــة

د. علي محمد حسين العامري (العراق)
د. سلمى عثمان سيد أحمد الشيخ (السودان)
د. سعد حميد إبراهيم (العراق)
د. محمد حسين يوسف سبيتي (لبنان)
د. وفاء بوكروش (المغرب)
د. أميرة عبداوي (الجزائر)
د. عز الدين خميش (المغرب)
د. إلهام بورويبة (الجزائر)
د. سامية بوطيبة (الجزائر)
د. عمرو أحمد صابر عبد الوكيل (مصر)
د. نورس أحمد كاظم الموسوي (العراق)
د. محبوبة الأفريد (الجزائر)
د. مكيكة مريم (الجزائر)
د. عبد الناصر بشير عبد الله الصغير (ليبيا)
د. ناصر عبد الله علي أبو زيتون (الاردن)
د. مضوي أبكر عبد الله آدم عثمان (السودان)
Dr. Belal Almasri (Palestine)

د. محمود عزت عبد الحافظ السيد (مصر)
د. رشيد بلفكرات (الجزائر)
د. فراس عباس هاشم مجيد (العراق)
د. أمجد سعد شلال محمد المحاويلي (العراق)
د. عبد القادر مزوار (المغرب)
د. حيدر فاضل عبد الرضا سعيد (العراق)
د. جهاد عبد الكريم قدوره ملكة (فلسطين)
د. نور محمد الكبيسي (الأردن)
د. سليمان رمضاوي (الجزائر)
د. زعادي محمد جلول (الجزائر)
د. شيماء سمير محمد حسين (-)
د. حلوز وفاء (الجزائر)
د. عماد سالم محمد أبو ميري (فلسطين)
د. بوخاري هشام (الجزائر)
د. علي مولود فاضل (العراق)
د. لونا سعيد فرحات (لبنان)
Dr Faten RIDENE (Tunisia)

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

مجلـــة قضـــايا آسيوية
Asian Issues Journal
المجلد 05، العدد 23 2025
Vol: 05 / N°: 23 (2025)
ISSN 2629-6616

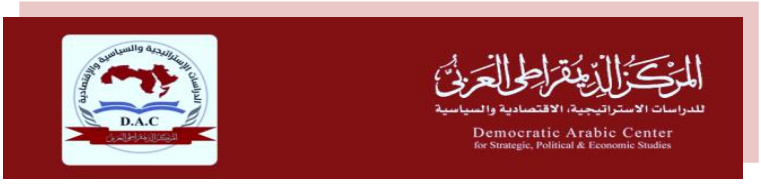

كلمة العدد

أعزائي القـراء والباحثيـن

يسرنا أن نقدم لكم العدد الثالث والعشرين من مجلة "قضايا آسيوية"، الذي يأتي ثمرة جهود متواصلة وتعاون مثمر بين فريق التحرير والباحثين المتميزين الذين يسعون دائمًا إلى تقديم معرفة عميقة ومستنيرة. هذا العدد يضم بين طياته مجموعة من الأبحاث والمقالات التي تناقش أبرز التحولات والتحديات التي تشهدها القارة الآسيوية، والتي تُعدُّ محورًا رئيسيًا للتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

في هذا العدد، نسلط الضوء على قضايا استراتيجية تتراوح بين الشؤون السياسية والقانونية، مرورًا بالتحليلات الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى التحديات البيئية والتكنولوجية التي تواجهها دول آسيا. نأمل أن تكون هذه المساهمات قد قدمت رؤى جديدة وأفكارًا مبتكرة تسهم في فهم أعمق لتلك القضايا، وتفتح آفاقًا للحوار والبحث العلمي.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الباحثين والكتَّاب الذين أسهموا بأعمالهم القيمة في هذا العدد، فبدون جهودهم المتفانية لما كان لهذا الإصدار أن يرى النور. كما نعرب عن امتناننا لقرائنا الكرام الذين يدفعوننا دائمًا إلى المزيد من التميز والإبداع.

نأمل أن يكون هذا العدد مصدر إلهام للباحثين والقراء على حد سواء، وأن يسهم في إثراء النقاشات العلمية وفتح آفاق جديدة للبحث والتفكير. ونرحب دائمًا بمساهماتكم القيمة في الأعداد القادمة، والتي نعتبرها جزءًا أساسيًا من رحلتنا نحو التميز.

مع خالص التقدير...

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصعة

الباحث	عنوان المقال	الصفحة
- لجين حسن المومني - محمد عبد الكريم محافظة	أثر التحولات الإقليمية على الحرب اليمنية: الاتفاق السعودي الإيراني أنموذجًا The impact of regional transformations on the Yemeni war: the Saudi-Iranian agreement as a model	28-07
- زياد طارق عبد الرزاق - إيلاف رعد تركي	البعد الدولي للسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين The international dimension of Russian foreign policy under President Vladimir Putin	53-29
- سرمد عبدالستار أمين - أماني سلام خزعل	مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل صراعات مشروعات الربط الاقتصادي The future of the Middle East in light of the conflicts over economic connectivity projects	76-54
- هشام قدري أحمد	قواعد القانون الدولي الناظمة للملاحة في المضائق الدوليَّة وتطبيقاتها على مضيقي البوسفور والدردنيل التركيين Rules of international law for navigation in international straits and their applications to the Turkish Bosphorus and Dardanelles straits	94-77
- همام خليل إسماعيل آل جعفر - علي محمود شكر	مخالفة صفقة القرن للمبادئ الأساسية لعملية السلام The deal of the century violates the basic principles of the peace process	112-95
- عبد الرحيم حمد العرقان	أثر الصعود الصيني ما بعد انتهاء الحرب الباردة على شكل النظام الدولي. The Impact of China's Rise After the Cold War on the Structure of the International System	141-113
- سامر موفق علي - محمد منذر جلال	مستقبل العلاقات الهندية التركية دراسة في الفرص والتحديات The Future of Indian-Turkish Relations: A Study of Opportunities and Challenges	178-142
ترجمات		
- حورية قصعة	تحديات تواجه "القوة المسؤولة" بقلم صوفي ريتشاردسون	187-179

	Challenges for a “Responsible Power” By Sophie Richardson	
- حمزة بلعور	الاقتصاد الصيني: الاتجاهات والقضايا الحالية China’s Economy: Current Trends and Issues	194-188
مقال الرأي		
محمد حسين سبيتي	إستراتيجية صعود الصين الجديدة.. مقاربة تحليلية لإدراكات الرئيس الصيني شي جين بينغ China's New Rise Strategy: An Analytical Approach to Chinese President Xi Jinping's Perceptions	203-194
دولة العدد		
	دولة ماينمار Republic of the Union of Myanmar	208-204

أثر التحولات الإقليمية على الحرب اليمنية: الاتفاق السعودي الإيراني أنموذجًا

The impact of regional transformations on the Yemeni war: the Saudi-Iranian agreement as a model

لجين حسن المومني[1*]، محمد عبد الكريم محافظة [2]

[1] باحثة في دراسات السلام والنزاعات الجامعة الهاشمية ، الأردن - Lojien.almomani99@gmail.com

[2] أ.د في التاريخ الحديث والمعاصر الجامعة الهاشمية، الأردن- mahafza@hu.edu.jo

تاريخ الإرسال: 2024/12/19 تاريخ النشر: 29 /2025/01

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير تأثيرات التحولات الإقليمية في التقارب السعودي – الإيراني في مسار النزاع في اليمن وتحليلها، حيث تُعدّ كلتا الدولتين من أبرز الأطراف الرئيسة في المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط، ومن أهم الأطراف غير اليمنية المؤثرة في النزاع اليمني، تفترض الدراسة أنّ ثمة أثرًا لهذا التقارب في النزاع؛ سواءً في اتجاه المزيد من التصعيد العسكري، أو نحو خفض التصعيد فالتهدئة. في سبيل ذلك؛ تسعى الدراسة للإجابة على عدد من الأسئلة مفادها: ما أثر التقارب السعودي - الإيراني في النزاع اليمني؟ وما الدوافع الرئيسة لكلا الطرفين (السعودي والإيراني) التي أدّت إلى هذا التقارب؟ حيث تنتهج هذه الدراسة منهج دراسة الحالة لتتبع النزاع اليمني بوصفه حالة دراسية مميزة عن غيرها في مشهد العلاقات السعودية – الإيرانية؛ أي إنّ حدوث تطورات في العلاقات الثنائية يُحدث تحولات في مسار هذا النزاع بوصفه قضية خلافية بين الدولتين.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، وأبرزها: التحولات والتغيرات في العلاقة السعودية- الإيرانية تُعدّ نقطة تحول مهمة يُبنى عليها في النزاع بين الأطراف المحلية الرئيسة، لكن في الوقت نفسه؛ فإنّ هذا التقارب ليس كافيًا لإحلال السلام في اليمن ما لم تتفق الفواعل الداخلية في الحرب.

الكلمات المفتاحية: التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط، الاتفاق السعودي - الإيراني، الحرب اليمنية، تحليل السياسة الخارجية

---

* لجين حسن المومني

Abstract:

This study aims to interpret and analyze the effects of regional shifts, particularly the recent Saudi-Iranian rapprochement, on the trajectory of the Yemeni conflict. Both Saudi Arabia and Iran are pivotal regional players in the Middle East and wield significant influence in the Yemeni conflict. The study hypothesizes that this rapprochement could impact the conflict by either escalating military actions or by contributing to de-escalation and calming efforts. To address this, the study seeks to answer the question: What is the impact of the Saudi-Iranian rapprochement on the Yemeni conflict? Furthermore, it examines the fundamental motivations of both parties (Saudi Arabia and Iran) that have led to this rapprochement. Employing a case study approach, the study focuses on the Yemeni conflict as a unique case within the broader Saudi-Iranian relationship. Consequently, bilateral relations are anticipated to influence the course of this conflict, which serves as a contentious issue between the two nations.

The study concludes with several findings, chiefly that changes in Saudi-Iranian relations represent a significant turning point in the conflict involving the main local actors. Nonetheless, this rapprochement alone is not sufficient to achieve positive peace in Yemen unless the internal parties to the conflict also reach an agreement.

Keywords: Regional shifts in the Middle East, Saudi-Iranian agreement, Yemeni conflict, foreign policy analysis.

1.مقدمة

تُعدّ إيران والسعودية قوتين إقليميتين رئيستين في منطقة الشرق الأوسط، وتمثّل كلٌّ منهما تيارًا دينيًّا وثقافيًّا مختلفًا، ما أسهم في تأجيج التوترات بينهما. وتحظى كلّ منهما بموقع جيوسياسي وجيواقتصادي مهم في المنطقة، وتُعدّ العلاقات السعودية الإيرانية واحدة من أكثر العلاقات تعقيدًا في منطقة الشرق الأوسط؛ فتتداخل فيها العوامل التاريخية والدينية والسياسية.

يعود تاريخ هذه العلاقات إلى قرون مضت، التي شهدت مراحل من التعاون والتنافس السياسي والإيديولوجي والاقتصادي، وقد تصاعدت حدة الخلافات بين البلدين، خاصة بعد الثورة الإيرانية عام 1979، التي أدّت إلى تغيير جذري في النظام الإيراني. ومنذ ذلك الحين اتّسمت العلاقات بالصراع

والمنافسة؛ فدعمت كل دولة جماعات مختلفة في النزاعات الإقليمية، مثل: الحرب الأهلية في اليمن، لتي هي محور الدراسة.

في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تغييرات جذرية في الأوضاع السياسية والأمنية، بما في ذلك: النزاعات المستمرة في سوريا واليمن والعراق؛ شهدت السنوات الأخيرة محاولات لتخفيف التوترات وإعادة بناء العلاقات، كان آخرها الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في عام 2023، الذي يمثّل خطوة مهمة نحو استعادة الحوار والتعاون بين البلدين، ويُعدّ نتيجة مبادرات دبلوماسية متعددة، ويعكس رغبة الطرفين في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز الأمن.

يُعدّ الصراع على النفوذ أحد أبرز العوامل التي تزيد من حدة الحرب الأهلية اليمنية وتفاقمها، وسعي كلّ طرف إلى تحقيق أهدافه السياسية وتلبية مصالحه الاقتصادية؛ فيقدِّم في سبيلهما الدعم المالي والعسكري وحتى المعنوي لأحد أطراف الحرب، وهذا ما حصل في اليمن فحوّلها إلى ساحة حرب بالوكالة بين أبرز القوى المتنافسة على مستوى الإقليم.

❖ مشكلة الدراسة

انخرطت السعودية وإيران في صراع طويل على العديد من القضايا في المنطقة العربية، بما في ذلك اليمن؛ ذلك لدوافع أيديولوجية - دينية وسياسية. لكنَّ هذا الصراع لم يؤدِّ إلى نصر حاسم لأي من الطرفين، بل على العكس، كان مجرد استنزاف عسكري واقتصادي. بعد حدوث التقارب السعودي الإيراني في 10/مارس/2023، شهدت عدة ملفات عالقة بين الدولتين عددًا من التحولات؛ فتراجع النزاع في اليمن كأبرز هذه الملفات نسبيًا من حيث حدة العنف المباشر والاشتباكات العسكرية، لكنَّ هذا الأمر لا يعني بالضرورة انتهاء الصراع وحالة الحرب، أو الدخول في عملية تسوية سياسية تُنهي جذور النزاع المباشرة. لذلك؛ تظهر مشكلة الدراسة في سؤال محوري رئيس مفاده: ما أثر توقيع الاتفاق السعودي الإيراني في النزاع في اليمن؟ ويتفرع منه عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ✓ ما أهم الدوافع المُحركة لكلٍ من السعودية - إيران التي أدَّت إلى هذا التقارب؟
- ✓ من الأطراف المؤيدة والداعمة للاتفاق والأطراف المعارضة، وما دوافعهم؟

❖ فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنَّ عملية تسوية الحرب في اليمن ترتبط بطبيعة العلاقة بين أطراف الحرب بالوكالة ومدى رضاهم وقبولهم فكرة التسوية؛ أي إنَّه كلما تحسّنت العلاقات بين السعودية وإيران انعكس ذلك إيجابيًّا على الحرب في اليمن، والعكس صحيح. والتقارب الحاصل بين القوى الإقليمية المتمثلة بالسعودية وإيران يُعدّ حدثًا مهمًا ومؤثرًا في مسارات النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط. لكنَّ هذه الدراسة تفترض أنّ مثل هذا التحول لن يُنتج حالة من الاستقرار قد تدفع الأطراف للدخول في عملية تسوية سياسية مباشرة؛ أي إنَّ حالة من الاستقرار الهشّ قد تسود في المرحلة المقبلة ما لم تدفع السعودية وإيران الأطراف المحلية نحو عملية سياسية جادة وبرعاية مباشرة.

❖ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- ✓ بيان أثر عودة العلاقات بين القوتين الإقليميتين اللتين لطالما ساد منطق المنافسة بينهما وتوقيع الاتفاق السعودي الإيراني في أهم منطقة تنافس بينهما (اليمن)، ودوافع كلا الطرفين للتوقيع.
- ✓ معرفة أهم بنود هذا الاتفاق والأطراف المؤيدة والداعمة له والأطراف المعارضة، ومصالح هذه الأطراف.

❖ منهجية الدراسة

للتحقُّق من فرضيَّات الدراسة والإجابة على أسئلتها؛ تنتهج هذه الدراسة منهج دراسة الحالة؛ فتدرس خصائص النزاع اليمني والعوامل المؤثرة في مساره، وتحديد نقاط التحول المؤثرة فيه سواءً نحو مزيد من التصعيد أو التهدئة، وهذا المنهج يتكامل مع المناهج البحثية الأخرى، ومنها المنهج التاريخي، الذي يتناول تاريخ الظاهرة وجذورها، ما يمكِّن الباحث من فهم واقعها الحالي، واستشراف ما قد تؤول إليه مستقبلًا. طُبِّق هذا المنهج بالتعرُّف إلى تاريخ العلاقات والخلافات بين السعودية وإيران، ما سهَّل عملية فهم واقعهما الحالي وردود فعلهم المتوقعة. وبهدف فهم سلوك الفواعل الإقليمين ودوافعهم لتوقيع هذا الاتفاق والوساطة الصينية، وجرت الاستعانة بمقترب هارفرد، الذي يُعدّ من المقتربات النظرية لتحليل النزاع، ويركّز في تحليله ظاهرة الصراع على مواقف أطرافه

ومصالحهم، ويرى أنَّ ثمة اختلافًا بين ما يعلِن عنه السَّاسة أو صُنَّاع القرار وما يريدونه فعلًا؛ أي إنَّ ما يعبّر عنه ليس بالضرورة أنْ يعنيه أو يريده حقًا. (بغداد،2018) ويجادل هذا الاقتراب بأنَّه للتوصّل إلى حلّ جذري للصراع؛ لا بُدّ من التركيز أثناء عملية التفاوض على الفاعلين ومطالبهم الحقيقية وليس مواقفهم المعلَنة (سمو ،2022).

❖ الإطار النظري والمفاهيمي

بالإضافة إلى المناهج البحثية السابقة، ترتكز هذه الدراسة على الأطر النظرية والمفاهيمية التي تنتمي لحقل العلاقات الدولية، وتخصّص دراسات السلام والنزاع، بحيث تُعدّ مرتكزًا نظريًا ومفاهيميًا تسعى الدراسة لإسقاطه على الواقع للحصول على فهم وتفسير دقيقين للظواهر التالية:

النظرية الواقعية: تُعدّ المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية من أهم النظريات التي تُفسّر السياسة الدولية، خاصة فهم دوافع ومُحفزات الدول، وتفسير الحرب والسلام، وتحليل أثر ميزان القوى في إدامة الاستقرار بين الدول، حيث تُركز النظرية الواقعية على ميزان القوى بين الدول، وترى أنّ النظام الدولي هو نظام يتّسم بالفوضى **(Anarchy)** ؛ الذي يعني غياب السلطة المركزية العليا فوق الدول، التي إنْ وُجِدت ستُنفّذ القانون الدولي -على غِرار السلطة التنفيذية في الدول-، ومع هذا الغياب لأيّ طرف يردع مخالفة القانون الدولي؛ تركّز الدول على قوتها الذاتية، بشكل خاص العامل العسكري بمنزلة ضمانة لبقائها، وهو ما يُعرَف بالاعتماد على الذات **(Self-help)** ، ما يسهم في ارتفاع حدة العنف والصراع الذي تحكمه القوة في العلاقات الدولية، ودول تقودها المصلحة الوطنية التي تعني الحفاظ على البقاء والاستمرار، والحفاظ على الاستقرار بالحفاظ على السلطة والمصلحة؛ فتعلو الطبيعة الفوضوية للدول وعدم وجود سلطة على سلطة الدول، الأمر الذي يبني الشك بين الدول، ما يخلق المأزق الأمني(Paffenholz,2009) . ومن منطلق المصلحة الوطنية تبدأ الأطراف (التي في حالة نزاع) بالتفكير بطريقة أخرى اتجاه النزاع والطرف الآخر بعد إدراكهم حجم الخسائر والاستنزاف خلال مدة النزاع، ولأجل ذلك؛ تلجأ الى تحالفات بعضها مع بعض للحفاظ على بقائها ومصالحها بوساطة خلق علاقات تعاونية وبناء شراكات، لكنّ السؤال هو: متى تبدأ الأطراف بالتفكير بهذه الطريقة؟

يجيب على هذا السؤال وليام زارتمان **(Wiliam Zartman)** فيما أطلق عليه **Ripeness theory** نظرية النضج؛ وهو أنْ تصل أطراف الصراع إلى نقطة تكون جاهزة فيها للحل، ويرى زارتمان أنّ الأطراف لنْ

يسعوا إلى للوساطة والحل إلّا عند استنزاف مواردهم جميعها، وأنَّ فكرة الحفاظ على الجمود القائم تكلفتها أكبر ومؤذية أكثر للأطراف كلها، وتُبدي الأطراف المتحاربة استعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضت عنها في السابق؛ نتيجة إدراكها فشل الحل العسكري، وأنَّ أيّ بديل عن التفاوض يؤدي إلى كارثة. **(Richmond & Visoka,2022)**

يفترض منظّرو هذه النظرية أنّ صُنّاع القرار في النزاعات يمرّون عبر أربعة مراحل؛ ففي المرحلة الأولى يركّزون على تحقيق إنجازات محددة، وفي المرحلة الثانية تستنزَف الموارد عبر تقديم التزامات معينة، أمَّا في المرحلة الثالثة فيعظّمون صور الخسائر التي لحقت بالخصم، والتقليل من شأن خسائرهم. وفي المرحلة الرابعة يُجرى البحث عن مخرج بسبب استنفاد الموارد. بناءً على هذه المراحل؛ تكمن نقطة التحول الحاسم لنضج النزاع في المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثالثة والرابعة، وهي ما وصلت إليه كلٌّ من السعودية وإيران (محيي الدين،2011).

❖ خطة الدراسة

تقع هذه الدراسة في خمسة محاور رئيسة، ويأتي هذا التقسيم لتسهيل تناول الظاهر المتمثلة بالتقارب السعودي – الإيراني، وأثره في الحالة الدراسية المتمثلة بالنزاع اليمني. عليه؛ يتناول المحور الأول لمحة تاريخية عن الحرب اليمنية ومجرياتها، ويناقش المحور الثاني الموقف السعودي والإيراني من الحرب اليمنية، أمّا المحور الثالث فيتناول الاتفاق السعودي الإيراني منذ توقيعه في 10/مارس/2023، وتناول المحور الرابع الحديث عن الوساطة الصينية والمعارضة الإماراتية، أمَّا المحور الخامس فناقش أثر الاتفاق السعودي الإيراني في الحرب اليمنية.

2. السياقات التاريخية للدراسة

يمكن تتبع تاريخ الصراع وعدم الاستقرار في اليمن بوصفه مدخلًا تاريخيًّا لفهم المشهد الحالي، حيث شهدت الدولة اليمنية على مدار تاريخها السياسي الكثير من الثورات والحروب والأزمات والانقسامات السياسية والاجتماعية، مثل ثورة 26/سبتمبر/1962 في الشمال وثورة 14/أكتوبر/1963 في الجنوب. لذلك؛ لا تُعدّ ظاهرة الحرب الأهلية غريبة عن الساحة اليمنية، إذ لم تعشْ حالة الاستقرار السياسي منذ عقود ابتداءً من الحرب الملكية الجمهورية طوال 7 سنوات بعد ثورة 26/سبتمبر/1962، التي جاءت بعد نضال طويل ضد نظام الحكم الإمامي، لتأتي بعد ذلك الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه وقيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠ لتشكّل انتصارًا وتحقيقًا لأحد مطالب ثورتَي

سبتمبر وأكتوبر، وقد عاش اليمن في هذه المرحلة أفضل مراحله السياسية التي استمرّت ما يقارب ثلاث سنوات. لكنَّ الحال لم تدم طويلًا؛ ففي عام ١٩٩٤ عادت اليمن مرة أخرى إلى الفوضى وعدم الاستقرار، ذلك بعد صراع مسلّح بين أطراف الوحدة الممثلين بالمؤتمر الشعبي العام الحاكم في الشمال، والحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في الجنوب وانتهى بهزيمة الحزب الاشتراكي، وأسَّس لبداية أزمة جديدة عُرِفت باسم "القضية الجنوبية". من هنا، فقد شكلت حرب عام ١٩٩٤ أحد أهم أسباب ثورة ١١/ فبراير/٢٠١١؛ نظرًا لما خلَّفته من انتكاسة للوحدة الوطنية وتراجع الحياة السياسية والاقتصادية في اليمن، إضافة إلى تفكُّك أجهزة الدولة والفساد السياسي (البكيري، 2023).

استمرّت الاضطرابات السياسية في اليمن إلى أنْ وصلت إلى حروب صعدة السّتة 2004-2010 في شمال اليمن في مدينة صعدة بين جماعة أنصار الله والحكومة اليمنية (حروب اليمن، 2015)، لتأتي بعد ذلك ثورات الربيع العربي في تونس ومصر فتُلقي بظلالها على الدولة اليمنية الهشّة، حيث وجدت تفاعلًا سريعًا ومباشرًا هناك؛ نظرًا لما يعانيه اليمن من ظروف صعبة ومعقَّدة. وفي 11/فبراير/2011 خرج الشباب اليمني في مسيرات واحتجاجات في مدينة تَعِزّ جنوب اليمن للمطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية وإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح، الذي استمرّ بالحكم لمدة 33 عامًا، وتفاقمت الأحداث لينضمَّ للثورة الفئات والأحزاب والمحافظات اليمنية جميعها، لكنَّ هذه الاحتجاجات قُوبِلت بالرفض والقمع من الأمن، وراح ضحيَّتها عشرات الجرحى والشهداء.

بعد قرابة شهرين من بدء الثورة حاولت دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية احتواء الأزمة اليمنية وحلّها في محاولة منها للتوفيق بين قوى المعارضة والنظام الحاكم من خلال ما عُرِف باسم المبادرة الخليجية، التي شهدت صياغاتها الكثير من التعديلات إلى أنْ تبلورت بصيغتها النهائية، وجرى التوقيع عليها بتاريخ 23 / نوفمبر / 2011 في الرياض بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، ونتج عنها تسلُّم هادي (نائب الرئيس آنذاك) السلطة وفقًا لانتخابات شكلية كان هو المرشح الوحيد فيها، وبدأ بالتحضير لعقد مؤتمر الحوار الوطني (**Saleh Yemen`s Great,2011**). وتعبيرًا عن رفضهم مخرجات الحوار الوطني؛ توجَّه الحوثيّون في يوليو 2014 من معقلهم في محافظة صعدة إلى الجنوب بِحُجّة أنَّ الأقاليم التي تقع تحت سيطرتهم بعد تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم لا تمتلك المقوّمات التي تُعِينها على الحياة، مثل: النفط، والمنافذ البحرية، فاجتاحوا العاصمة صنعاء مطالبين بالمشاركة السياسية، وحصص في السلطة، واستولوا على عدد من الوحدات العسكرية والمقرَّات

الحكومية، إلى أنْ جرى التوقيع على ما سُمِّي "وثيقة السلم والشراكة" بتاريخ 21/ سبتمبر /2014 برعاية مندوب الأمم المتحدة جمال بن عمر، لكنَّ هذا الاتفاق لم يَدُمْ طويلًا؛ إذ تحالفت قوات الحوثي مع القوات الموالية لعلي عبد الله صالح، واستولوا على العاصمة صنعاء، وحاصروا مقرّ الرئيس هادي، ما اضّطره للانتقال إلى مدينة عدن ومنها إلى السعودية (**Schuster**,2018).

لغاية تلك اللحظة كانت الحرب اليمنية حربًا أهلية تتصارع القوى الداخلية فيها على السلطة والنفوذ إلى أنْ طالب الرئيس هادي التدخل من السعودية؛ ذلك لاستعادة سلطة الحكومة اليمنية، وإيقاف تقدُّم الحوثيين نحو المزيد من المحافظات اليمنية، وبعد بدء الطائرات الإيرانية المحمَّلة بالأسلحة والمستشارين العسكريين الوصول إلى مطار صنعاء (**Hokayem and Roberts**،2016) أُعْلِن بتاريخ 26/ مارس / 2015 عن إطلاق تحالف عسكري يضم كلًّا من الدول التالية: "البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، وقطر، والسودان، والإمارات، وباكستان" بقيادة السعودية في ما عُرِف باسم "عاصفة الحزم"، وكانت هذه نقطة تحوّل في مسار الصراع.

2. الموقف السعودي والإيراني من الحرب اليمنية

منذ اندلاع الأزمة في اليمن سنة 2011، تباينت مواقف القوى الإقليمية الفاعلة في الصراع تبعًا لعدة دوافع ومن منطلق مصلحتها الوطنية، ويمكن تسليط الضوء على مواقف هذه الدول على النحو التالي:

1.2.السعودية

حاولت السعودية منذ بداية الأزمة اليمنية انتهاج نهج سياسي دبلوماسي ضمن رعاية أُمَميّة ودولية لتحقيق عملية انتقال سلمي للسّلطة إلى الرئيس هادي ضمن ما عُرِف بالمبادرة الخليجية؛ ذلك بِحُكم الجوار والقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية، واشتراكها مع اليمن في خط حدودي طويل يبلغ حوالَي 1500 كم، ونظرًا لما يمثّله كل بلد من عمق استراتيجي وأمن قومي للأخرى (شمس الدين، 2014). لكن، بعد سيطرة الحوثي على العاصمة صنعاء؛ شكَّل ذلك تهديدًا على السعودية وأمنها، إضافة إلى حالة الفوضى التي تُعدّ تهديدًا صارخًا للتوازنات السياسية والأنظمة الحاكمة في الخليج العربي، ما دفعها إلى انتهاج النهج العسكري في التدخّل في محاولة منها لموازنة الاستقرار السياسي في اليمن ليلائم الأنظمة الخليجية عن طريق التحالف العسكري الذي شنَّته على معاقل الحوثي "عاصفة الحزم" (أبو حاتم، 2019). وقد لعبت السعودية الدور الأكبر في الحرب اليمنية من منطلق عدة دوافع،

منها الاقتصادية والأمنية، التي تتمثَّل بتحقيق وجود أمني في أهم طرائق الملاحة والتجارة والممرّات المائية في العالم، ذلك بالسيطرة على مضيق باب المندب والجزر اليمنية في البحر الأحمر، إضافة إلى سعيها للحصول على منفذ بحري في البحر العربي لتتمكَّن من تصدير النفط إلى شرق آسيا والصين، ما يعني التخلّص من التهديدات الإيرانية عبر مضيق هرمز. وأخرى دوافع سياسية تتمثَّل بإعادة هيكلة السلطة اليمنية، ذلك بوجود سلطة تخضع لنفوذها وتضمن ولاءها، وإزاحة القوى التي تشكّل تهديدًا أمام هذا الهدف (قاسم، 2023)، وسعيها إلى الحد من المَدّ الشيعي الإيراني مقابل السُّني السعودي، والوقوف أمام النفوذ الإيراني، ومنعه من لعب دور إقليمي في المنطقة (الفقية، 2022).

2.2.إيران

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران في فبراير عام 1979، أخذت السياسة الإيرانية تتجه نحو مبدأ تصدير الثورة، ونظرًا للقرب الجغرافي والدين المشترك والاختلاط الثقافي؛ توجَّهت الأنظار الإيرانية نحو المنطقة العربية -خاصة اليمن - استنادًا إلى العقيدة الدينية الشيعية ومستغلّة وجود طوائف شيعية تعاني من اللامساواة وغياب العدالة (العتيبي، 2018).

سعت إيران إلى توسيع مجال نفوذها في المنطقة باستغلال حالة الفوضى والظروف المشحونة في اليمن، ورأت في جماعة الحوثي الحليف المناسب لتحقيق هدفها، وقدَّمت الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي لهذه الجماعة (منشاوي، 2015). وبمنزلة نوع من اعتراف إيران بجماعة الحوثي حكومةً شرعيةً؛ عيَّنت "حسن إيرلو" سفيرًا لدى الحوثي في صنعاء، بعد أنْ عَيَّن الحوثي سفيرًا لهم في إيران في عام 2019 (الكمالي،2021)، ولدى إيران العديد من الدوافع وراء التدخّل في اليمن وتقديم الدعم للحوثي، وهي على النحو التالي:

- ✓ ضمان وجود قوة عسكرية موالية لها تساعدها في مشروعها التوسّعي وصراعها مع القوى المنافسة لها –السعودية - (قاسم،2023).
- ✓ تطويق السعودية جنوبًا؛ بهدف الإضرار بها، وإشغالها ودول الخليج بالتهديدات الناجمة عنها لتجعلها عاجزة عن لعب دور إقليمي في المنطقة -خاصة سوريا -؛ أي إنَّه نوع من استنزاف القوى (الفقيه، 2022).

- ✓ الوجود في أهم الممرَّات والمساحات المائية في العالم؛ مضيق باب المندب وخليج عدن، ما يرجِّح كفّة ميزان القوى لصالحها بسيطرتها على ممرَّين مائيّين تمرّ من خلالهما 40% من احتياج العالم من الطاقة (ساحلي، 2020).

- ✓ استعمال اليمن ورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدفها في الحصول على تكنولوجيا عسكرية ورفع العقوبات عنها، إضافة إلى استغلال وجودها في البحر الأحمر للضغط على إسرائيل (قاسم،2023).

- ✓ أسباب إيدولوجية تتمثَّل بالتوسّع الإيراني والتمدّد الشيعي، وقد رأت في اليمن البلد المناسب لاستقبال مثل هذه الفكرة من خلال الحوثي، وبوصف إيران دولة شيعية تَعدّ نفسها نقطة مرجعية للشيعة والحامية لهم (موسوى،2019).

أسهمت العديد من العوامل، مثل: الفروقات الوجودية والإيدلوجية، والمنافسة في إطار القوة والسلطة إلى تكوين جوهر العداء بين كلٍّ من السعودية وإيران، وانعكس ذلك على المواقف المتباينة بين القوتين الإقليميتين في تعزيز حالة الصراع في اليمن بين الأطراف المحلية، وعزّزت من حالة الاستقطاب التي انعكست سلبًا على محاولات الدخول في عملية التسوية، لكنْ ظهرت في الآونة الأخيرة عدة مؤشرات إلى تغيّر في حسابات الطرفين، مفادها انتهاج الدبلوماسية، وتَبنّي لغة الحوار، وهو ما ظهر من خلال توقيع الاتفاق السعودي الإيراني.

3. الاتفاق السعودي الإيراني (10/مارس/2023)

شهدت الساحة الإقليمية في مطلع عام 2023 تحوّلًا كبيرًا مُمَثّلًا بالاتّفاق السعودي الإيراني الذي يؤثّر بدوره في مختلف جوانب العلاقة بين الدولتين، وبشكل خاص في النزاعات الإقليمية، وترجع جذور هذا التحوّل إلى عام 2021؛ إذ انتقلت السياسة الخارجية السعودية من تصادُمية بدأتها بالتدخّل العسكري في اليمن مرورًا بالمقاطعة الإيرانية [1] وصولًا إلى المقاطَعة القطرية إلى سياسة التَّصالُح؛ التي ابتدأتها مع قطر، وأخيرًا إيران. وبدأت التركيز على كيفية إنهاء مشاركتها في الحرب، وطريقة لوقف هجمات الحوثيين عبر الحدود على أراضيها. ومنذ وقت طويل تتبادل كلٌّ من السعودية وإيران الاتّهامات بعضهما ضدّ بعض؛ فتتهم السعودية إيران بتقديم الدعم لجماعة الحوثي في اليمن،

[1] بدأت هذه المقاطعة عام 2016 على أثر اعدام السعودية لرجل الدين الشيعي الشيخ "نمر باقر النمر" بتهمة تأييده لحركة الاحتجاجات المعارضة للحكومة السعودية التي شهدتها منطقة القطيف، شرقي السعودية، عام 2011. للمزيد حول ذلك انظر https://u.pw/jIrWTi2

التي تسبّب تهديدًا مباشرًا للسعودية، وإثارتها الفتن والتمرُّد في الأقليَّات الشيعية في السعودية، في حين تتهم إيران السعودية بتسهيل الوجود الأمريكي قُربها (The Impact of the Saudi-Iranian,2023).

في العاشر من مارس 2023 وبوساطة صينية، اتَّفقت الدولتان على عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد قطيعة دامت نحو سبع سنوات، وسبقت هذا الاتّفاق عدة جولات بين البلدين في العراق وعُمان، التي تضمَّنت عدة بنود، كان أهمها استئناف العلاقة بين الأطراف، وإعادة فتح السّفارات، وتفعيل اتّفاقية التعاون الأمني التي كانت قد وُقِّعت عام 2001، والاتّفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، والتقنية، والعلوم، والثقافة، والرياضة والشباب التي وُقِّعت عام 1998، إضافة إلى اتّفاق الأطراف على احترام سيادة الدول وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية، وبذل الجهود لتعزيز السلام والأمن الإقليمي (مكرم،2023).

على إثر هذا الاتّفاق؛ التقى وفدان من السعودية وعُمان بأعضاء من المجلس السياسي للحوثيين في العاصمة صنعاء للاتّفاق على هُدنة دائمة من شأنها إنهاء حالة الحرب في اليمن (عقيل ،2023).

بوصفها خطوات أولية لإجراءات بناء الثقة؛ تبادل كلا الطرفين الأسرى، فأفرجت السعودية عن أكثر من 100 معتقل حوثي، وتوجَّه وفد حوثي لأداء مناسك الحج والعمرة لأول مرة منذ عام 2014، (وفد قيادي من الحوثي، 2023)، وأعلنت السعودية أنَّها سوف تحدّ من دعم الشبكات الإعلامية التي تحرّض ضد إيران. في المقابل؛ أعلنت إيران أنّها سوف تقلّص شحنات الأسلحة إلى الحوثيين في اليمن (The Impact of the Saudi-Iranian,2023).

جاء هذا الاتفاق بعد تاريخ البلدين الحافل بحالات التقارُب والتباعُد؛ فمنذ الثورة الإيرانية عام 1979 تشهد العلاقات السعودية الإيرانية هذه الحالة بقلق الأولى من مبدأ تصدير الثورة، وتَبِعها الغضب الإيراني من الدعم السعودي للعراق، ثم مقتل 275 حاجًّا إيرانيًّا خلال اشتباكات في مكّة، وموت الدبلوماسي السعودي (مساعد الغامدي) في السّفارة السعودية بطهران. على إثرها؛ قطع الملك فهد العلاقات بين البلدين. وفي عام 1999 هنّأ الملك الرئيس الإيراني محمد خاتمي بفوزه بالانتخابات، وتحسَّنت العلاقات بين الطرفين، لكنْ بعد غزو العراق عام 2003 ومقتل الرئيس الحريري عام 2005 -الحليف المقرَّب للسعودية -؛ زاد ذلك من شكوك الرياض في أنَّ طهران تنفّذ تحالفات تهدّد مصالحها، وقد عزَّز الاتفاق النووي الإيراني هذه المخاوف.

تتنوع القضايا التي تختلف فيها السعودية وايران، وأهمها التنافس الإقليمي -تحديدًا النفوذ الإيراني -، الذي يشكّل نقطة الخلاف الجوهرية بين إيران والسعودية، ففي حين تراه الأولى مطلبًا مهمًّا لتحقيق استقرارها، تَعُدّه السعودية ودول الخليج عامةً مهدّدًا رئيسًا لها ولأمنها واستقرارها.

لكنَّ التساؤل هنا: لماذا قرَّرت أهم الأطراف الإقليمية المتنافسة في اليمن توقيع مثل هذه الاتّفاق؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال بمعرفة الدوافع السعودية والإيرانية للتوقيع، وهي على النحو الآتي:

1.3.الدوافع السعودية

تتمثل الدوافع السعودية في النقاط التالية:

- ✓ إدراك المملكة العربية السعودية ضرورة تنويع مصادر الأمن. وقد جاء هذا الإدراك بعد التغيّر في الأولويات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتسخير مواردها العسكرية والدبلوماسية لمحاربة الصعود الصيني، واللهجة الحادة التي تخاطب بها الإدارة الأمريكية منذ تسلُّمها السلطة، وتعهُّدها بجعل السعودية دولة منبوذة، رغم زيارة بايدن السعودية بعد هذا الإعلان، التي يمكن عدُّها نوعًا من التراجع عن هذا التعهُّد، لكنَّ السعودية شعرت بالتأكيد بنوع من القلق وسهولة انقلاب الموازين وانسحاب الدعم الأمريكي، خاصة بعد انخفاض الدعم الذي تتلقَّاه السعودية من إدارة بايدن، ورفع جماعة الحوثي من قائمة الجماعات الإرهابية، وتلميحاته بإمكانية العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، إضافة إلى عدم تدخّلها ضد هجمات الحوثي لمنشآت شركة أرامكو في سبتمبر/2019، وحجم الأضرار الذي خلّفته؛ نظرًا لأهمية المنشأة التي تتضمَّن أكبر مَعْمَل لتكرير النفط في العالم. هذا كلّه دفع السعودية لإعادة حساباتها في سياستها الخارجية، وعدم إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة، واتَّجهت نحو تهدئة العداءات مع جارتها إيران (Brown,2023) .
- ✓ فشل السعودية في اليمن بعدم تحقيقها أهم هدف لعاصفة الحزم؛ المتمثل باستعادة شرعية الحكومة اليمنية.
- ✓ عدم جدوى الحل العسكري وارتفاع تكلفته، خاصة في ظلّ الأزمات الاقتصادية التي أفرزتها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، ووفقًا لدراسة نشرتها جامعة هارفرد؛ فقد بلغت

خسائر السعودية نحو 200 مليون دولار في اليوم الواحد للحرب (في عامها الرابع، 2019). والتحوُّل في مسار الحرب وتوقيع مثل هذا الاتّفاق له عوائد اقتصادية على السعودية؛ ذلك بالاستفادة من السوق الإيرانية الكبيرة بعد تحسُّن العلاقات بين الطرفين؛ أي إنَّ استقرار المنطقة والداخل السعودي يؤدي إلى جذب أكبر للاستثمار الأجنبي، وهذا ما يفسّر الدافع الرابع.

- ✓ التفرّغ لتحقيق الرؤية السعودية 2030، التي أعلن عنها ولي العهد محمد بن سلمان، وسعيها إلى تنويع علاقاتها مع القوى الإقليمية والتحوّل الاجتماعي والاقتصادي، الذي لنْ يتحقَّق في ظلّ حالة التوتر، إنَّما مشروط باستقرار المنطقة. لذلك؛ تسعى السعودية إلى ضمان بوليصة تأمين ضد الهجمات الخارجية المتعلّقة بالحوثي المدعوم إيرانيًا.

- ✓ سَعْي إيران لتطوير برنامجها النووي، إذْ تدرك السعودية أنَّ الخيار الدبلوماسي قد يسهم في استقرار المنطقة، خاصة في ظلّ حالة التصعيد بين إيران والكيان الإسرائيلي، وأصبحت المنطقة على حافَّة الدخول في حرب لا تريد السعودية أنْ تكون طرفًا فيها. لذلك؛ توقيعها مثل هذا الاتّفاق يمكن عدّه تعبيرًا عن حُسن نيّتها تجاه جارتها، وعدم رغبتها الدخول في حرب (Divsallar and ALghannam,2023).

2.3.الدوافع الإيرانية

يمكن رصد الدوافع الإيرانية فيمايلي:

- ✓ الرغبة الإيرانية في إقامة علاقات وثيقة ليس مع روسيا والصين فقط، إنَّما مع الدول الإسلامية المجاورة لها، ذلك في ظلّ تدهور علاقاتها بالغرب، والمعاناة التي عاشتها بسبب توتر علاقاتها الإقليمية، وعُزلتها الدولية، إضافة إلى تعزيز الاقتصاد الإيراني الذي أنهكته العقوبات الأمريكية والأزمات الاقتصادية.

- ✓ الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي تواجهها إيران، وقد أسهم في ذلك الحملة الاعلامية التي تقودها السعودية ضدّها من خلال قناة إيران الدولية[2]، وقد وجدت إيران نفسها قد خسرت

[2] إيران إنترناشيونال: وسيلة إعلامية ناطقة بالفارسية مقرّها في لندن مُموَّلة من السعودية، تعدّها إيران المحرّض الرئيس للاحتجاجات المناهضة للنظام.

في الساحة المعلوماتية، وفقدت القنوات الإذاعية الإيرانية مكانتها بين الناس. لذلك؛ توجَّهت نحو خفض حدة التصعيد بتخفيف دعمها الحوثيَّ مقابل تخفيف السعودية دعمها الحملة الإعلامية ضد إيران.

- ✓ السلاح النووي، تعتقد إيران أنَّ توقيعها مثل هذا الاتّفاق يوفِّر لها حرّية أكبر في سياساتها النووية، وتجنّبها مواجهة أزمة إقليمية خلال إدارتها التوترات مع الغرب والكيان الإسرائيلي بشأن الملفّ النووي، إضافة إلى إدراكها خطر التطبيع السعودي – الإسرائيلي. ورغم أنَّ التوقيع لا يعني ضمان منع التطبيع، لكنَّ إيران تتمسّك بمبدأ احترام سيادة الدول، وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية؛ الذي نصّ عليه الاتّفاق حُجةً لمنع ظهور تحالف أمني إقليمي يواجهها في المنطقة (Divsallar and Alghannam,2023)

- ✓ إدراك إيران حجم الخسائر والتكلفة الباهظة للتدخّل العسكري، وعدم قدرتها على الاستمرار في دعم حليفها الحوثي، وأنَّ تفوّقها العسكري لنْ يدوم طويلًا، خاصة في مجال الطائرات دون طيّار، ذلك في ظلّ سَعْي السعودية للتطوير العسكري في هذا المجال، وتعزيز الولايات المتَّحدة لها بقدرات الدفاع الصاروخي. لذلك؛ أعادت إيران النظر في سياستها الخارجية ومصالحها القومية، وحرصت على الوصول إلى اتّفاق مع السعودية قبل انقلاب موازين القوى في الحرب.

- ✓ توسّع الوجود الإسرائيلي الذي شكّل تهديدًا أمنيًا لإيران، خاصة في ظل العلاقات المتنامية بين الإمارات العربية المتحدة واسرائيل. لذلك؛ رأت في توقيعها مثل هذا الاتفاق نوعًا من إبطاء وتيرة التطبيع السعودي الإسرائيلي (الصمادي،2024).

4. الأطراف المؤيدة والمعارضة للاتفاق

تتباين الأطراف في هذا الاتفاق بين مؤيدة ومعارضة، ويمكن رصدها على النحو التالي:

1.4.الوساطة والتأييد الصيني

مع تمام التقارب بين السعودية وإيران؛ تباينت مواقف الأطراف الأخرى من هذا الاتفاق، فحالة التنافس والنزاع السابقة قد استمرت لعقود، وترتّب عليها العديد من التداعيات في الملفات المختلفة، لكنّ الأطراف بذاتها تنطلق من مصالحها الذاتية، وتسعى بذلك للشروع في تقارب يُلبّي هذه المصالح، لا

سيما أنّ حالة خفض التنافس الإقليمي تُتيح لكلا الطرفين الانشغال بالشؤون الداخلية، كمعالجة الاقتصاد الإيراني، ومشاريع التنمية السعودية.

من منطلق المصلحة الوطنية واستغلالًا منها للموقف الامريكي السلبي تجاه الشرق الأوسط؛ يلاحَظ حضور الصين واحتضانها هذا الاتفاق؛ فشرعت بلعب دور الوسيط بين السعودية وإيران بوصفه أمرًا حيويًّا، ولعل ذلك يعزى إلى عدة أسباب، أهمّها العلاقات والمصالح الاقتصادية والأمنية التي تربطها بالسعودية ودول الخليج؛ فتُعدّ الصين أكبر شريك اقتصادي للمملكة العربية السعودية، والحال نفسها مع إيران، وتتمتّع بنفوذ سياسي واقتصادي عليها، وتجمعهم شراكة كبيرة وعميقة أساسها احتياجات الصين من الطاقة وموارد إيران، ما يجعلها أكثر التزامًا بالاتّفاق (جبريل،2023)؛ أي إنَّ وجود الصين هو بمنزلة ضمان للسعودية بالالتزام الإيراني، والوصول إلى اتّفاق مستدام. وبالنسبة لإيران؛ فإنَّ الحضور الصيني في المنطقة وقضايا الخليج هو بداية مرحلة نزع الطابع الأمريكي، وتنفيذ المبادرات وتوقيع الاتفاقات دون وجود غربي يُضعِف البنية الأمنية للولايات المتحدة، إضافة إلى الدافع الأكبر للتدخّل؛ وهو مبادرة الحزام والطريق، إذْ إنَّ استقرار الوضع في اليمن هو من مصلحة الصين، الذي يوفّر لها بيئة تجارية مناسبة تمكّنها من استئناف العديد من المشاريع الاقتصادية التي أوقفتها الحرب، وجعلها فاعلًا مؤثرًا في الصراعات في المنطقة يعطيها وزنًا أكبر في سعيها إلى نظام متعدّد الأقطاب. والصين بوصفها وسيطًا فاعلًا في القضايا الدولية يُمكن أنْ تُنذر بدور صيني سياسي أكبر في مجال السياسة الدولية، وهو ما يُطلق عليه الصعود الصيني، فالصين تَعُدّ كلًّا من السعودية وإيران حلفاء مهمّين لمشروعها الضخم المسمى (الحزام والطريق)؛ أي إنّ خفض حدة التوتر والأزمات بين الدولتين، والأثر المباشر في النزاعات الإقليمية، يُعدّ من أولويات الصين التي تتماشى مع خططها التنموية، خاصة أنّ مناطق الصراع مُنفّرة للمشاريع الاقتصادية، وهو ما يفسر جانبًا من دوافع الصين واهتمامها بتحقيق هذا التقارب بين أهم قوتين في الشرق الأوسط (سنجر،2023).

2.4.المعارضة الإماراتية

في حين يفتح الاتفاق السعودي الإيراني الباب أمام المصالح والشراكة الصينية، لكنّه يُقفل أمام المصالح الإماراتية؛ فمنذ بداية التدخّل السعودي والإماراتي في اليمن لم يكنْ هدف الإمارات استعادة الشرعية كما هو هدف السعودية، فقد ركّزت على تحقيق أهدافها الخاصة، التي كان أهمّها السيطرة على الموانئ والجُزر اليمنية ومناطق النفط والغاز عبر بناء قواعد عسكرية على السواحل اليمنية

(Juneau,2020)، إضافة إلى سعيها لإدارة ميناء عدن بعد إلغاء الاتّفاق الذي سبق أنْ وقّعته الأطراف نتيجة تراجع أداء الميناء (النفوذ الإماراتي في اليمن، 2018). يأتي التدخّل الإماراتي في اليمن من منطلق عدة دوافع، منها دوافع اقتصادية لضمان وجودها في مناطق الثروات النفطية، والسيطرة على المطارات والموانئ، وأهمّها ميناء عدن الاستراتيجي بسبب مكانته الإقليمية، ما يعزّز مركز اليمن في المنطقة بوصفها فاعلًا إقليميًّا (Juneau,2020). إضافة إلى سعيها لسيطرة حلفائها على الحكم؛ المتمثّلين بالمجلس الانتقالي الجنوبي الذي أصبح بمنزلة ذراع عسكرية للإمارات في جنوب اليمن، وكيان موازٍ للحكومة الشرعية.

لكن في عام 2019 تزعزعت العلاقات السعودية الإماراتية؛ فأعلنت الإمارات عن تخفيض قوّاتها في اليمن، ويمكن تفسير هذا الإعلان بعدة أسباب: أولها التنافس السعودي الإماراتي على الشرعية والنفوذ في اليمن، ففي حين تدعم السعودية الحكومة اليمنية المعترف بها، خرجت الامارات عن هذا الهدف للتحالف العربي، وأصبح المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا يحارب الحكومة اليمنية. ثانيًا الرغبة الإماراتية في إنقاذ نفسها وجعل السعودية منفردة في مواجهة المجتمع الدولي، وإنقاذ سمعتها التي تشوَّهت بوصفها دولة مُحبَّة للسلام (دشيله وآخرون،2020)، وإدراكها أنَّ الاستمرار بالخيار العسكري أمر مكلِف لا يحقِق لها ذلك القدر من المكاسب.

5. أثر الاتفاق السعودي الإيراني على الحرب اليمنية

تُعدّ ظاهرة الانقسام والتفتُّت السّمة الطاغية على الحرب اليمنية، وليس فقط الانقسام على المستوى المجتمعي إنَّما داخل الأطراف والقوى المتصارعة نفسها، حيث تدعم الإمارات المجلس الانتقالي في الجنوب لضمان مصلحتها في موانئ عدن وحركة التجارة. في المقابل؛ تدعم السعودية الحكومة اليمنية في مواجهة الحوثي المدعوم إيرانيًا. لذلك؛ فإنَّ إطالة أمد الحرب الأهلية في اليمن والدخول في عملية تسوية مرتبطة بدرجة الاستقطاب وتفتُّت المجتمع الذي يولّد اختلافًا في الأهداف والمطالب، ما يفاقم حدة الصراع، إضافة إلى مدى قدرة الأطراف على الصمود والقتال، ودعم قدراتهم العسكرية بوساطة الأطراف الخارجية.

رغم أنَّ توقيع الاتّفاق له القدرة على تهدئة المنافسة في اليمن، فإنّه لا يكفي أنْ تتفق السعودية وإيران لتسوية الحرب، لكنّ هذا من شأنه تخفيف حدة التوتر والصدام المباشر بين القوّات السعودية والحوثيين، إذ لا يمكن تجاهل الفواعل والأطراف الأخرى في الحرب خاصة الداخلية منها، الحوثي مثلًا

لنْ يقبل بتنازلات لا تتحقق فيها مطالبه حتى وإنْ طالبت إيران بذلك، فالحوثي ليس أداة أوجدتها إيران بنفسها مثلما فعلت بحزب الله في لبنان وبعض الميليشيات في العراق، بل هو تنظيم انبثق عن حركة الشباب المؤمن في تسعينات القرن الماضي، الذي أخذ بالتطور في المنحى السياسي ليصل إلى ما هو عليه اليوم، وقد استغلّت إيران حجة الجانب الطائفي فوجدت فيه الأداة المناسبة لتحارب السعودية؛ أي إنّ لهذه الحركة مطالب تريد تحقيقها، وتوقيع مثل هذا الاتفاق لا يكفي، ولنْ تقدّم تنازلات لإنهاء الحرب في ظل انقسام مكونات الحكومة اليمنية وعدم اتفاقها على جلوس على طاولة المفاوضات، إضافة إلى ذلك فكرة القضية الجنوبية والجماعات المؤيدة لها، مثل: المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات. والدخول في عملية تسوية يحتاج إلى اختيار التوقيت المناسب لضمان نجاح العملية، وعدم عَرْقَلتها من جانب أحد الأطراف، ويعتمد هذا التوقيت على ركيزتين: الأولى هي اللحظة المواتِية أو لحظة النُّضج والاستواء، وهي اللحظة التي تبدأ فيها الأطراف التفكير في الدخول في عملية تسوية نتيجة حجم الخسائر والمعاناة المتبادلة، ويمكن تسميتها "لحظة الإدراك"، وهي مرتبطة بالركيزة الثانية المعتمدة على صُنَّاع القرار؛ وهي إدراكهم جمود الوضع والوصول إلى طريق مسدود، وغموض مستقبل الصّراع، وارتفاع تكلفة استمرار الحرب، كما حصل مع الإمارات عندما قرَّرت خفض قوَّاتها وانسحابها من اليمن في عام 2019. كذلك الحال في عودة العلاقات السعودية الإيرانية. لقد أدركت هذه الأطراف جميعها حجم الخسائر وتكلفة الصراع، إضافة إلى جمود الوضع القائم؛ فلا يوجد طرف خاسر وطرف رابح إنَّما استمرار العمليات العسكرية من حين لآخر، وتشكيل حكومة مستقرة في اليمن يُعدّ تهديدًا للسعودية، خاصة في الجانب الاقتصادي وعمليات استخراج النفط من محافظة حضرموت، إلّا في حال تشكيل حكومة موالية للسعودية تضمن ولاءها، وهذا ما لنْ تسمح به إيران.

يمكن تسليط الضوء على أهم التداعيات الناتجة عن التقارب السعودي – الإيراني على النحو التالي:

- ✓ الحد من الخيار العسكري عبر طرفَي الاتفاق، وهذا من مصلحتهما؛ فهجمات جماعة الحوثي قد تؤثر في البنية التحتية والتوجُّهات الاقتصادية.
- ✓ تراجع الدعم السعودي للحكومة اليمنية، خاصة في الجانب العسكري.

- ✓ حشد التأييد والدعم الدولي، الذي يشمل القوى الحليفة للسعودية، وكذلك القوى المحسوبة على إيران، ما يعني تعزيز فرص التسوية.
- ✓ انشغال كلا الطرفين بالشؤون الداخلية، كمعالجة الاقتصاد الإيراني، ومشاريع التنمية السعودية عن سياسة المحاور والاصطفافات.
- ✓ مكسب دبلوماسي واقتصادي للصين.

6. الخاتمة والنتائج

أصبح التقارب بين إيران والسعودية حاجة ملحّة بالنسبة إلى الأولى المنهكة اقتصاديًا والدول الخليجية المجاورة لها فضلًا عن ما تواجهه من تحدّيات أمنية، وفكرة الخلاف السعودي الإيراني لا يمكن حلّها بمقارابات دبلوماسية واتفاقات وعلاقات تجارية؛ فالقضية أعمق من ذلك بكثير؛ فكلا الطرفين ينطلقان من معتقدات وإيديولوجيات ومصالح مختلفة اختلافًا كليًّا لا يمكن تقريب وجهات النظر فيها أو الوصول إلى حل وسط، إضافة إلى ذلك، فإنّ الأطراف تتحرك تبعًا لمعادلة رابح خاسر (من الأفضل أنْ أتحرَّك قبلكَ؛ نظرًا لأنَّك قد تتحرَّك ضدي). وقد نفت الدراسة صحة فرضيتها القائمة على **أنّ عملية تسوية الحرب في اليمن ترتبط بطبيعة العلاقة بين أطراف الحرب بالوكالة وبمدى رضاهم وقبولهم فكرة التسوية؛ أي إنّه كلما تحسّنت العلاقات بين السعودية وإيران انعكس ذلك بشكل إيجابي على الحرب في اليمن، والعكس صحيح**. ورغم أنَّ توقيع الاتّفاق السعودي الإيراني يُعدّ خطوة مهمة نحو عملية السلام في اليمن نظرًا لحجم تأثير كلا الطرفين في الحرب؛ فإنّه لنْ يكون الحل النهائي لها، ودعم إيران محادثات السلام السعودية في اليمن من خلال الضغط على الحوثيين للتخفيف من حدة الاستفزازات لا يعني أنَّ إيران سوف تتخلَّى عن أداة قوّتها هناك؛ إذ يشكّل الحوثي لها فرصة جيدة لفرض عبء لوجستي على السعودية، والحفاظ على استراتيجية الردع ضدها، والحوثي لنْ يتنازل عن مطالبه لوقف الحرب، إضافة إلى استبعادهم طرفًا مهمًّا أيضًا في الحرب اليمنية (الإمارات)، التي لنْ تتخلّى عن مصالحها الاقتصادية في اليمن. لقد توصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج على النحو التالي:

- ✓ التحولات والتغيرات في العلاقة السعودية – الإيرانية لنْ تكون كافية لإحلال السلام في اليمن ما لم تتفق الفواعل الداخلية في الحرب.

- ✓ أدركت السعودية أنّ تحقيق رؤية ولي العهد محمد بن سلمان 2030 تحتاج إلى جذب الاستثمار الأجنبي، الذي يتطلّب أكبر قدر من الاستقرار في المنطقة. لذلك؛ كان لا بُدّ من تخفيف حدة التوتر مع إيران، إضافة إلى فشلها في استعادة الشرعية في التحالف العسكري الذي قادته عام 2015.

- ✓ الدافع الرئيس لإيران لتوقيعها الاتفاق هو محاولتها تخفيف حدة الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي أفرزتها العقوبات الدولية المفروضة عليها.

- ✓ استغلال الصين مثل هذا الاتفاق وتوسُّطها بين السعودية وإيران هو فرصة لكسر الحصار الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه عليها، ويُعدّ خطوة مهمة وحيوية للمصالح الصينية في المنطقة، خاصة مبادرة الحزام والطريق، إضافة إلى سَعْيها نحو نظام متعدِّد الأقطاب تكون هي أحد عناصره.

- ✓ من الضرورة الأخذ بعين الاعتبار توتر العلاقات بين السعودية والإمارات الداعمة للمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يُعدّ الأداة الإماراتية في الملف اليمني، لذلك؛ لا بُدّ من المشاركة الإماراتية في الاتفاق.

- ✓ تتوقّف فاعلية التداعيات الإيجابية للاتفاق –على المستويين الاقتصادي والأمني– على مدى التزام الأطراف المشاركة والرغبة الحقيقية في تنفيذها.

7. قائمة المصادر والمراجع

❖ المراجع باللغة العربية

- أبو حاتم، عارف. (2019). *عاصفة الحزم الضرورة وشرعية التدخل*. https://cutt.us/iOVwp
- بغداد، فريد. (2018). *مقترب هارفرد وما يريده ترامب*. المركز الديمقراطي العربي. https://cutt.us/bmLNo
- البكيري، نبيل، *دروب الكرامة ثورة 11 فبراير اليمنية الحلم والواقع والمآلات*، ط1، 2023، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية.

- جبريل، دانة.(2023). الاتفاق بين إيران والسعودية: الصين تحقق "اختراقًا" في خلاف شائك منذ سنوات. بي بي سي نيوز.https://linksshortcut.com/HWQwI

- حروب *اليمن في نصف قرن*.(2015).الجزيرة.https://cutt.us/xv772

- دشيله، عادل والبكيري، نبيل والتميمي، ياسين والصفاري، مطهر ، *اليمن: خمس سنوات حرب الفاعلون الإقليميون* في: **قراءات في الأزمة اليمنية**،٢٠٢٠، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية.

- ساحلي، مبروك. (2020). التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن. *دراسات الشرق الأوسط*، 455-479.

- سمو، أرشد أحمد. (2022). *مقترب هارفرد في تحليل الصراع والحرب الروسية – الأوكرانية*. o7https://cutt.us/vye

- سنجر، أشرف.(2023). أثر الوساطة الصينية على فاعلية الاتفاق السعودي الإيراني. مجلة البحوث المالية والتجارية،24(3).

- شمس الدين،فتحي.(٢٠١٤).كيف سيطر الحوثيون على صنعاء دون مقاومة من الجيش؟ *BBC*. https://cutt.us/zKifM

- الصمادي، فاطمة.(2024). مسار العلاقات الإيرانية السعودية: الفرص والتحدّيات. *مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية*. https://u.pw/zNrSGQEI2

- العتيبي،عبد الله .(2018).الأزمة اليمنية: نحو حل أكيد، *تغيير نت*. https://cutt.us/ZXFSA

- عقيل، حسين.(2023). من هروب الرئيس هادي إلى سقوط شرعية الحرب في اليمن 2015-2017. *شبكة النبأ*.https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/34009

- الفقية، أحمد. (2022). أقلمة الصراع في اليمن: دراسة في الأطراف والأطماع. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، 13(2)، 488-501.

- في عامها الرابع كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟.(2019).*الخليج أون لاين* . https://cutt.us/MQCX1

- قاسم، عبد الرزاق .(2023) .لماذا لم تحسم الحرب في اليمن؟! قراءة في دوافع الأطراف الدولية والإقليمية بعد 8 سنوات من تدخلها . *المصدر أون لاين*. https://cutt.us/Xk7t8
- الكمالي،زكريا.(2021). حسن إيرلو... سفير إيران الحاكم بأمره. *العربي الجديد*. https://cutt.us/tJAeD
- محيي الدين، خولة. (2011). دور الأمم المتحدة في بناء السلام. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27(3)، 29.
- مكرم، رانيا.(2023). دوافع إيران من اتفاق عودة العلاقات مع السعودية. *المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*.https://cutt.us/Pslq 7
- منشاوي، ابراهيم.(2015). *سيناريوهات مستقبلية : الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة*.المركز العربي للبحوث والدراسات.http://www.acrseg.org/ 36614
- موسوي، سيد محمد.(2019). تحليل سوسيولوجي لانعكاس الثورة الإسلامية الإيرانية على الحركة. باللغة الفارسية https://cutt.us/oxRE7

- *النفوذ الإماراتي في اليمن المرتكزات والحصاد*.(2018).مركز أبعاد للدراسات والبحوث. https://abaadstudies.org/news-59790.html

❖ المراجع باللغة الانجليزية

- *Brown, Anna*.(2023). What Does the Saudi-Iran Deal Mean for the Middle East? The washington institute for near east policy . https://cutt.us/KmQfx
- Divsallar, Abdolrasool and Alghannam, Hesham.(2023). The Strategic Calculus behind the Saudi-Iranian Agreement. The Cairo Review of Global Affairshttps://cutt.us/fvPI2M
- Hokayem.E and Roberts D.B. (2016). The war in yemen .surval,vol 58 , No 6, P162.
- *Juneau, Thomas* .(2020). The UAE in Yemen: From Surge to Recalibration. https://cutt.us/3L98a
- Paffenholz, T. (2009). *Civil society and peacebuilding: History, theory, and current practice* (Version 06 January).

- Richmond, O. P., & Visoka, G. (Eds.). (2022). *The Palgrave encyclopedia of peace and conflict studies*.

- Saleh, Yemen’s great survivor, finally quits power.(2011). Khaleej times. https://cutt.us/KxW6J
- *Schuster، Kathleen*.(2018). Yemen's war explained in 4 key points. https://cutt.us/vp0Af
- The Impact of the Saudi-Iranian Rapprochement on Middle East Conflicts.(2023). International Crisis Group. https://cutt.us/dDv8w

البعد الدولي للسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين

The international dimension of Russian foreign policy under President Vladimir Putin

زياد طارق عبد الرزاق[1]، إيلاف رعد تركي[2*]

[1]أ.د في الدراسات الدولية الجامعة العراقية، العراق- zeaadtareq@gmail.com

[2]باحثة في الدراسات الدولية الجامعة العراقية، العراق- elafturky98@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/9/11. تاريخ النشر: 2025/01/29

****

ملخص:

يشكل البعد الدولي للسياسة الخارجية الروسية منطلقاً لتحقيق أهداف تلك السياسة، فقد عمل بوتين على رسم وتخطيط إستراتيجية روسية مناوئة للهيمنة الأمريكية وتوسع حلف الناتو نحو التخوم الروسية ودول الكومنولث المستقلة التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن تعزيز التوجه الروسي نحو الشرق رداً على العقوبات الاقتصادية الدولية جراء الحرب الروسية على أوكرانيا، والاحتواء العسكري السياسي ضد روسيا، وهو ما أدى إلى تطور علاقة التعاون مع روسيا ودول آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة الضغوط الغربية. كما تحتوي هذه الدراسة على أهمية توضيح محددات السياسة الداخلية والخارجية الروسية وبيان أثر تلك المحددات على البعد الدولي الروسي تجاه المنطقة الآسيوية. واستدعت طبيعة الدراسة إلى استخدام المنهج التحليلي. كما أن الافتراض الأساسي للدراسة قائم على أن البعد الدولي للسياسة الخارجية الروسية نحو دول آسيا والشرق الأوسط نابع من أهمية تلك المنطقة استراتيجيا، ولغرض تحقيق التكامل في جوانب عدة، فضلاً عن تشكيل تحالفات مع الدول المتفقة والرؤية الروسية تجاه الغرب.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية؛ الشرق؛ الصين؛ الهند؛ كوريا الشمالية.

---

* المؤلف المراسل

Abstract:

The international dimension of Russian foreign policy serves as a foundation for achieving its objectives. Putin has worked to design a Russian strategy that opposes American hegemony and NATO's expansion toward Russian borders and the independent Commonwealth states that were part of the Soviet Union. Additionally, Russia has strengthened its orientation toward the East in response to international economic sanctions due to the Russian war on Ukraine and the political-military containment against Russia. This has led to the development of cooperative relations between Russia and countries in Asia and the Pacific to confront Western pressures. This study also highlights the importance of clarifying the determinants of Russian domestic and foreign policy and the impact of these determinants on Russia's international dimension toward the Asian region. The nature of the study necessitated the use of an analytical approach. The fundamental assumption of the study is that the international dimension of Russian foreign policy toward Asian and Middle Eastern countries arises from the strategic importance of that region, aimed at achieving integration in various aspects, as well as forming alliances with countries that share Russia's perspective on the West.

Key words: foreign policy, the East, China, India, North Korea.

1.مقدمة

تسعى الدولة في إطار سياستها الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح استناداً إلى قدراتها وإمكاناتها المتاحة، وكذلك إلى المحددات التي تقيد أو تحدد قدرة الدولة لتحقيق هدفها بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى فرصة للنجاح. وقد شكل قدوم الرئيس **بوتين** إلى الحكم عام 2000 صياغة اتجاه آخر ومتين للسياسة الخارجية الروسية، يطمح فيه لاستعادة المكانة الروسية العظمى كما كانت سابقاً، حيث اعتمدت على عدة دوائر ومؤسسات وعلى مدى استقرارها الاقتصادي والسياسي، لصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وتحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى الطويل التي تمثل الغاية العليا للدولة. فقد بدأت تحركات **بوتين** دولياً في الآونة الأخيرة صوب الكتلة الآسيوية لأهميتها الإستراتيجية المتزايدة للجانب الروسي، فقد سعى **بوتين** إلى تبني سياسة "التوجه شرقاً" التي انطلق بها منذ عام 2014، لينتج عنها عقوبات اقتصادية وتحالف عسكري غربي ضد روسيا، إذ تعسى هذه

السياسة إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري مع دول آسيا والمحيط الهادئ، ومواجهة التحالفات الأمريكية وسياستها الساعية لخلق الانقسام في المنطقة.

❖ أهمية الدراسة

تتجسد أهمية الدراسة في بيان دور المحددات الداخلية والخارجية الروسية في صنع القرار السياسي الخارجي، فضلاً عن توضيح أولويات التوجه الروسي نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي باتت متزايدة في الآونة الأخيرة، حيث توجهت السياسة الخارجية الروسية إلى تلك المنطقة لكسب مزيد من الدول المتحالفة وتحقيق التعاون والشراكة في جوانب عدة، ولمعالجة ما تعاني منه روسيا من عقوبات وتحالفات مناوئة لها من الجانب الغربي.

❖ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس **بوتين** تجاه الشرق لمواجهة الهيمنة الغربية.

❖ إشكالية الدراسة

شكل البعد الدولي للسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس **فلاديمير بوتين** تحولاً ملحوظاً من سياسة خارجية تابعة للغرب إلى سياسة خارجية مستقلة وهادفة لتحقيق التوازن الاستراتيجي، وهو ما تجسد في البعد الدولي الروسي المتجه نحو دول آسيا والمحيط الهادئ. وتبعاً لذلك تطرح الإشكالية الرئيسية بالشكل الآتي:

كيف تجسدت توجهات السياسة الخارجية الروسية دولياً في ظل قيادة الرئيس بوتين؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:

- ✓ ما هو دور محددات السياسة الخارجية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الروسية دولياً في عهد بوتين؟
- ✓ ما هي أهداف السياسة الخارجية الروسية؟
- ✓ ما هي مؤسسات صنع السياسة الخارجية الروسية؟

❖ فرضية الدراسة

تعتبر المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الروسية بمثابة قيد يحدد مسار تحرك التوجهات الروسية في بعدها الدولي، لتحقيق أهداف وأولويات السياسة الخارجية بأقل الخسائر وأفضل الأرباح.

❖ منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، الذي يصف أهداف السياسة الخارجية ومحدداتها ومؤسسات صنعها، ويحلل أثرها في التوجه الروسي دولياً نحو الشرق.

❖ هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة محاور وخاتمة، تكلمنا في المحور الأول عن أهداف السياسة الخارجية الروسية، وفي المحور الثاني عن محددات السياسة الخارجية الروسية، وفي الثالث عن مؤسسات صنع السياسة الخارجية الروسية، أما المحور الرابع فتناولنا فيه التوجه الروسي نحو دول آسيا والمحيط الهادئ.

يجب أن تتضمن مقدمة المقال العناصر الأساسية؛ تمهيدا مناسبا للموضوع، بتحديده وإبراز أهميته، ثم طرح إشكالية البحث، بالإضافة إلى إبراز أهدافه، والمنهجية المتّبعة، فإعلان الخطة.

2. أهداف السياسة الخارجية الروسية

- ✓ تقوية القدرات العسكرية الروسية: يعد الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية الهدف الأول لأي دولة، بغض النظر عن قوتها (عثمان، 2023، ص. 176). وهذا يتطلب من روسيا اتخاذ سلسلة من الإجراءات الفورية لسد الفجوة بينها وبين الأهداف الموجهة ضدها، خاصة فيما يتعلق بآلية الردع الروسية. وقد حرص الرئيس بوتين منذ توليه الحكم على تطوير المؤسسة العسكرية، مع التركيز بشكل خاص على السلاح النووي، لحماية الأمن القومي الروسي ومواجهة التهديدات الأمنية المحيطة بروسيا (أمين وعلي، 2024، ص. 30).
- ✓ تأمين الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي: سعت روسيا إلى استعادة توازنها الاقتصادي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مع مضاعفة الاهتمام بالتطور الاقتصادي في سياستها الخارجية. ومنذ وصول بوتين إلى الحكم، عملت روسيا على إصلاحات اقتصادية عديدة، بما في ذلك تقليل الاعتماد على الدولار في الأنشطة الاقتصادية الخارجية لضمان الأمن الاقتصادي. وقد

تجلى ذلك في التجارة البينية بين الصين وروسيا في أواخر عام 2023، حيث تم استخدام العملات الوطنية في التبادل التجاري، مما أدى إلى نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية 218 مليار دولار (العوضي، 2017، ص. 2).

- ✓ إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب: أشار بوتين إلى أن التحديات والتهديدات الجديدة للمصالح القومية لروسيا بدأت بالظهور على الصعيد العالمي، مع سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطبية تسيطر فيها الولايات المتحدة عسكريًا واقتصاديًا عبر استخدام القوة. وأكد أن روسيا ستسعى لتحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يعكس التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة. كما حذر من أن استراتيجية الفعل المنفرد (الإقصائية) قد تخل باستقرار الوضع الدولي وتشجع سباق التسلح، مما يؤثر سلبًا على العلاقات الدولية. ولذلك، يجب تغيير النظام الدولي لتمكين روسيا من لعب دور فعال في استعادة مكانتها الدولية (الجرباوي، 2018، ص. 18).
- ✓ إقرار مبادئ السلام العالمي: تسعى روسيا في النظام العالمي إلى تعزيز مصالحها القومية وإقامة نظام دولي عادل ومستدام، تقوم فيه العلاقات بين الدول على مبادئ المساواة في الحقوق والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضمان الأمن المتساوي لأعضاء المجتمع الدولي (الجرباوي، ص. 18). كما تؤكد روسيا على مبدأ التعاون والصداقة وتجنب النزاعات العسكرية، وهو شرط أساسي لتحقيق صفقات اقتصادية كبيرة والوصول إلى الرفاه الاقتصادي (الطحلاوي، 2014).
- ✓ حفظ الهيبة والمكانة الدولية الروسية: ما يزال التصور السائد أن روسيا لها الحق في أن تحتل مكانة القوى العظمى، وذلك بفضل تاريخها الفريد، وأراضيها الواسعة، ومواردها الوفيرة، ومكانتها المتميزة. وقد ظل طموح استعادة العظمة الروسية والحصول على مكانة دولية راسخًا في الفكر الاستراتيجي الروسي (الطحلاوي، 2014).
- ✓ تطوير العلاقات مع دول رابطة كومنولث الدول المستقلة: تُعد دول رابطة كومنولث الدول المستقلة المجال الحيوي الأهم لروسيا، وتصنف ضمن أولويات سياستها الخارجية. وتركز روسيا على تعزيز هياكل التكامل بين هذه الدول، وتوطيد أواصر الترابط في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة، التعليم، وحتى التعاون الأمني. كما تحرص روسيا على عدم السماح لهذه الدول بتطوير علاقاتها مع القوى الغربية (الجرباوي، ص. 19). وقد سعت روسيا، وفقًا لمنطلقاتها الفكرية الجديدة، إلى التكيف مع الواقع الجيوسياسي الحديث، من خلال

استقطاب هذه الدول ورفض محاصرتها من قبل الغرب، وذلك للحفاظ على موقع روسيا المهيمن على الصعيد الجيوبوليتيكي والاقتصادي (الطائي، 2016، ص. 19-20).

3. محددات السياسة الخارجية الروسية

تسعى روسيا لتوظيف السياسة الخارجية بما يتفق مع مصالحها الداخلية، فهي شأنها شأن الدول العظمى توازن بين المحددات الداخلية والدولية (الطحلاوي، 2014)، وتتمثل أهم تلك المحددات بالآتي:

1.3. المحددات الداخلية

1.1.3.المحدد الديموغرافي والقومي

يعد العامل البشري عنصرًا مؤثرًا في تحديد السياسة الخارجية لدولة ما، وذلك لكونه مكونًا أساسيًا لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية في حالتي السلم والحرب. وتُعتبر روسيا الاتحادية أكبر دولة في أوروبا من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها نحو **146 مليون نسمة**، كما ذكرنا سابقًا. ومع ذلك، تواجه روسيا تحديًا ديموغرافيًا كبيرًا يتمثل في تناقص عدد سكانها. فخلال الأعوام العشرة الأخيرة، انخفض تعداد سكان روسيا بنحو **9.5مليون نسمة** .ويبلغ معدل المواليد السنوي حوالي **1.5مليون نسمة**، إلا أنه يقل عن معدل الإحلال بنحو **700إلى 800 ألف نسمة** سنويًا؛ وذلك لأسباب اقتصادية وصحية وثقافية، مما يعرض الشعب الروسي لصعوبات كبيرة.

ووفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة، من المتوقع أن ينخفض عدد سكان روسيا إلى **121مليون نسمة** بحلول عام **2050**، مما يزيد من حدة المشكلة الديموغرافية. بل إن "لجنة الدولة للإحصاءات" كشفت في عام **2000**أن عدد سكان روسيا بحلول عام **2075**قد يتراوح بين **50إلى 55 مليون نسمة** فقط.

كما تُعد **الشخصية الوطنية** للشعب الروسي محددًا أساسيًا في السياسة الخارجية لروسيا. فبفضل ما يتمتع به الشعب الروسي من ثقافة موحدة وتاريخ عريق وقيم مشتركة، يؤمن الروس بروسيا الموحدة وبالدم الروسي. وعندما يتخذ الرئيس بوتين أي قرار في السياسة الخارجية، فإن الشعب يدعمه بشكل كبير، وذلك لاعتقادهم أنه يعمل على الحفاظ على مصالحهم الوطنية. وهذا الدعم الشعبي يُسهل اتباع سياسة خارجية فعالة. لذلك، من الأفضل لروسيا أن تعزز سياستها الخارجية من خلال تعزيز الدعم الشعبي في كافة المجالات.(Mahmud, 2020, pp. 4-5)

2.1.3. المحدد السياسي

يتجسد دور القيادة السياسية في تشكيل السياسة الخارجية حيث يمثل الرئيس مركز الثقل في النظام السياسي، وهو الذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية في البلاد، أما بالنسبة للحياة الحزبية فلا توجد حياة حزبية في روسيا بشكل جلي حيث أن "حزب روسيا الموحدة" هو المسيطر على كل شيء، وقد اعتمد **بوتين** في قيادته لحزب روسيا الموحدة على (سياسة الوسط) التي تجمع بين اليمين واليسار في سياستها الخارجية والتي تتأثر بخصائصه وسماته الشخصية، فكلما ازداد اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية، زاد معهُ احتمال انعكاس خصائصه ورؤيتهُ الذاتية على السياسة الخارجية لدولته، أما النظام السياسي فهو شبه رئاسي ومنذ استلام "**بوتين**" السلطة في عام2000 وهو محور السياسة الروسية، وحتى عندما فاز "ميديفيديف" في انتخابات رئاسة عام 2008 بسبب ترشيحه من قبل حزب روسيا الموحدة ومساندة بوتين له، فهو كان يسير على نهج "**فلاديمير بوتين**" (العوضي، 2016).

3.1.3. المحدد الاقتصادي

تتمتع روسيا بموارد طبيعية هائلة وهذه الموارد تساعد روسيا على النهوض اقتصادياً بقوة، فقد ظلَ الاقتصاد الروسي يعاني بعد سقوط الإتحاد السوفيتي من الديون المتفاقمة والفقر والبطالة والعجز، حتى قدوم بوتين الذي وضع برنامج للإصلاح الداخلي(الاقتصادي)، وخفض الاعتماد على الواردات وبدأ في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، ودعم التعافي والنمو الاقتصادي، وإظهار القوة بشكل أكثر فعالية للحفاظ على أمن روسيا وقدرتها على ملاحقة أهدافها السياسية، بالإضافة الى تصدير الغاز والطاقة الى الدول الأخرى إذ تعتمد الدول الأوروبية على الغاز الروسي حيث يستورد الاتحاد الأوروبي من روسيا (45%) من وارداته من الغاز الطبيعي و(25%) من النفط الخام و(45%) من الفحم الحجري. مما يعزز من هيبة روسيا دولياً وهو ما تركز علية السياسة الخارجية، وبالرغم من أهمية المنطقة الأوروبية للروس، إلا أن الاوضاع المتأزمة دفعت الروس لتكوين علاقات ثنائية مع الصين والهند، مما أدى إلى زيادة دخل متوسط الفرد الروسي، وزيادة الرفاهية الاجتماعية للسكان (العوضي، 2016).

4.1.3. المحدد العسكري

تلعب الأسلحة النووية في السياسة الخارجية الروسية دوراً حيوياً للغاية في صياغة سياستها الخارجية، فقد ورثت روسيا من الإتحاد السوفيتي ترسانته النووية اذ تمتلك أكثر من 8500 سلاح نووي، عمل **بوتين** عند وصولهِ إلى السلطة على رفع المستوى المعنوي لأفراد القوات المسلحة الروسية من خلال تحسين وضعهم المادي، إضافة الى الاهتمام بتطوير القدرات البرية والجوية والبحرية الروسية، وتحديث ترساناتها النووية، وزيادة كفاءة الجيش الروسي **(Mahmud, 2020, p.07)**

2.3. المحددات الخارجية

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، سعت روسيا إلى تعزيز هيمنتها إقليميًا على الأقاليم المجاورة، وعملت على منع أي تدخلات خارجية في هذه المنطقة، حيث تعاملت معها باعتبارها منطقة أمن استراتيجي. ومع ذلك، واجهت روسيا زيادة في العقوبات الدولية، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بعد احتلالها شبه جزيرة القرم عام .**2014**وتصاعدت هذه العقوبات بعد قيام روسيا بالحرب الأوكرانية عام **2022**، حيث تم تجميد **300مليار دولار** من الأصول الروسية في المنصات المالية الدولية، كما انسحب الشركاء الغربيون من السوق الروسية، مما أضر بالاقتصاد الروسي في البداية وأدى إلى انهيار قيمة الروبل مقابل ارتفاع الدولار.

إلا أن روسيا سرعان ما استعادت استقرارها الاقتصادي من خلال إلزام الدول الغربية بدفع مستحقات الغاز والنفط الروسي بالعملة المحلية (الروبل). ونتيجة لذلك، ارتفعت قيمة الروبل في عام **2022**لتصل إلى **60روبل لكل دولار** .وقد أدى ذلك إلى تعزيز الإدراك الروسي بأن أي تهديد ينطلق من تلك الدول يُعد تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الروسي. ومنذ تلك الفترة، سعت روسيا إلى تعزيز التكامل الإقليمي والقضاء على النزعات المحلية، مع العمل على تدعيم أمنها وأمن دول رابطة الدول المستقلة (محمد، 2021، ص. 40).

أما على الصعيد الدولي، فقد شكل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي وفرض سيطرتها على العالم تحديًا كبيرًا لروسيا. كما مثّل توسع حلف الناتو وانتشاره العسكري في أوروبا الشرقية تهديدًا مباشرًا للمصالح الروسية في تلك المنطقة، التي تعتبرها روسيا مجالها الحيوي (حمد، 2015، ص. 129-149). لذلك، حاولت روسيا إنهاء الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال مواجهتها وتحديها، وذلك بإقامة تحالفات استراتيجية مع دول كبرى مثل الصين واليابان والهند، بالإضافة إلى

تعزيز التعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية. ونتيجة لذلك، نلاحظ أن العالم اليوم يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب (العوضي، 2016).

4. مؤسسات صنع السياسة الخارجية الروسية

إن من أولويات الحكومة الروسية تحقيق الأهداف التي تطمح بها، وتقليل الأثر السلبي النابع من المحددات التي تُفرض على سياستها الخارجية، وان كل ذلك لا يتم إلا من خلال هيكل فعال يتم فيه وضع قواعد أساسية للنظام السياسي ووضع دستور جديد وتطبيق السياسات العامة، حيث يعد تحديد جوهر النظام السياسي ومؤسساته أمراً ضرورياً لفهم الإطار العام الذي تتمحور حوله الحياة السياسية في روسيا، وقد شهدت روسيا منذ انشائها تحولات هيكلية في نظام الحكم ومؤسساتها. ووفقاً للدستور الصادر عام 1993إن روسيا دولة يرأسها حاكم منتخب وتعد الحكومة أعلى سلطة تنفيذية في الدولة، ظلت روسيا الاتحادية محكومة بدستور أبريل عام K1978 إلى أن تم تبني الدستور الجديد في 12 ديسمبر 1993، ووفقاً لهذا الدستور فان روسيا (دولة فيدرالية ديمقراطية) ذات نظام جمهوري، يرأسها رئيس منتخب لمدة ستة أعوام ابتداءً من الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2012، عملتها هي الروبل، وعاصمتها هي موسكو، ولغتها الرسمية هي الروسية، وإن من حق الجمهوريات المكونة لها أن تستخدم لغتها المحلية إلى جانب اللغة الروسية، وهي أيضاً دولة علمانية، كما يشير الدستور الروسي إلى قضية الفصل بين السلطات الثلاث، والتعددية السياسية (صالح، 2021، ص.ص. 71-72). لذلك سنتناول تلك المؤسسات كالآتي:

1.4. السلطة التشريعية (الجمعية الفيدرالية)

تُعتبر الجمعية الفيدرالية (البرلمان) أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في الدولة، كما نص على ذلك دستور روسيا الاتحادية (**Jonsson, 2005, p. 206**). وهذا يعني أن الجمعية الفيدرالية تتحمل مسؤولية إصدار القوانين التي تتمتع بالقوة القانونية العليا، حيث تستمد هذه القوة من الدستور والمعاهدات الدولية (Сидоров, **2014, pp. 27**). وتتكون الجمعية الفيدرالية من مجلسين، هما كالآتي:

- ✓ مجلس الفيدرالية(المجلس الأعلى): يضم في عضويته(178) شخصاً يمثلون جميع الوحدات الإدارية الأساسية (مجلس نواب الشيوخ) بواقع ممثلين عن كل وحدة من الوحدات ال89 (أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية) (صالح، ص82)، على أن يكون أحد الممثلين معين من قبل رئيس الوحدة الإدارية الفيدرالية والأخر منتخب من قبل السلطة التشريعية للكيان الفيدرالي، وينتخب رئيس مجلس الفيدرالية ونوابه من بين أعضاء مجلس الفيدرالية بالاقتراع السري لمدة عامين، ويحق للمواطن الروسي الترشيح للعضوية ممن يبلغ من العمر30 سنة (Russian Federation, 2014). ويتمتع مجلس

الفيدرالية بعدة صلاحيات وفقاً لدستور عام 1993 ومنها: (استخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والتصديق على إعلان الرئيس حالة الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد، بالإضافة الى تعيين قضاة المحكمة الدستورية والعليا والاقتصادية العليا بترشيح من الرئيس الروسي، وكذلك سحب الثقة من رئيس الدولة بعد توجيه اتهامات من قبل مجلس الدوما)* (Russian Federation, 2014, Article 102) ويعد منصب رئيس المجلس الفيدرالي للبرلمان الروسي ثالث أهم منصب في الدولة بعد الرئيس ورئيس الوزراء. وقد أفضى وصول "**بوتين**" الى الحكم بتقويض سلطة الاقاليم وتعزيز سلطة المركز على الاقاليم بحجة الحرب على الإرهاب، وقيامه بإجراءات عُدت انتقاصاً من الممارسة الديمقراطية الروسية (صالح، ص. 83).

- ✓ مجلس الدوما(المجلس الأدنى): يضم في عضويته 450 نائباً يتم انتخابهم لمدة 4 أعوام، وهو يمثل جميع سكان الاتحاد الروسي(مجلس نواب الشعب)، ينتخب نصفهم (255) بالنظام الفردي في الدوائر الانتخابية، والنصف الآخر(255) بنظام القوائم الانتخابية عن طريق التمثيل النسبي (القوائم الحزبية)، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الدوما والفيدرالية. وتتجسد صلاحيات مجلس الدوما بالموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء، ورئاسة البنك المركزي، ويُعد الجهاز التشريعي الأساسي الذي يأخذ على عاتقهُ عملية صنع القوانين (صالح، ص. 83).

2.4. السلطة التنفيذية

تمارس السلطة التنفيذية من قبل حكومة الإتحاد الروسي والتي تتألف من (رئيس الجمهورية ونوابه) و(رئيس الوزراء والوزراء)، وينص الدستور الروسي على نظام شبه رئاسي حيث يتقاسم السلطة فيه كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مع اعطاء الأولوية للأخير (Russian Federation, 2014, Article 102)وتبعاً لذلك تقسم السطلة التنفيذية الى الآتي:

- ✓ رئيس الدولة: يعد الرئيس محور عملية صنع القرار ومركز الثقل في النظام السياسي الروسي، ويتبين ذلك عبر الصلاحيات الممنوحة له بموجب دستور عام 1993، وقد عمل الرئيس

* يتمتع الرئيس بحصانة ولا يجوز اتهامه إلا في حالة الجرائم الخطيرة أو الخيانة العظمى التي ترتكب ضد الدولة وبعد ان يتم اتخاذ إجراءات معقدة، فمجلس الفدرالية هو صاحب الحق في توجيه الاتهام للرئيس، وذلك بعد تأكيد المحكمة الدستورية العليا، ووجود أدلة على ارتكابه ما هو متهم به وان إجراءات الاتهام صحيحة، أما بالنسبة للدوما فإن اتهامه للرئيس لا يمر إلا بأغلبية ثلثي أعضاء الدوما، واعتمادا على رأي لجنة خاصة ينشئها الدوما، وتستلزم موافقة مجلس الفدرالية على الاتهامات الموجهة من قبل الدوما في غضون ثلاثة أشهر وإلا اعتبرت مرفوضة. أنظر إلى:

Russian Federation 1993 (rev. 2014). Chapter4. Article93. On Website:https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2008. Date of Visit: 9-7-2024. Visit Time: 5:43Pm.

ميدفيديف في ديسمبر عام 2008 بدعم كامل من **بوتين** وربما بمبادرة منه بتعديل دستور عام 1993 لتمديد فترة الولاية الرئاسية من أربع إلى ست سنوات بالاقتراع المباشر السري لفترتين متتالين، وهو ما طبق في انتخابات عام 2012 (Bowring, 2011, p 17)، كما يشترط ان لا يقل عمر المرشح للرئاسة عن 35 سنة، ويكون مقر عمله في الكرملين بموسكو (Russian Federation, Article 81, 2014).

- ✓ الحكومة (مجلس الوزراء): تمارس حكومة الاتحاد الروسي السلطة التنفيذية وفقاً لدستور عام 1993، لكن رئيس الحكومة يكون مقيداً بالسلطة الرئاسية، وقد حدد المرسوم الرئاسي الصادر في عام 1996 أن الوزارة هيئة تنفيذية اتحادية تفرض سياسات حكومية وتدير جميع الأنشطة التي تقع ضمن مجال نفوذها المحدد، ويحدد الرئيس الاتجاه العام للسياسة (Sakwa, 2002, p 110,). ويتم تعيين رئيس الوزراء بناءً على ترشيح رئيس الدولة، بموافقة مجلس الدوما بموسكو. وتتشكل أهم اختصاصاته في تقديم الميزانية الفيدرالية لمجلس الدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية والائتمانية، فالحكومة هي مجرد جهاز معاون للرئيس، وليس للحكومة أي سُلطات في مواجهتهُ، إنما يقتصر دورها على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس أولاً(Russian Federation, Article 82-83, 2014) [*].

3.4. وزارة الخارجية

تُعتبروزارة الخارجية الروسية الجهاز المسؤول عن قيادة السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية لروسيا. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تقديم المقترحات لرئيس الاتحاد الروسي، وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة. كما تُعد وزارة الخارجية جهازًا تنفيذيًا تابعًا للرئيس الروسي، يعمل على معالجة القضايا العالمية، وتعزيز الأساس القانوني للعلاقات الدولية، وذلك لضمان تعاون سلمي ومثمر بين الدول، مع الحفاظ على التوازن بين مصالحها (العوضي، 2006، ص. 12). وتمثلت مهام هذه الوزارة في الآتي (Федотов ،Селянинов, 2011, p 6):

[*] ووفقاً للدستور الروسي في حالة إذا كان رئيس الدولة غير قادر على ممارسة مهامه لأي سبب يمارس بدلاً عنه رئيس الوزراء بشكل مؤقت صلاحياته لحين اجراء انتخابات جديدة خلال مدو ثلاثة أشهر ولا يحق للرئيس بالوكالة حل مجلس الدوما Hو اتخاذ قرار حول اجراء استفتاء أو اقتراح تعديل الدستور بل يقتصر نشاطه على تحديد التوجهات الأساسية للدولة. أنظر إلى:

Jonsson, Anna. (2005). Judicial Review and Individual Legal Activism: The Case of Russia in Theoretical Perspective. Uppsala University. Sweden. P.p 205. And Bowring, Bill. (2011). The Electoral System of the Russian Federation. The EU-Russia Center Review. Birkbeck College. London. P.p13

- ✓ وضع استراتيجية عامة للسياسة الخارجية الروسية: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تنفيذ السياسة الخارجية باستخدام الوسائل الدبلوماسية والقانونية الدولية، حيث تنبع معظم قراراتها من دوائر صنع القرار العليا.

- ✓ إصدار مفهوم السياسة الخارجية: بعد مصادقة رئيس الاتحاد الروسي، يتم تقديم هذا المفهوم الذي يصف المبادئ الأساسية وأولويات وأهداف السياسة الخارجية الروسية. وتعمل الوزارة على تطبيق هذه السياسة، بالإضافة إلى تقديم مقترحات تتعلق بمجال الأمن لرئيس الدولة.

- ✓ ضمان العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: تعمل الوزارة على إدارة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية للاتحاد الروسي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، من خلال مشاركة روسيا في أنشطة الأمم المتحدة، ورابطة الدول المستقلة، وغيرها من المنظمات الدولية.

- ✓ عودة روسيا إلى الساحة الدولية: مع تولي الرئيس **فلاديمير بوتين** الحكم، بدأت روسيا تعود بقوة إلى المشاركة في القضايا الدولية على المستويين الإقليمي والدولي. وقد لعب **سيرجي لافروف**، وزير الخارجية الروسي، دورًا محوريًا في هذه العملية. ففي مقال له بعنوان "المستقبل التاريخي لسياسة روسيا الخارجية"، والذي نُشر في مجلة "روسيا في السياسة العالمية"، أشار لافروف إلى أن على روسيا العمل على استعادة دورها الفريد في أوروبا والعالم. وأكد أن روسيا يجب أن تبني فضاءً اقتصاديًا وإنسانيًا موحدًا يمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، بحيث يصبح الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حلقة وصل تربط بين أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي (البرصان، 2020، ص. 19).

- ✓ هيمنة بوتين على السلطة: يتضح أن الرئيس **فلاديمير بوتين** يهيمن على مقاليد السلطة في روسيا، حيث يتمتع بشخصية كاريزمية تمنحه شعبية كبيرة داخل البلاد. وقد استطاع بوتين أن يدمج بين النظم السلطوية التقليدية التي تعود إلى عهد القياصرة، والأيديولوجية الشيوعية للسلطة، مع مبادئ الليبرالية على الطريقة الروسية. وبالتالي، فإن الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس بوتين تُعد قيدًا على المؤسسات الأخرى التي قد لا تتفق مع سياسة الكرملين، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

5. التوجه الروسي نحو الشرق (دول آسيا والمحيط الهادئ)

أصبحت الكتلة الأرضية الآسيوية الضخمة، الممتدة من المحيط الهادئ إلى المحيط الهندي، منطقة ذات أهمية إستراتيجية متزايدة لروسيا. ففي مارس 2014، أطلقت حكومة بوتين سياسة "التوجه إلى الشرق "كرد فعل على العقوبات الاقتصادية الدولية والاحتواء العسكري والسياسي الذي تتعرض له روسيا. تهدف هذه السياسة إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع دول آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى مواجهة العقوبات الغربية من خلال زيادة التعاون مع دول هذه المنطقة.(Liu, 2023, p. 249)

وقد انعكس هذا التوجه في مفهوم السياسة الخارجية الروسية لعام 2023، الذي يُعتبر الأساس العقائدي للسياسة الخارجية الروسية، والوثيقة الحاكمة التي تحدد وتفسر التحركات الروسية على الصعيد الدولي. تضمنت هذه الوثيقة إدراك موسكو للتحولات الإستراتيجية العالمية، وحددت أولوية توجه السياسة الخارجية الروسية نحو دول آسيا والمحيط الهادئ. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والإنساني مع دول المنطقة، بما في ذلك الدول الأعضاء في رابطة "آسيان" (أمم جنوب شرق آسيا) .كما تسعى روسيا إلى إنشاء هيكل أمني شامل ومنفتح ومتعدد الأطراف وعادل في المنطقة، بالإضافة إلى مواجهة المحاولات الأمريكية وحلفائها لتقويض النظام الإقليمي متعدد الأطراف ورسم خطوط انقسام في آسيا (أبو العلا، 2023، ص. 1-7) .الدول ذات العلاقات الوطيدة مع روسيا:

تبعًا لهذا التوجه، سنتحدث عن الدول التي تتمتع بعلاقات مهمة ووثيقة مع روسيا الاتحادية على مستوى النظام الدولي، وهي:

1.5. الصين

تُعد العلاقات الروسية الصينية من أهم العلاقات في النظام الدولي، فكلتا الدولتين أعضاء في "النادي النووي الدولي، وهما من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ويمتلكان حق الفيتو، ونظراً لأهمية كلتا الدولتين فهما الأقدر على مواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بتحالفهما معاً. وهو ما يفضي إلى إمكانية الانتقال من نظام الأحادية القطبية إلى متعدد الأقطاب (الشمايلة، 2022، ص.11). يعود بداية التقارب في العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بعد عام 1991، حيث تم ترسيم الحدود بينهما التي يبلغ طولها (4,300) كيلومتر مع روسيا

لتفادي الخلافات السابقة، وعقد اتفاق شراكة استراتيجية* عام 1996، ثم اتفاقية "شنغهاي" التي تحولت في عام 2001 إلى "منظمة شنغهاي للتعاون" (عثمان، 2022).

وفي ظل هذه الظروف أصبحت روسيا شريكاً أكثر قبولاً للصين مدفوعةً لذلك بعدة أسباب وهي: (الدليمي، 2019، ص. 106-107)

- ✓ إن روسيا ليست عضواً في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ومن ثم فهي تتمتع بحرية أكبر في تقرير سياستها الاقتصادية، وبخاصة سياسة إنتاج وتصدير النفط.
- ✓ أصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر توجهاً نحو آسيا مع صعود "بوتين" إلى الرئاسة.
- ✓ تسعى روسيا بتقاربها مع الصين اقتصادياً، ولاسيما تجارياً للاستفادة في تعزيز مكانتها ونفوذها السياسي والاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى.
- ✓ أن التعاون الاقتصادي المتنامي بين البلدين في المجالات المختلفة أظهر بالفعل أن روسيا قد تكون عنصراً يمكن الاعتماد عليه لأمن الطاقة الصينية.

سعى الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** منذ تسلمه الحكم إلى التصدي للهيمنة الأمريكية على العالم. وفي هذا الإطار، قامت روسيا والصين بتعزيز علاقتهما من خلال توقيع **اتفاقية حسن الجوار والصداقة والتعاون** في عام **2001**، والتي تم تمديدها في عام **2021** لخمس سنوات إضافية. جاءت هذه الاتفاقية كرد فعل على التوسع الشرقي لحلف الناتو، الذي يُعتبر تهديدًا للأمن القومي الروسي. وقد بدأت هذه الاتفاقية تؤتي ثمارها بشكل واضح بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام **2014**، حيث كانت الصين الداعم الأكبر لروسيا في مواجهة العقوبات الغربية، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري. في المقابل، قدمت روسيا تنازلات وامتيازات خاصة للاستثمارات الصينية على أراضيها.

* حيث سعت من خلالها روسيا إلى زيادة اعتماد الصين عليها في مجالي السلاح والطاقة، بما يؤدي إلى احتواء أي تهديد صيني في المستقبل، في محاولة لإيجاد توازن قوة جديد في الشرق، الأمر الذي أعطى دفعة قوية للعلاقات بين البلدين، وتوطيد دعائم العلاقات الاستراتيجية بينهما، خاصة بعد نجاح البلدين في تسوية مشاكل الحدود فيما بينهما تسوية نهائية. للمزيد أنظر إلى: إبراهيم، لؤي. (2022). السياسة الروسية تجاه منطقة بحر قزوين بعد إنتهاء الحرب الباردة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية .المجلد37. العدد1. كلية العلوم السياسية. جامعة دمشق. سوريا. ص. 257.

وقد شهدت العلاقات التجارية بين البلدين نموًا ملحوظًا، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية الروسية مع الصين نحو **10%** في عام **2014**، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع. كما أصبحت **التكنولوجيا النووية** مجالًا رئيسيًا للتعاون بين البلدين، حيث تم في عام **2017** توقيع اتفاق بين الصين ومؤسسة **"روساتوم"** الروسية لإنشاء أربع محطات نووية في الصين (عثمان، 2022).

شهدت الفترة بين عامي **2014** و **2022** تعاونًا اقتصاديًا معتدلًا بين البلدين، تمثل في إنشاء **"اللجنة الروسية الصينية للتعاون الاستثماري"**، وزيادة صادرات الطاقة الروسية إلى الصين، بما في ذلك الفحم والغاز السائل والمعادن، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية. وبلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين نحو **114.5 مليار دولار أمريكي** في بداية عام **2023**. كما ارتفعت الواردات الصينية من روسيا لتتجاوز **35%**، بعد أن كانت لا تتعدى **3%** حتى عام **2000**. وبذلك، أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لروسيا، متجاوزة الاتحاد الأوروبي (محيي، 2024).

عززت روسيا علاقتها مع الصين من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية، حيث يتعاون البلدان بشكل وثيق في إطار مجموعة دول **"البريكس"**، التي تخطط لإنشاء بنك وصندوق مساعدات على غرار **البنك الدولي** و**صندوق النقد الدولي**. بالإضافة إلى ذلك، يعمل البلدان معًا في إطار منظمة **"شنغهاي للتعاون"**، حيث يركزان على تعزيز أمن الطاقة في منطقة آسيا الوسطى، التي تتمتع بموارد طاقة هائلة وتُعد نقطة التقاء استراتيجية بين البلدين (محيي، 2024).

في **4 فبراير 2022**، أعلنت روسيا والصين عن إطلاق **شراكة استراتيجية عميقة**، تهدف إلى تحقيق التوازن في مواجهة ما وصفته الدولتان بالتأثير **"الخبيث"** للولايات المتحدة على الساحة الدولية. وجاء هذا الإعلان خلال حفل افتتاح **الألعاب الأولمبية الشتوية** في بكين، حيث استضاف الرئيس الصيني **شي جين بينج** نظيره الروسي **فلاديمير بوتين**. وقد وُصف هذا الإعلان ببداية **حقبة جديدة** في السياسة الدولية، تُعلن عن نهاية عهد الهيمنة الأمريكية وبداية نظام دولي متعدد الأقطاب، يحترم سيادة الدول ولا يسمح بفرض الأفكار المذهبية أو الأيديولوجيات بالقوة (نايف، 2024، ص. 365).

كما عزز موقف الصين الداعم لروسيا خلال **الصراع الروسي الأوكراني** في عام **2022**من علاقتهما المتبادلة. فالصين لم تدين روسيا، بل طالبت بفهم المخاوف الأمنية الروسية، ورفضت الانضمام إلى العقوبات الغربية المفروضة على موسكو. كما امتنعت الصين عن التصويت ضد روسيا في **مجلس الأمن الدولي** .كل هذه العوامل ساهمت في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين (نايف، ص. 373).

2.5. دول الآسيان*

تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها كطرف فاعل وقوي في منطقة المحيط الهادئ، حيث لا تقتصر جهودها على تعزيز العلاقات مع الصين فحسب، بل تمتد لتشمل دولًا أخرى في آسيا والمحيط الهادئ (دندن، 2024، ص. 397).

تعود جذور الشراكة بين روسيا ورابطة **آسيان** إلى عام **1991**، عندما حضر نائب رئيس وزراء الاتحاد الروسي الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الـ**24**للرابطة .(KOROLEV, 2024) وفي عام **1996**، تمت ترقية روسيا إلى **شريك حوار كامل** خلال الاجتماع الوزاري الـ**29**للرابطة في جاكرتا. وبلغ التعاون بين الطرفين ذروته بعد انعقاد **مؤتمر القمة الأول** بين روسيا وآسيان في ماليزيا عام **2005**، حيث وقع الطرفان على **"الإعلان المشترك بشأن الشراكة التقدمية والشاملة"**، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتنموية. كما تم وضع **"برنامج عمل شامل "**للفترة **(2005-2015)**لتحقيق الأهداف المتفق عليها. وفي عام **2010**، عُقدت **قمة فيتنام**، التي أكدت على التزام الطرفين بتعزيز الشراكة التقدمية والشاملة، ورفع مستوى العلاقات إلى آفاق جديدة، والعمل معًا بشكل وثيق في إطار البنية الإقليمية المتطورة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (Overview Asean-Russia Dialogue Relations, 2024, p. 1).

* تأسست رابطة "الآسيان" عام 1967 بموجب إعلان بانكوك، بعضوية (إندونيسيا، وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند) ثم انضم إليها (لاوس وكمبوديا وبروناي وميانمار وفيتنام) وهي منظمة سياسية اقتصادية وتعد خامس أكبر اقتصاد بالعالم، وتعقد قمة سنوية بين أعضائها، وبالتزامن معها تعقد قمة (الآسيان+3) وقمة شرق آسيا الـ18، وقمم الآسيان الفردية مع شركائها الإقليميين، وهي قمم "آسيان–روسيا"، و"آسيان–أستراليا" و"آسيان–الهند" و"آسيان–الصين" ""آسيان–كوريا الجنوبية" و"آسيان–الولايات المتحدة الأمريكية". أنظر إلى: سليمان، منى. (2023). كيف عكست قمة "الآسيان" مساعي الرابطة لتعزيز مكانتها العالمية؟. إنتربريجونال للتحليلات الإستراتيجية. على الموقع الإلكتروني:https://apa-inter.com/post.php?id=6965 ، تأريخ الزيارة:14-7-2024، وقت الزيارة: 5:41م.

شهد عام **2016**انعقاد **قمة سوتشي** في روسيا، التي جمعت الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** مع قادة دول آسيان. وعُقدت القمة تحت شعار **"روسيا - آسيان نحو شراكة استراتيجية متبادلة المنفعة"**، وأسفرت عن توقيع **"إعلان سوتشي "**و**"خطة عمل شاملة"** لتعزيز التعاون بين الطرفين للفترة .**(2016-2020)**وشملت الاتفاقيات زيادة صادرات الأسلحة الروسية إلى دول آسيان، بالإضافة إلى تعزيز تبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب (قنديل، 2016). وقد زودت روسيا نحو **21.8%**من واردات الأسلحة في المنطقة، بقيمة بلغت **9.4مليار دولار** في عام) **2019**ويزيمان، 2020، ص. 345.(

يرى الرئيس بوتين أن المشاركة في الأنشطة الإقليمية، مثل **"المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا(ARF)** "، تُعد أولوية لروسيا. كما تسعى موسكو إلى الانخراط في مناقشات حول الأمن والتعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي مجال الطاقة، تم إنشاء **"منطقة تجارة حرة "**بين **الاتحاد الاقتصادي الأوراسي** بقيادة روسيا وفيتنام، كما تم وضع مفاوضات لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وآسيان على جدول الأعمال.(Liu, 2023, p. 252)

أشاد الرئيس بوتين بوتيرة تطور العلاقات بين روسيا وآسيان، مؤكدًا على أهمية تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع هذه الكتلة. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين بنسبة **35%**في عام **2017**مقارنة بعام **2016**، بينما تجاوز حجم الاستثمارات المتبادلة **25مليار دولار** (بوتين يعد بتعزيز العلاقات مع دول آسيان، 2018).

يجري الآن تعزيز التعاون بين روسيا وآسيان في إطار **"خطة العمل الشاملة "**للفترة **-2021 (2025**، والتي تم اعتمادها خلال **القمة الرابعة** بين الطرفين عام .**2021**تأتي هذه الخطة بناءً على نجاح الشراكة الاستراتيجية للفترة **(2016-2020)**، وتستهدف تعزيز التعاون في مختلف المجالات (Overview Asean-Russia Dialogue Relations, 2024, p. 2).

3.5. كوريا الشمالية

هدت العلاقات الكورية الشمالية-الروسية تطورًا ملحوظًا منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث شكل عام **2023**نقطة تحول رئيسية في تحديث شراكتهما. فقد وصلت الزيارات الدبلوماسية والتعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية إلى مستويات غير مسبوقة(Engman, 2024, p. 1) ، مما عزز الغزو الروسي الواسع النطاق في أوكرانيا ورفع من القدرات العسكرية الكورية.(Nikitin, 2024, p. 1)

في **27يوليو 2023**، التقى زعيم كوريا الشمالية **كيم جونغ أون** بوزير الدفاع الروسي **سيرجي شويغو** في بيونغ يانغ. وناقش الطرفان "بعض القضايا الناشئة في تطوير التعاون الاستراتيجي والتكتيكي بين البلدين في مجال الدفاع والأمن .(Engman, 2024, p. 1) "كما التقى **كيم جونغ أون** بالرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** في قاعدة **"فوستوشني"** الفضائية في **"آمورسكاي"** في **12سبتمبر 2023**، وهي القمة الوحيدة لكيم منذ عام .**2019** خلال هذه القمة، تعهد كيم بدعم المساعي العسكرية الروسية في أوكرانيا، مما أثار تكهنات حول قيام كوريا الشمالية بتزويد روسيا بالأسلحة لاستخدامها في أوكرانيا. كما أُثيرت احتمالات تقديم روسيا مساعدات في مجالات حيوية مثل إمدادات الطاقة والغذاء، ودعم برنامج الأقمار الصناعية الكوري الشمالي. وقد تم الاستشهاد بهذا الاتفاق عدة مرات باعتباره السبب الرئيسي وراء نجاح كوريا الشمالية في إطلاق أول قمر صناعي للتجسس في مداره. وتُعتبر قمة سبتمبر بين كيم وبوتين تأكيدًا على التوافق الاستراتيجي بين البلدين، حيث أشارت إلى شراكة متنامية منذ أن بدأت كوريا الشمالية بتزويد روسيا بالأسلحة، بينما قدمت روسيا دعمًا لكوريا الشمالية في برامجها الصاروخية والنووية. هذا التعاون العسكري يعود بالنفع على كلا البلدين، ومن دوافعه (Engman, 2024, pp. 1-2).

- قدرة روسيا على شراء الأسلحة الكورية الشمالية، مثل الذخيرة المدفعية المتوافقة مع أنظمتها العسكرية، مما يعزز تبادل التكنولوجيا والأسلحة بين البلدين.
- استخدام كوريا الشمالية للأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا كفرصة لاختبار منتجاتها العسكرية على أرض الواقع وتعزيز قدراتها.

كما استخدمت روسيا **حق النقض (الفيتو)** في **28مارس 2024** ضد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي كان يهدف إلى إنهاء مراقبة امتثال كوريا الشمالية لعقوبات الأمم المتحدة بسبب برنامجها النووي. وقد أثار ذلك اتهامات غربية بأن موسكو تسعى إلى تجنب التدقيق في صفقات الأسلحة مع كوريا الشمالية لاستخدامها في أوكرانيا .(TONG-HYUNG, 2024) كل هذه التطورات مهدت الطريق لتوقيع اتفاقية **"الشراكة الاستراتيجية الشاملة"** بين البلدين في **19يونيو 2024**، والتي تنص على الدفاع المشترك بين روسيا وكوريا الشمالية، وتدعو كل طرف لتقديم المساعدة العسكرية للآخر في حال تعرضه لهجوم.(Terry and Sestanovich, 2024)

من خلال هذه التطورات، يتضح أن روسيا، بتوجهها نحو الشرق، تسعى إلى تقويض قوة الولايات المتحدة والتخلص من العقوبات الأمريكية المفروضة عليها بسبب الحرب الأوكرانية، وذلك من خلال تنويع علاقاتها مع الدول الآسيوية. فروسيا والصين تسعيان لأن تصبحا القوة العظمى العالمية الجديدة. كما يعمل بوتين على تعزيز العلاقات مع كوريا الشمالية وفيتنام ودول آسيان لتحقيق الهيمنة في آسيا والحد من النفوذ الغربي.

6 .الخاتمة

شكل وصول الرئيس **فلاديمير بوتين** إلى الحكم نقطة تحول كبيرة في توجهات السياسة الخارجية الروسية. فبعد أن كانت السياسة الخارجية في عهد **بوريس يلتسين** تابعة للغرب إلى حد كبير، سعى بوتين، بحكم إدراكه للواقع الدولي ومتطلبات تحقيق التوازن الاستراتيجي، إلى امتلاك دور فاعل في السياسة الدولية. اعتمد بوتين في ذلك على عناصر القوة الداخلية والخارجية لروسيا الاتحادية، مما أدى إلى نشاط ملحوظ في السياسة الخارجية الروسية خلال عهده، باتجاه مناوئ للغرب. كان الهدف من ذلك تحقيق عالم متعدد الأقطاب من جهة، ومواجهة الهيمنة الأمريكية وحلفائها من جهة أخرى، بالإضافة إلى التخلص من العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الغرب على روسيا.

ولتحقيق هذه الأهداف، عملت روسيا على تعزيز التعاون مع دول آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة الصين، لتشكيل عالم متعدد القطبية. كما تحالفت روسيا عسكريًا مع كوريا الشمالية، مما شكل قوة رادعة ضد طموحات الغرب في الهيمنة والتربع على عرش النظام الدولي.

النتائج المستخلصة:

من خلال ما تقدم، يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

- ✓ تشكل توجهات السياسة الخارجية الروسية منطلقًا لتحقيق أهداف تلك السياسة، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الداخلية والخارجية المتنوعة التي تفرض قيودًا على تحركات السياسة الخارجية، بما يخدم أهدافها الاستراتيجية.
- ✓ يمثل توجه الرئيس بوتين نحو الشرق خطوة استراتيجية مهمة تهدف إلى خلق تحالفات وشراكات أمنية وسياسية واقتصادية وعسكرية مع دول المنطقة. هذا التوجه يساعد روسيا في

التخلص من العقوبات الغربية والعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب يتسم بالتوازن الاستراتيجي.

- ✓ تُعد الصلاحيات الواسعة الممنوحة للرئيس بوتين بموجب الدستور الروسي قيدًا على مؤسسات صنع السياسة الخارجية، حيث يشكل بوتين محور عملية صنع القرار السياسي الخارجي.
- ✓ سيعمل التعاون الروسي-الصيني على تعزيز العلاقات بين البلدين في مجالات متعددة، بما في ذلك أمن الطاقة والسلاح والتجارة، مما يعزز النفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى.
- ✓ لعب موقف كل من الصين وكوريا الشمالية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية دورًا كبيرًا في تعزيز العلاقات المتبادلة مع روسيا. فقد تفهمت الصين وكوريا الشمالية المخاوف الأمنية الروسية، ولم تدين موسكو، بل قدمت كوريا الشمالية دعمًا عسكريًا لروسيا في الحرب.

5. قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

1. أبو العلا، عبد المجيد. (2023). توجهات موسكو: قراءة في المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية. مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

2. أمين، سرمد عبد الستار و علي، حنين جاسم. (2024). التوظيف الروسي للأدوات العسكرية ومصادر الطاقة في صراعها مع الغرب. مجلة قضايا آسيوية. العدد 19. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.

3. أنباري، أحمد عبد الأمير. (2017). التقارب الروسي- الصيني محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. المجلد 14. العدد 58. العراق: الجامعة المستنصرية- مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

4. بارمن، يوري. (2015). قاطرة بوتين: الإتحاد الأوراسي مدخل لتعزيز نفوذ روسيا الإقليمي. مجلة إتجاهات الأحداث. العدد 10. الإمارات العربية المتحدة: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة..

5. برصان، أحمد. (2020). الأورآسيا الجديدة وجيوبولتيك السياسة الخارجية الروسية. مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد 93. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات.

6. جاسم، حيدر زهير. (2016). روسيا الاتحادية: مقومات القوة وتحديات المستقبل. مجلة دراسات دولية. العدد 67. العراق: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية- جامعة بغداد.

7. جرباوي، علي. (2018). الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن. مجلة سياسات عربية. العدد . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

8. جعفر، أميرة رجب. (٢٠٢٣). محددات السياسة الخارجية الروسية في منطقة شرق المتوسط. مجلة كلية السياسة والاقتصاد. العدد ١٩. مصر: جامعة بني سويف.

9. حمد، زياد يوسف. (2015). إستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة. مجلة دراسات دولية. العدد 62. العراق: كلية القانون والعلوم السياسية الجامعة العراقية.

10. حنفاوي، سمير. (2013). ثورة الشباب المصرية بأقلام وعيون غربية. ط2. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

11. د.ن. (2018). بوتين يعد بتعزيز العلاقات مع دول "آسيان". صحيفة الشرق الأوسط. على الموقع الإلكتروني:https://aawsat.com/home/article .

12. د.ن. (2024). "دبلوماسية الخيزران": كيف تعكس زيارة بوتين توازن السياسة الخارجية لفيتنام؟. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. أبوظبي.

13. د.ن. (2024). مُحددات استراتيجية: كيف ستكون العلاقات الروسية- الصينية في ولاية بوتين الخامسة؟. مركز المستقبل للدراسات والابحاث. على الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item.

14. دليمي، زياد يوسف حمد. (2019). التوافق الاقتصادي و السياسي وأثره على العلاقات الروسية الصينية بعد عام 2001. مجلة قضايا آسيوية. العدد 1. المانيا: المركز الديمقراطي العربي.

15. دندن، عبد القادر. (2024). الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية دبلوماسية القوى الكبرى- دبلوماسية حسن الجوار- دبلوماسية الطاقة. ط1. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.

16. سليمان، منى. (2023). كيف عكست قمة "الآسيان" مساعي الرابطة لتعزيز مكانتها العالمية؟. إنتر ريجونال للتحليلات الإستراتيجية. على الموقع الإلكتروني:-https://apa inter.com/post.php?id=6965.

17. شمايلة، حلا عبدالله. (2022). العلاقات الروسية الصينية (2010-2020). ط1. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.

18. صالح، شيماء تريكان. (2012). السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي أنموذجاً. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية. بغداد: جامعة النهرين.

19. صوراني، فهيم. (2024). إلى أي حد نجحت روسيا والصين في التخلص من هيمنة الدولار؟. موقع الجزيرة. على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/1/3/.

20. طائي، طارق محمد ذنون. (2016). الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين (دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية). ط1. الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

21. طحلاوي، أحمد عبد. (2014). إستعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية. المركز العربي للبحوث والدراسات. القاهرة. على الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/16360.

22. عبد القادر و غالب، رسمه. (2015). مجموعة «بريكس» ومكانتها في البنية الدولية. آفاق المستقبل. العدد 26. الإمارات العربية المتحدة: مجلة آفاق المستقبل.

23. عثمان، أحمد جابر حسن.(2023). أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد 14. العدد 3. مصر: كلية التجارة وإدارة الاعمال- جامعة حلوان.

24. عثمان، محمد. (2022). العوامل المحددة لمسار العلاقات الروسية- الصينية المستقبلية. دورية السياسة الدولية. على الموقع الإلكتروني: https://www.siyassa.org.eg/News/18349.aspx.

25. عمر، محمد السيد. (2024). السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها واستراتيجيتها. المجلة العلمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية. المجلد 38. العدد1. مصر: كلية التجارة وإدارة الأعمال- جامعة حلوان.

26. عوضي، حسني عماد حسني. (2016) .السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط " دراسة الأزمة السوية- الملف النووي الإيراني". المركز الديمقراطي العربي. على الموقع الإلكتروني: https://www.democraticac.de/?p=30809.

27. عوضي، حسني عماد حسني. (2017). السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين. المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

28. عيثاوي، ياسين والمشهداني، سلام علي أحمد. (2016) .صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية. ط1. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

29. قنديل، أحمد. (2016). الاستدارة شرقاً؟ روسيا – آسيان.. مساعٍ لدعم الشراكة المتبادلة. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. على الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/140.

30. قنديل، أحمد. (2022). الصين وروسيا.. هل هي "شراكة بلا حدود" في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. على الموقع الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/17394.aspx.

31. كوندو، نيفيديتا داس. (2023). العلاقات بين روسيا وآسيا في النظام الدولي الناشئ. ترجمة: مروة أحمد عبد العليم. مجلة آفاق آسيوية. العدد11. مصر: الهيئة العامة للإستعلامات.

32. إبراهيم، لؤي، (2022). السياسة الروسية تجاه منطقة بحر قزوين بعد إنتهاء الحرب الباردة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. المجلد37. العدد1. كلية العلوم السياسية. سوريا: جامعة دمشق.

33. محمد، جيا اسماعيل ملا. (2021). السياسة الخارجية الروسية ما بين الدبلوماسية والنزعة العسكرية دراسة تحليلية لعهد بوتين. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والادارية. نيقوسيا: جامعة الشرق الأدنى.

34. محيي، هبه. (2024). مخاطر محتملة: تقييم الاتجاه الروسي للاعتماد الاقتصادي على الصين. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. على الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item.

35. معتمد، عاطف. (2024). روسيا وأوكرانيا- حرب عالمية غير معلنة. ط1. مصر: دار الشروق.

36. نادكارني، فيديا. (2014). الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات. ط1. الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

37. نايف، سيف. (2024). العلاقات الصينية الروسية بعد الحرب الأوكرانية والسعي لنظام دولي متعدد الأقطاب. مجلة الشرائع للدراسات القانونية. المجلد 4. العدد1. العراق: كلية الحكمة الجامعة.

38. ويزيمان، سيمون ت. . (2020). التطورات في أوساط موردي الأسلحة الرئيسية 2015- 2019. من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي). الكتاب السنوي 2020، ترجمة: عمر الأيوبي وأمين الأيوبي معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي Sipri. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المعهد السويدي بالإسكندرية.

39. يوسف، أيمن طلال وآخرون. (2008). روسيا البوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والاولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000-2008. مجلة المستقبل العربي. العدد 358. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

2.7. المراجع الأجنبية

- Bowring, Bill. (2011). The Electoral System of the Russian Federation. The EU-Russia Center Review. London: Birkbeck College.
- Engman, Mats and Others. (2024). Russia-DPRK Relations: Long-term or Ad-hoc?. Sweden: Institute for Security & Development Policy.
- Jonsson, Anna. (2005). Judicial Review and Individual Legal Activism: The Case of Russia in Theoretical Perspective. Sweden: Uppsala University.
- KOROLEV, ALEXANDER S. . (2024). Russia-ASEAN Relations—Strategic Partnership or Strategic Illusion?. RUSSIA IN GLOBAL AFFAIRS. Number 3. Russia. On Website: https://eng.globalaffairs.ru/articles/russia-asean-relations-korolev/.
- Kusa, liya. (2022). China's Strategic Calculations in the Russia-Ukraine War. Wilson Center Washington. On Website: https://www.wilsoncenter.org/blog- post/chinas-strategic-calculations-russia-ukraine-war.
- Liu, Fenghua. (2023). Russia's "Turn to the East" Policy: Evolution and Assessment. Institute of Russian, Eastern European and Central Asian Studies.Volum3. Issue2. China: Chinese Academy of Social Sciences.
- Mahmud, Sultan. (2020). Determinants and Capability of Russia and Its Impact on her Foreign Policy. Bangladesh: University of Dhaka.

- Nikitin, Mary Beth D. and Others. (2024). North Korea-Russia Relations: Current Developments, USA: Congressional Research Service.
- Rodin, Johnny. (2006). Rethinking Russian Federalism: The Politics of Intergovernmental Relations and Federal Reforms at the Turn of the Millennium. Sweden: Stockholm University.
- Sakwa, Richard. (2002). Russian Politics and Society. Third Edition. London: Taylor & Francis e-Library.
- Terry, Sue Mi and Sestanovich, Stephen. (2024). Russia Struck a Defense Pact With North Korea. What Does It Mean?. On Website: https://www.cfr.org/expert-brief/russia-struck-defense-pact-north-korea-what-does-it-mean.
- TONG-HYUNG, KIM. (2024). Russia and North Korea have had a complicated relationship over the decades. On Website: https://apnews.com/article/russia-north-korea-putin-kim-27b5d9f1a4e265d0b6e3f4e266ea753e#.
- W.p .(2023). Commonwealth Of Independent States. Ministry Of Foreign Affairs Of The Republic Of Armenia. on website: https://www.mfa.am/en/international-organisations/2.
- W.P. (2023). Rosatom's global presence, On Website: https://www.rosatom-asia.com/.
- W.P. (2024). India-Russia: Enduring and Expanding Partnership. Ministry of External Affairs Government of India. On Website: https://www.mea.gov.in/bilateraldocuments.htm?dtl/37940/Joint+Statement+following+the+22nd+IndiaRussia+Annual+Summit.
- W.p. (2024). Overview Asean-Russia Dialogue Relations. Jakarta: Association Of South East Asian Nations.
- W.p.(2008). Russian Federation1993(rev. 2008). Constitute. On Website:https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2008.
- Сидоров, Н.П. Игнатьев. (2014). Современная российская политика. Казанский: Институт социальных и философских наук и СМИ.
- Федотов, Алексей and Селянинов, Олег. (2011). МИНИСТЕРСТВО ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ: СТАТУС СТРУКТУРА. Russia: ПОЛНОМОЧИЯ, ДИПЛОМАТИЧЕСКАЯ СЛУЖБА.

مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل صراعات مشروعات الربط الاقتصادي

The future of the Middle East in light of the conflicts over economic connectivity projects

أ.د. سرمد عبدالستار أمين[1] * أماني سلام خزعل[2]

[1] الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق- Sarmed.ameen@aliraqia.edu.iq

[2] الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية- amani97salam@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/09/29 النشر: 2025/01/29

****

ملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الشرق الأوسط في ظل المشروعات الاقتصادية الجديدة فمن أهم سمات المرحلة التاريخية الراهنة الانتقال التدريجي إلى حالة من التنافس الجيوسياسي الذي يحمل صفة التنوع الاقتصادي والثقافي والحضاري في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي كانت ولا تزال مسرحاً للمنافسة بين القوى العظمى في العالم. وينظر أبرز المنافسين اليوم إلى الشرق الأوسط باعتباره منطقة بالغة الأهمية في العالم بما يفرض ويستوجب تنمية أدوات ووسائل الوصول إليها والتأثير فيها، فقد تجسدت عملية إعادة الهندسة أو التشكيل للمنطقة في ثلاث مستويات تبدأ بالدول وتمر بالأنظمة وتنتهي بالمجتمعات المحلية في المنطقة. بمعنى أننا مقبلون على نمط تحول شامل في البنى والتراكيب السياسية والأمنية في المنطقة تعضدها او تسندها بنى تحتية اقتصادية واجتماعية مختلفة عن السابق تماماً. ولنقل هنا إننا نتحدث عن وجه جديد للمنطقة يطيب للكثيرين وصفه بأنه شرق أوسط جديد أكثر انسجاماً مع الطبيعة المتبدلة للنظام الدولي القائم.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، الصراع، مشروعات الربط الاقتصادي

* المؤلف المراسل

Abstract

The study aims to shed light on the Middle East in light of the new economic projects, as one of the most important features of the current historical stage is the gradual transition to a state of geopolitical competition that carries the character of economic, cultural and civilizational diversity in the Middle East region, which was and still is a stage for competition between the world's great powers. The most prominent competitors today view the Middle East as a very important region in the world, which imposes and requires the development of tools and means to reach and influence it. The process of re-engineering or reshaping the region has been embodied on three levels, starting with countries, passing through systems, and ending with local communities in the region. In other words, we are heading towards a comprehensive transformation in the political and security structures and compositions in the region, supported or backed by economic and social infrastructures that are completely different from the past. Let us say here that we are talking about a new face of the region that many like to describe as a new Middle East that is more in harmony with the changing nature of the existing international system.

Keywords: Middle East, Conflict, Economic Linkage Projects

1.المقدمة

بدأنا نشهد التحول خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة لصالح القوة الاقتصادية التي غيرت موازين القوى لملء الفراغ القيادي الذي خلفته القوة العسكرية ، ومن خلال الربط العضوي بين العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية في الوقت الحالي وأدواته العملية وبين آثاره الأمنية والسياسية فسوف تنصرف هذه الرسالة الى مناقشة موضوع الامن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وصيرورته المستقبلية في ضوء التنافس المحموم بين المشروعات المطروحة للربط الاقتصادي عبر المنطقة إلى جهات العالم المختلفة وتحديدا مشروعات القيادة العالمية من خلال السيطرة على طرق التجارة العالمية كطريق الحرير القديم أو ما يعرف بمبادرة الحزام والطريق وطريق الهند اوروبا وطريق التنمية الذي يعد أحد أوجه المشروع الأمريكي الغربي المعروف بطريق الهند أوروبا.

وفي الحقيقة فإن هذه المشروعات لم تكشف عن مدى فاعلية هذه القوى من الناحية الاقتصادية وتطلعاتها للقيادة من خلال البوابة الاقتصادية فحسب وإنما كشفت عن مدى السيولة التي يتسم بها الوضع السياسي والأمني في منطقة الدراسة بحيث يمكن أن يتم إعادة تشكيلها وإعادة رسم خرائطها وتحديد أنماط تفاعلاتها الآن وفي المستقبل من قبل القوى الخارجية المتصارعة على النفوذ فيها.

وتكمن أهميةً البحث لتشكل محاولة علمية للبحث في جزئية مفصلية في استراتيجية الهيمنة والصراع في أهم وأعقد مناطق الصراع العالمي التي يمثلها الشرق الأوسط، ونقصد بذلك الصراع عبر مشروعات الربط الاقتصادي في الشرق الأوسط والتي لاتزال حتى هذه اللحظة في أطوار التمهيد لها بوسائل مختلفة.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف على التحديات السياسية والأمنية والقيمية التي تواجه المنطقة بسبب المنافسة الاقتصادية على المشاريع.

أما مشكلة الدراسة فهي تكمن في تساؤل مركزي يتمثل في تلمس الآثار المباشرة وغير المباشرة لمشروعات الربط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط على معادلة الأمن والاستقرار الإقليمي فيها.

وهنا نحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ✓ كيف يتغير الشرق الأوسط في ظل مشروعات الربط الاقتصادي؟
- ✓ ما هي النتائج المترتبة على عملية التغيير في الشرق الأوسط في ظل المشروعات الاقتصادية؟

وبالنسبة لفرضية الدراسة فهي تنطلق من التأكيد على ان هنالك علاقة طردية بين المشروعات الاقتصادية والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كلما زادت التنافس على المشروعات الاقتصادية في الشرق الأوسط كلما أدى الى ضعف الامن والاستقرار في المنطقة وما يترتب عليها من آثار مباشرة وغير مباشرة على الشرق الأوسط.

ومنهج الدراسة الذي فرضته طبيعة الموضوع نفسها على البحث والباحث فهو منهج التحليل النظمي إذ يمثل الخيار الأفضل والأنسب للوصول إلى أهداف الدراسة.

2.التغيير على مستوى النظم السياسية

لقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية مراجعة شاملة لاستراتيجياتها المعتمدة في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة ووجدت أنها منخرطة كلياً في سلسلة من الخطوات تتلخص في الحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل والتصدي للحركات والعناصر الارهابية على مساحة المنطقة ككل ومكافحة التطرف والاستبداد السياسي والأهم من كل ذلك هو تغيير النظم السياسية القائمة طوعا أو قسرا تمهيدا لولادة نظم جديدة أكثر حداثة وديمقراطية (على المستوى السياسي) وأكثر ليبرالية (على المستوى الاقتصادي) وأشد انتماء (على المستوى الفكري) لحضارة العصر وبالتأكيد أكثر تمثيلا لمصالح القوة العظمى في مرحلتها الحالية. وهذا يعني بلا شك أن هذه النظم ستمثل قلاعاً دفاعية لمصالحها في المستقبل وحارسة لمشروعاتها في ربط الشرق بالغرب عبر المنطقة وجغرافيتها بالكامل. (أمين، 2005، ص80)

وقد سبق كل ذلك عملية تمهيد كبرى على مستوى الأفكار والنخب السياسية في المنطقة لتهيئة الأرضية المناسبة لاستيعاب التحول السياسي والأمني القادم، فقد احتدم الصراع بين الليبراليين والعلمانيين وأصحاب المشروع القومي والاسلامي للسلطة باعتباره الرد المناسب لأزمة الوجود التي تعانيها دول المنطقة ولعب الكبار دورهم في تثوير الخلاف بين الطرفين ورسم حدود فاصلة بينهما مع دعم مفتوح للطرف الأول تحت شعار دعم الديمقراطية واللبرلة (الليبرالية) التي يجب على المنطقة أن تجربها لمواكبة العصر يقابل ذلك حملة عالمية كبرى لتضيق الخناق على الاتجاه الثاني ووضعه في مأزق حقيقي للدفاع عن الوجود ولو بالقوة، وهذا هو المطلوب تحديدا لاكتساب مشروعية استخدام القوة الكاسحة المقابلة تحت شعار محاربة التطرف والارهاب. (أمين، 2005، ص80)

وعلى مستوى النخب السياسية لم يعد الغرب يتقبل فكرة التعامل مع نخب تقليدية قومية كانت أو يسارية أو اسلامية ولا يوجد بينه وبينها لغة مشتركة فلا بد إذاً من نخب بديلة تشكل قاعدة النظم السياسية المرتقبة ومعينها الذي تستند اليه. (أمين، 2005، ص81)، واتخذت هذه الاستراتيجية خطوات عملية بمجرد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها في صيغتين أساسيتين":

الأولى- صيغة التدخل العسكري المباشر للإطاحة بالنظم المتمردة على قواعد العمل السياسي والأمني والربط الاقتصادي للمنطقة بالعالم مثلما حصل في مناسبات عدة ابتداء من احتلال أفغانستان عام 2001 ومن وراءه العراق عام 2003 ومن ثم ليبيا عام 2011 والتدخل العسكري

المباشر في الأزمتين السورية واليمنية، وهي ازمات لم تجد طريقها الى الحل حتى يومنا هذا لارتباطها جوهرياً بصراع المشروعات في الشرق الأوسط وبالنماذج المتضادة المطروحة للربط بينه وبين العالم.

الثانية – وهي صيغة أقل تكلفة من الأولى وأكثر استلهاماً للمشاكل التي نجمت عن التدخلات العسكرية المباشرة التي أشرنا اليها في أعلاه وتتمثل في تشجيع التغيير للنظم من الداخل خصوصاً إذا ما كانت تلك النظم حليفة أو صديقة لكن لم يعد بالإمكان الاعتماد عليها للمستقبل. فكانت ثورات الربيع العربي مدخلاً مناسباً لتحقيق التغيير المذكور في أكبر وأهم دول المنطقة حيث تم الاطاحة بنظام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ومن قبله الاطاحة بنظام حكم الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي. وقد يكون من السابق لأوانه الحكم بانتهاء فاعلية هذه الصيغة اذ لازال الحديث مستمراً عن تغييرات مستقبلية مماثلة تطال أنظمة أخرى في المنطقة.

ولعملية التغيير في الأنظمة أهميتها الكبيرة خصوصاً عندما نعرف ان التغييرات النظمية ستمارس دورها الفعال في تشكيل أو بناء نمط جديد من التفاعلات بين القوى الأساسية في الشرق الأوسط وبينها وبين القوى المعنية بمشروعات الربط الجديدة للشرق الأوسط.

وهذا هو جوهر الأزمات السياسية والأمنية القائمة في بلدان المنطقة، حيث يحاول كل مشروع اعادة تشكيل النظم السياسية وفقاً لرؤيته ومصلحته وانسجاماً مع مشروعه للربط الاقتصادي. فالأزمة السورية في أساسها مواجهة لاتزال مستمرة بين مشروع طريق الحرير الصيني وحلفائه من الروس والايرانيين كشركاء أساسيين في الطريق وبين الجهود الأمريكية لعرقلة هذا المشروع .وفي مقال مميز للكاتب السوري سمير العبد الله بعنوان "أهمية طرق المواصلات الرئيسة في الصراع السوري" (العبدالله، ٢٠٢٠، ص٢) يؤكد فيه الدور المحوري الذي تؤديه طرق المواصلات الدولية فيما تشهده سوريا منذ عام 2011م، حتى أن جبهات القتال بين الأطراف المتقاتلة بسوريا كانت تُحدد وفقاً لتلك الطرق، هذه الطرق كانت تدر لسوريا التي تشكل عقدة مواصلات بين دول المنطقة وفقاً لبعض التقديرات 3 مليار دولار سنوياً قبل 2011، حيث كانت تعبر من خلال الأراضي السورية حوالي 150 ألف شاحنة سنوياً. (زيارة الأسد إلى الصين: 22 أيلول 2023)

ومن أهم معالم الصراع على الطرق الدولية في سوريا هي محاولة كل طرف السيطرة على أكبر قدر ممكن منها خصوصاً من جانب الولايات المتحدة الامريكية وتركيا لإخراج سوريا من معادلة مشروع الحرير الصيني. وفي خضم هذا الصراع أصبح النظام السياسي في سوريا بين مطرقة المشروع

الصيني وسندان المشروع الأمريكي المضاد الذي يجعل بقاء النظام رهناً بالتخلي عن شراكاته الجديدة والقبول باشتراطاته التي ينقلها اليه الحلفاء في المنطقة.

ويمكن قول الشيء نفسه عن المواجهة المحتدمة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران على خلفية سعي الأخيرة لتأسيس تعاون استراتيجي طويل الأمد مع الصين من خلال توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي مدتها 25 عام تقضي باعتماد شراكات منوعة بهدف توفير الحد الأقصى من الفرص لتعزيز مكانة إيران الجغرافية - الاقتصادية في المنطقة. واللافت أن الرئيس الإيراني السابق إبراهيم رئيسي شدد في القمة التي عقدتها منظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization, SCO، في أيلول/ سبتمبر 2021، على أن مشروعات البنية التحتية الرئيسة لـ "مبادرة حزام واحد، طريق واحدة One Belt-One Road، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوراسية Eurasian Economic Union، والممر بين الشمال والجنوب North-South Corridor لا تتنافس فيما بينها، بل يكمل بعضها بعضًا. وتشكّل إيران الرابط بين مشروعات البنية التحتية الثلاثة المذكورة" (Iran's Raisi Urges, 17/9/2021). صحيحٌ أن العقوبات الأميركية الأحادية الجانب لا تزال تعرقل عملية إنشاء علاقات بين الهند وإيران، غير أن علاقات إيران بالصين وروسيا حافظت على مسار تصاعدي لا تقتصر على ما تشكّله قيمتها الرمزية في تقديم موقف مناهض للأحادية الأميركية وانما أيضاً فيما تقدمه من فائدة كبيرة لتعزيز خواصها الجغرافية الاقتصادية اقليمياً ودوليا. وهذه المساعي الايرانية تصطدم بالرؤية الأمريكية لمشروع طريق الحرير الصيني حيث تعتبره تهديدا غير متماثل للأمن القومي الأمريكي ("طريق الحرير البحري" 7 نوفمبر 2023) بمعنى ان التهديد الصيني للأمن القومي الامريكي يتخذ أشكالا غير عسكرية في مظهره الحالي لكنه سيتحول مع الزمن ليتخذ شكلاً وبعداً عسكريا وأمنياً مباشراً ينطوي على تهديد فعلي لمصالح وأمن امريكا القومي على مساحة خارطة طريق الحرير الصيني.

وحسب دراسة أعدها مركز كارنيجي يبدو أن الصين أصبحت قادرة على "تتبع تحركات القوات الأمريكية عن طريق البحر أو منعها تماما باستخدام عدد من الأساليب المختلفة". إضافة إلى ذلك، يمكن استخدام البنى التحتية للموانئ "لأغراض عسكرية استراتيجية" وفقا للصحيفة، وأن هناك "اعتقادا راسخا بأن الموانئ المحددة التي تختارها الصين كمواقع استثمارية لديها إمكانات استراتيجية، وهذا الاختيار لم يكن اعتباطا"، حيث أن القيادة الصينية دائما ما كانت تنظر إلى الاستثمارات في إطار "طريق الحرير البحري" بوصفها تجارية بحتة، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاءها أصبحوا "يشعرون بقلق متزايد بشأن العواقب العسكرية المحتملة لتوسيع البنى التحتية لموانئ الصين".(طريق الحرير

البحري" تهديد للأمن القومي الأمريكي، مصدر سبق ذكره) واللافت للنظر أن ايران لاتزال ترزح تحت ضغط العقوبات الكبيرة التي تفرضها تباعاً الولايات المتحدة عليها بحجة أنشطتها النووية وتهديد أمن واستقرار المنطقة والعالم ورعايتها للإرهاب الدولي.

وقد يبدو منطقياً القول أن سيل العقوبات التي انهالت على الروس وتوريط القيادة الروسية في حرب استنزاف لاتزال مستمرة في اوكرانيا حتى ساعة كتابة هذا البحث فهي استهداف لأهم ممرات طريق الحرير الصيني وهما الممر الأوراسي الذي يمتد من تركستان الشرقية عبر كازخستان الى روسيا ومنها الى حدودها الغربية وتحديداً مع وكرانيا ومنها الى ألمانيا وأوروبا الغربية والممر الثاني الممتد من شرق الصين عبر منغوليا الى الشرق الروسي ("الحزام والطريق".. كيف وضعت أميركا مصير أهم مشروع صيني بيد طالبان؟، الجزيرة، ١٧ اغسطس ٢٠٢١) فهل يفسر هذان الممران درجة التصاعد في المواجهة بين روسيا وأوروبا الى درجة انخراطهما في حرب مباشرة على الساحة الأوكرانية بأشراف أمريكي مباشر؟.

وإلى جانب سوريا وإيران وروسيا تأتي باكستان كأحد مناطق العنق في الممرات الصينية الجديدة وفي كلا الممرين البري والبحري، ويعد ميناء جوادر في بلوشستان نقطة تفتيش مهمة على طول مبادرة الحزام والطريق في الصين، وهي بمثابة وجهة نهائية للممر الاقتصادي بين الصين وباكستان وتسمح للصين بشحن الطاقة والبضائع من الصين إلى بحر العرب، متجاوزة جنوب شرق آسيا للشحن من وإلى الشرق الأوسط وأفريقيا وما وراءهما. وكان رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان أحد أكثر المؤمنين والمناصرين لمشروع طريق الحرير الصيني الى جانب الرئيس الروسي فلاديمير بوتن، وهو ما ظهر من خلال مشاركتهما في قمة طريق الحرير الجديد التي عقدت في شنغهاي في 26 نيسان 2019 إلى جانب 35 رئيسا ورئيس وزراء من أوروبا وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. فهل تفسر هذه التحولات السياسية التي عصفت بباكستان وانتهت بتصويت البرلمان الباكستاني ولأول مرة بحجب الثقة عن عمران خان واقالته في نيسان 2022 تحت ضغط كبير من قائد الجيش الباكستاني الجنرال قمر جاويد باجوا وهو الأمر الذي دفع بعمران خان الى القول بان الولايات المتحدة الامريكية هي من اطاح به بانقلاب عسكري وتسليم السلطة الى حليفها نواز شريف.(الأحمد ،١٦ فبراير ٢٠٢٤) وهل يفسر هذا أيضاً الدعم الأمريكي المعلن لانفصال اقليم بلوشستان (الذي يقع فيه ميناء جوادر على بحر العرب)عن الباكستان لقطع الطريق على المشروع الصيني من عنقه في الباكستان من جهة ومثلما قلنا من

تركستان الشرقية الى روسيا عبر تشجيع انفصال تركستان الشرقية عن الصين تحت يافطة دعم نضال شعب الإيغور المسلم للحصول على حريته واستقلاله عن الصين من جهة ثانية؟.

وهناك من يرى بان الانسحاب الامريكي من أفغانستان يبدو هو الآخر محاولة أمريكية لقطع الممر الأفغاني عبر وضعه بيد امارة طالبان الاسلامية، وتعتبر أفغانستان دولة مهمة في مبادرة الصين حيث تعد الطريق الأقصر ما بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وما بين الصين والشرق الأوسط. وفي أفغانستان مدينتان مهمتان تقعان على طريق المبادرة التي كانت تسمى قديما "طريق الحرير"، وهما كابل العاصمة (التي يطلق عليها اسم جوهرة الشرق) وننغرهار (مهد الديانة البوذية) وبتسليم الحكم في كابل الى طالبان تغيرت معادلات الربط في سائر الاقليم وعرقلت الولايات المتحدة الامريكية المشروع في عقدته الثالثة عبر أفغانستان، ولا ننسى ان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد انفصال بلوشستان الأفغانية والباكستانية والصينية وهي أهم ممرات المشروع الصيني في اتجاهاته المختلفة.

يبدو مما تقدم أن الهجوم الصيني الناعم على الهيمنة الامريكية عبر بوابة الربط الاقتصادي والسيطرة على البنى التحتية في دول المبادرة هي كثيرة جدا وتشمل أغلب أجزاء القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا وعلى الممرات المائية وطرق المواصلات الرئيسة في القارات الثلاث وعلى الموانئ المهمة كل ذلك يجابه بالقوة الخشنة الامريكية التي تعمل على استيعاب زخم الاندفاع الصيني في معاقل نفوذها التقليدية وخصوصاً في منطقة الدراسة فأسقطت الكثير من الدول وتغيرت الكثير من النظم وتفككت الكيانات القائمة ولا تزال عملية اعادة رسم الخرائط السياسية جارية على قدم وساق بقصد مواجهة التغلغل الصيني الناعم في المنطقة. والى جانب القوة الخشنة الأمريكية هناك طرح لمشروعات ربط اقتصادي بديل للمشروع الصيني تستلزم تهيئة الظروف السياسية والأمنية التي تتبنى المشروعات الأمريكية وهنا نصبح امام مرحلة جديدة من التغيير على مستوى التفاعلات في منطقة الشرق الاوسط.

3.التغيير على مستوى الدول

إن أخطر ما تواجهه المنطقة العربية اليوم، هو استمرار الحاقها بالصراعات الدولية، وتحول كل المنطقة إلى حديقة خلفية في هذه الصراعات، بحيث أننا قد نرى إعادة تقسيم لكل المنطقة، تقسيم من حيث نفوذ الدول الكبرى ولا يبدو أن أحدا يدرك ان فرض خرائط جديدة، أمر إجباري في هذه الحالة فإن لم يكن بتأثير وتدخل دول إقليمية وكبرى، فسيكون من خلال النتيجة المباشرة لكل هذا المشهد غير الطبيعي الذي سيأخذنا في نهاية المطاف إلى ترسيمات جديدة، قد يكون مستحيلا الوقوف

في وجهها لكن خرائط هذه المرة أخطر من خرائط القرن الماضي، لان التخطيط اليوم يستند إلى حساسيات "الدين والسكان والمظالم والثروات" وهي رباعية خطيرة تستفيد من تجربة مائة عام من الخرائط القائمة، ونقاط القوة والضعف فيها ، على حد سواء خصوصا ، بعد ان ثبت امكانية توظيفها من خلال وسائل مختلفة خلال العقد الماضي (ابو طير ، 29 أيار 2023).

يرى الأستاذ **برهان غليون"** أن التدخلات الأمريكية ومشروعات التقسيم التي ترسم للشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر، تهدف إلى وضع وصاية مباشرة على دول المنطقة من خلال إعادة تشكيل وترسيخ قواعد نظام شرق أوسطي شبه استعماري، كما تهدف هذه المشروعات إلى إضعاف المنطقة وتفتيتها، وكذلك الحفاظ على نظام التدخلات الأجنبية التي طبعت مصير الشرق الأوسط وحددت اتجاهات تطوره منذ انقضاء حقبة التحرر من السيطرة الاستعمارية (منصوري، 2021، ص٣٣٧- ٣٣٨).

وعلى الرغم من أن هذه الركيزة وان كانت ملمحاً أمريكياً ثابتاً إلا أنها اكتسبت أبعاداً جديدة بعد أن أخذت تشكل التوأمة السياسية بديلاً عن التحالف الإستراتيجي، ودمج إسرائيل في النظام العربي وتقسيم دول المنطقة إلى بنى فدرالية أو دول صغيرة وهذا هو البعد السياسي الأساس لمشروع الشرق الأوسط الكبير ، اضافة الى منع تشكيل أرضية لأي حلف أو تقارب بين القوى الأوراسية إلى درجة ترغب الولايات المتحدة أن تصل إلى تطبيق القول المأثور بأن الأمم الكبيرة تفعل ما تريد، والأمم الصغيرة تقبل ما يفرض عليها، أي أنه مشروع استراتيجي يهدف بالمحصلة إلى احتواء العالم العربي والإسلامي سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وتمزيقه لتطويع وشل الأداء الإستراتيجي السياسي العربي وإدخاله في غيبوبة عبر تفتيت وتجزئة الأمة العربية إلى مجموعة كبيرة من الدول والكيانات السياسية العرقية والطائفية وتشطير الكيانات القومية أو إضعافها كخطوة لاحتوائها من خلال دفع التناقضات القومية والطائفية إلى مستوى الصراع الداخلي تحت شعار (حق تقرير المصير) بما يحول دون تحقيق التكامل العربي، كافلاً بقاء الأمة العربية (العلي ،٢٠١٧ ، ص٣٧٧- ٣٧٨).

كما أعادت مجلة Intelligent Research Project التي تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية، في 2003 نشر المشروع الخطير الذي اقترحه المؤرخ الصهيوني الأمريكي الشهير "برنارد لويس" والذي قسم الشرق الأوسط إلى أكثر من ثلاثين دويلة إثنية ومذهبيه لحماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية، ويتضمن المخطط تجزئة العراق إلى ثلاث دويلات وإيران إلى أربع والأردن إلى دولتين، ولبنان إلى خمس دويلات

والسودان إلى أربعة والسعودية إلى عدة دويلات ، معتبراً ان سقوط الاتحاد السوفيتي وفر الأجواء المواتية لتبديل المعالم السياسية والجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن جميع الكيانات ستشلها الخلافات الطائفية والمذهبية والصراع على النفط والمياه والحدود والحكم، وهذا ما سيضمن تفوق إسرائيل في الخمسين سنة القادمة على الأقل. وفي العام 1985م صدر كتاب عن رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي يتضمن المخططات التي وضعها "برنارد لويس" التي تهدف إلى تفتيت وتجزئة المنطقة.

كما تحدث "**عوديد نيون**" (وهو صحفي وموظف أسبق في وزارة الخارجية الإسرائيلية " في دراسته الشهيرة " استراتيجية اسرائيلية للثمانينات " عن المساعي الإسرائيلية في ضرب العراق وتفتيته، ثم عاد ليستعرض بشكل أكثر تفصيلاً المشروعات الإسرائيلية لتفتيت لبنان وسوريا والجزائر والسودان والخليج العربي. (اينون، 2009، ص 3- ص 58) والجدير بالذكر أن مشروع تفتيت المنطقة هو مشروع قديم، ولعل من أقدم الوثائق التي تتحدث رسميا عن تفكيك الوطن العربي هي تلك التي عرفت باسم (وثيقة كارينجا) المنسوبة إلى اسم الصحفي الهندي حول تفكيك المنطقة، والتي نشرها عام 1957 وهي وثيقة مؤداها بالنص الحرفي تفتيت المنطقة العربية إلى دويلات مذهبية (سحقي ، 2014 ، ص 86).

لقد تركت نهاية الحرب الباردة أثرها في التفكير الاستراتيجي الامريكي الذي توصل الى قناعة مفادها أن خارطة الشرق الأوسط التي حددتها الولايات المتحدة قديمة وبحاجة إلى تحديث فالقوى الإقليمية القوية والغنية أصبحت تعمل خارج نطاق الشرق الأوسط التقليدي بنفس الطريقة التي تعمل بها داخله الأمر الذي يشير الى مخاطر الإبقاء على النموذج القديم للمنطقة لأن مفهوم المؤسسات الأمريكية المتناقض عن الشرق الأوسط لا يغرد فقط خارج السرب فيما يتعلق بالسياسات الحالية والممارسات العسكرية، بل أنه يقف حجر عثرة أمام محاولات مواجهة العديد من أكبر التحديات اليوم، بما في ذلك أزمات اللاجئين المتلاحقة وحركات التمرد الإسلامية والاستبداد المتجذر في المنطقة. إن الاستمرار في الاعتماد على الدراسات والسياسات التي تُعرّف الشرق الأوسط بطبيعته الحالية يهدد الإستراتيجيات الأميركية تجاه الديناميكيات الفعلية التي تشكل المنطقة. والأسوأ من ذلك كله، هو دفع هذا الوضع بواشنطن إلى استمرارها في ارتكاب أخطاء لا تحمد نهايتها وفي حال بقاء واشنطن ثابتة في نظرتها للشرق الأوسط واعتمادها للخارطة القديمة فإنها تخاطر بفهم سلوك ومصالح اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط بشكل منقوص. إلى جانب سوء تقدير ما يبدر عن القوى الدولية الأخرى بالمنطقة مثل الصين والمبالغة فيما سينتج عن الانسحاب الأمريكي من المنطقة. ولسوف يكون من الصعب أن نفكر فيما وراء الشرق الأوسط في ظل وجود الخبرة المتراكمة وأنماط التفكير الراسخة

فضلاً عن المؤسسات البيروقراطية التي تقف جميعها كحجر عثرة أمام التغيير. إلا أن الديناميكيات المتغيرة للقوة العالمية والممارسة الإقليمية تعمل بسرعة على إعادة توجيه العديد من دول الشرق الأوسط القوية والغنية، ولم تعد الخريطة التي تتبعها هذه الدول هي ذات الخريطة التي تتبعها واشنطن، فقد باتوا يتبعون نهجاً خاصاً بهم وعلى واشنطن إدراك هذا الواقع الجديد (لينش، ٢٠٢٢، ص ٣).

كما إن أي نهج جديد يجب أن يعترف أيضًا بأن الولايات المتحدة أثبتت مرارًا وتكرارًا أنها لا تستطيع مغادرة الشرق الأوسط ببساطة. وفي العقود الأخيرة، انخرطت الولايات المتحدة في دورة من ردود الفعل لمحاولة فك الارتباط عن الشرق الأوسط، أعقبها انخراط عسكري جديد. والواقع أن كل إدارة أمريكية (منذ إدارة الرئيس الأسبق **جيمي كارتر**) بدأت عملاً عسكرياً جديداً في المنطقة رداً على الأحداث التي تهدد المصالح الاستراتيجية الأميركية، مثل تلك المرتبطة بالإرهاب أو الطاقة أو الهجمات على القوات الأميركية. وكانت هذه الأعمال ذات مستويات مختلفة تتراوح من الحروب الكبرى إلى الأنشطة العسكرية الأكثر استهدافًا. وقد أدى هذا النهج إلى مطاردة الأعراض وليس إدارة المشاكل الأساسية بشكل استباقي ومن ثم إلى سياسة غير متماسكة تفشل في تحقيق الأهداف. Culbertson & others, 2019, p89)

ومرة أخرى يتوصل التفكير الاستراتيجي الأمريكي الى ضرورة استثمار حالة التفرد الأمريكي بعد الحرب الباردة لتأكيد هيمنتها على هذه المنطقة ذات المزايا الجيواستراتيجية المتنوعة عبر الاستخدام المتكرر للقوة العسكرية في مناسبات متعددة بدأت بالحرب على العراق عام 1991 ومن ثم احتلال افغانستان عام 2001 مروراً بحرب احتلال العراق عام 2003 وصولاً الى التدخل العسكري المباشر لإسقاط نظام حكم العقيد معمر القذافي في ليبيا عام 2011 والتدخل المباشر في ازمة الحرب في سوريا واحتلال جزء من أراضيها منذ العام 2015 وحتى يومنا هذا.

إن المهتمين بشؤون الشرق الأوسط كانت لهم الكثير من الآراء التي توضح الأهداف الأمريكية للحرب على العراق فقد كان معظم تركيزهم هو السيطرة على منابع النفط وما ينطوي على ذلك من أبعاد إستراتيجية (إذ تمثل السعودية والعراق أهم الدول النفطية) (النابلسي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٣)، كما أن اختيار العراق لم يكن إلا هدفاً من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الإطار الاستراتيجي إذ انطلقت من مستويات سياسية تتعلق بأهداف عالمية وإقليمية ومحلية والتي تقوم مجتمعة بتكوين

الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة، ويمكن الوقوف عند هذه المستويات : (المعموري وآخرون، ٢٠٠٧ ، ص ٩٨)

- ✓ تأكيد الهيمنة الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية عالمياً.
- ✓ سحب البلدان العربية إلى مشروعات إقليمية شرق أوسطية.

وما أن نجحت الولايات المتحدة باحتلال العراق ووجدت أن هناك فرصة تاريخية تنتظرها، حتى سارعت الخطى لاستثمار تلك الفرصة، وطرحت خطة شاملة ثابتة، قوامها إعادة رسم خارطة جديدة للمنطقة بشكل أسوا من خارطة سايكس بيكو. ولإتمام مشروع تلك الخطة اقتضت الحاجة الى خلخلة الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة كتمهيد لهدم معظمها وإعادة ترتيب الشرق الأوسط ورسم خارطته عبر بوابة العراق وجعله أنموذجاً شرق أوسطي بعدما اعتبرته الإستراتيجية الأمريكية أنه نقطة المركز في مخططها، وأنه يُمثل خطوة أولى لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة انطلاقاً من فكرة مفادها أن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي علماني سيكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي ككل.

كما أنَّ غزو العراق اتاح للولايات المتحدة فرصة إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية.. وأن تغيير النظام العراقي جسد بيئة إستراتيجية جديدة أو زلزال إقليمي سيحدث تغيراً عميقاً في المعالم السياسية للمنطقة.

فالعراق يُمثل الخطوة الأولى أو البوابة المؤدية إلى المنطقة التي تتاخم دولاً عربية وإقليمية إلى درجة إن مجلة (U.S Today) الأمريكية وصفت العراق بقلب الشرق الأوسط الكبير فعراق محرر وفق المنظور الأمريكي بإمكانه تقديم قوة قادرة على تغيير المنطقة تحت ذريعة إحداث نقلة نوعية فيها ومن ثم تحقيق الأهداف الإستراتيجية فيها. وبذلك يُشير المفكر الإستراتيجي الأمريكي (نصير عاروري): هكذا كانت حرب العراق أبعد من الإطاحة بنظام صدام حسين وأبعد من أسلحة دمار شامل وأبعد من منطقة الشرق الأوسط أيضاً. (أمين، 2012، ص – ص 73 – 85)

كما أن احتلال العراق، أسهم كثيراً في إنجاح المحاولات الأمريكية لإعادة رسم وصياغة خارطة الشرق الأوسط بما يخدم الأجندة الأمريكية وتحديداً ما يخص إحكام القبضة الحديدية الأمريكية على السلسلة الذهبية للنفط (العراق، الخليج العربي آسيا الوسطى، بحر قزوين)، ووفق ذلك وجدت الولايات المتحدة في العراق الظهير الإستراتيجي لتحويلها من القوة الكبرى إلى القوة العظمى ومن قيادة العالم إلى إدارته، والشروع في صياغة الإقليمية الجديدة بما يتلاءم وبناء (نظام عالمي جديد) وفق

الصياغة الأمريكية، وفي ظل ذلك اكتسبت العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة مدركات مختلفة لإنجاز مقاصد معلنة وغير معلنة بعد أن مثل العراق مقدمة لأحداث جسيمة (العلي، مصدر سابق ، ص 388).

إن إحدى أبرز المعالم الأولى لمبادرة الشرق الأوسط الكبير والأعمق أثراً والأكثر شرذمة في أوصال وطننا الكبير وخصوصاً المشرق العربي هي إعادة رسم الخارطة الحدودية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير عبر الابتداء بالعراق طبقاً للطابع الديمغرافي وليس الجغرافي وعلى أساس قومي وطائفي بإنشاء دويلات للطوائف تدمر الكيانات السياسية العربية القائمة وتنسف التاريخ الوطني والاستقلالي للدول بعد تمزيق هويتها ومقوماتها الثقافية - الحضارية ودمجها في نطاق إستراتيجي إقليمي جديد أوسع من حيث أن الشرق الأوسط القديم - بمنظور الفكر الإستراتيجي الأمريكي يضم هويات وقوميات وإثنيات ليس بينها إيما تجانس أو أيديولوجية مشتركة بل هناك اضطهاد للأقليات، على نحو يمهد لتفجير الصراعات بين الحقبة والحقبة، وإذا ما تم التواصل بين دول المنطقة غير المتجانسة سكانياً بات بالإمكان حل الكثير من النزاعات وذلك يقودنا للعودة إلى ما شار له "برنارد لويس" : بإن الشرق الأوسط كونه خليط من القوميات والأديان، وبما أن إسلامية العرب تمنعهم من إقامة دولة عصرية علمانية.. فأن إقامة نظام إقليمي جديد بقيادة أمريكية لضبط إيقاع المنطقة بدلاً من الحكم الذاتي لتلك الأقليات استناداً لفكرة إثارة فتنة واقتتال طائفي كمدخل لتقسيم المنطقة وتفتيت دولها وإعادة تركيبها من جديد بإظهار دول جديدة وإخفاء أخرى تمهيداً لتفكيك العراق إذ لا شك في القول بأن أخطر المشروعات التي لا تزال تواجه العراق بشكله السياسي الجديد هي الطائفية التي عصفت في معظم مدن وقرى العراق، مع ضرورة التأكيد على أن المشروعات التي طرحت حول تقسيم العراق على أسس طائفية أو قومية هي الأخرى أفسحت المجال ليس للكراهية الطائفية في المجتمعات العربية فحسب، بل لتحركات تجاه نزاعات طائفية موجودة على أرض الواقع في دول المنطقة، بخاصة في (البحرين والكويت اللتين شهدت ساحتهما السياسية نوعاً من التبجح لقوى دينية سياسية تقف ورآها دولة إقليمية متمثلة في المشروع الإيراني.

الخريطة رقم (1) تقسيم الشرق الاوسط

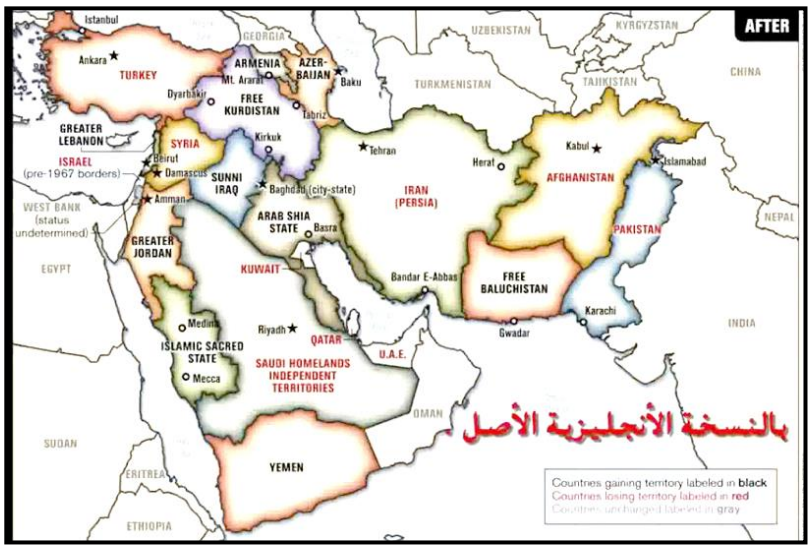

) مايكل شوسودوفيسكى، لندن، ٢٠٠٩، ص ٣ (**المصدر** :

الخريطة رقم (2) خريطة تقسيم المنطقة

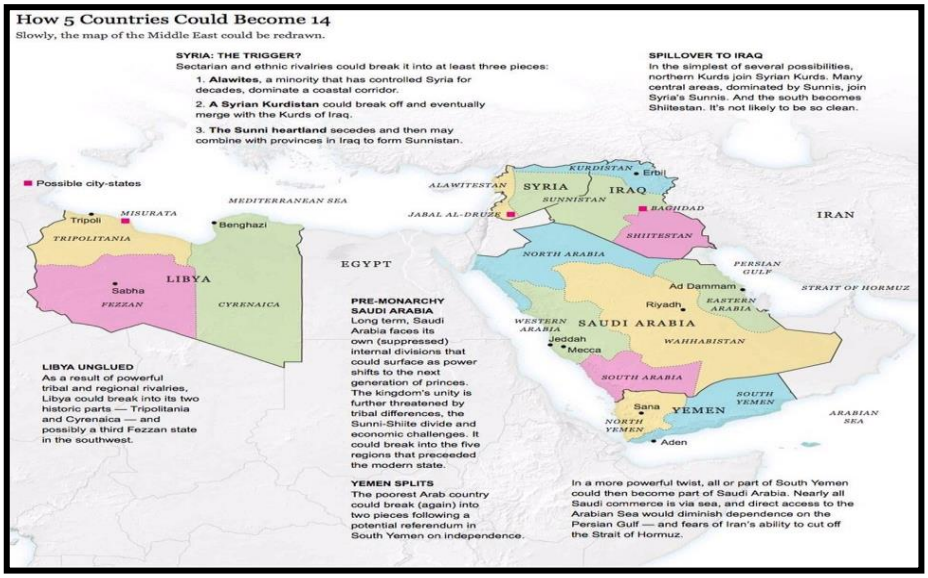

المصدر: (Robin Wright, 28 September 2013)

وفي الخارطة أعلاه نجد أنها حملت عنواناً بارزاً وهو " كيف يمكن ل 5 دول أن تصبح 14 دولة وهم يشيرون بشكل أساس الى كل من العراق وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن.

لا يختلف اثنان أن ما جرى في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا وما جرى ويجرى في السودان وما يُطبق مع إيران يُعد كل ذلك لحظة فاصلة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية لإنجاح مشروعها الإقليمي الجديد بجعل العراق أنموذجاً لديمقراطية دول المنطقة عبر نظرية الدومينو بما يتلاءم والمشروع الأمريكي الكوني وأهدافه المستقبلية، وبما يُسهل فرض النموذج السياسي الأمريكي العولمي فكراً وثقافةً واقتصاداً، بحكم أن مبادرة الشرق الأوسط الكبير تهدف إلى تثبيت التفوق الأمريكي وتحويله إلى

سلطة عالمية تفرض سطوتها على القرن الحالي بكل دولة وأقطابه ومنظوماته ، بعد أن غدت العلاقة طردية بين آليات التغيير نحو الديمقراطية في العالم العربي وتدعيم الهيمنة الأمريكية على العالم. (العلي، مصدر سابق ، ص339)

لقد حظي مشروع تقسيم الشرق الاوسط التي هي منطقة مصالح مهمة للولايات المتحدة بقبول كبير من قبل الكونغرس الأمريكي عندما طرحه المؤرخ برنارد لويس في عام 1983 بكل فقراته التي توصي بتقسيم المنطقة الى دويلات عديدة والاخذ بمبدأ التجزئة قدر الامكان وتقسيم المقسم حتى لو اقتضى ذلك تحويل كل مكون صغير او حتى قبيله الى دولة.

هذا المشروع الذي أطلق عليه مشروع الشرق الاوسط الجديد يطال الى جانب الدول العربية دول اخرى كتركيا وإيران وافغانستان، ثم تعزز المشروع أكثر وأكثر بعد ان لقي تأييد اوساط عديدة له خاصة المحافظين الجدد وفي المقدمة منهم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن الذي تبناه واضاف عليه بعد غزو العراق عام 2003 وحمل اسماً جديداً هو الشرق الأوسط الكبير والذي حرص الرئيس بوش الابن على ربطه بجانب روحي عندما قال انه مكلف "برسالة إلهيه" وملهم من السماء لفعل ما لا يفعله الآخرون. لقد حمل المشروع فكرة هندسة منطقة الشرق الاوسط وفق الرؤيا الامريكية ومواصفات المحافظين الجدد الأكثر حماساً في تبني مفردات المشروع التي لقيت استحسانهم من ناحية تصورهم للدور الامريكي الجديد (خطاب، 2017، ص60).

4. التغيير على مستوى التفاعلات

من الطبيعي اشغال المنطقة بسنوات من الفوضى والنزاعات والصراعات لن يتيح لدولها التفكير بإسرائيل أو معاداتها، بل على العكس من ذلك ستقوم بعض الدول سراً أو علناً بطلب المساعدة والعون منها أي (إسرائيل) ودعمها لاستقرار المنطقة، مما يعني ربط المنطقة بشبكة أمنية تدير أعمالها (إسرائيل) لكي تحافظ على بقائها بالدرجة الأساس، وربط العالم بشبكة اتصال واحدة، من شأنها خلق عقل جمعي مبرمج على وفق النمط الأمريكي الذي تسعى لفرضه في نهاية المطاف على المنطقة برمتها وفقاً للرؤية الإسرائيلية (خير الدين، ٢٠٠٩، ص ٧٩).

بمعنى أن هناك تحويل مستمر في وجهة الصراعات المستمرة في المنطقة من وجهتها الاسرائيلية والأمريكية والغربية نحو الوجهة الايرانية في محاولة لبعث الصراع العربي الفارسي من جديد ولكن لأغراض مختلفة لها علاقة بشكل التحالفات القائمة بين دول المنطقة وبين القوى العالمية. فإيران

القوية بطموحاتها النووية والمتحالفة مع روسيا والصين كقوى تعديلية في النظام الدولي لابد من مواجهتها من داخل المنطقة بمنظومة عدائية تشعر بالقلق من التمدد الايراني في المنطقة أكثر مما أصبحت تتخوف من الكيان المسمى بإسرائيل ومن هنا تحديداً نشأ مساران جديدان للعلاقات داخل المنطقة.

الاول - هو تشجيع مسار التطبيع بين اسرائيل والدول العربية والاسلامية في الشرق الأوسط كضرورة لمواجهة التهديدات الايرانية في هذه المنطقة.(التطبيع العربي مع اسرائيل ، ٢٠٢٠، ص ٣) ويتخذ هذا المسار التطبيعي أشكالاً اقتصادية وسياسية وحتى دينية وفقاً للطروحات (الابراهيمية الجديدة) أو ما يسمى اليوم(باتفاقيات ابراهام) والتي ينظر اليها في العواصم الغربية وفي واشنطن أيضاً على أنها الخطوة التالية في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط المستمرة منذ عقود والتي يمكن لها أن تبني شراكات استراتيجية اعمق وليس مجرد (سلام بارد) كالذي أنتجته اتفاقات كامب ديفيد أو أوسلو ومدريد أو وادي عربة. وهذه الشراكات الاستراتيجية جاءت كنتيجة لانتقال مركز الثقل في المنطقة من العراق وسوريا ومصر الى دول الخليج العربي التي أصبحت أكثر تحرراً من قيود بغداد او القاهرة أو دمشق في تقرير شكل العلاقات والتحالفات في المنطقة (سينغ ، 2022 ، ص2).

وقد أثمرت فعلا المرحلة الأولى من هذه الشراكات عن ارتفاع ملحوظ في التبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وهذه الدول. فوفقاً لما ورد في دراسة حملت عنوان التطبيع العربي الاسرائيلي – مظاهره ودوافعه – أصدرها المركز العرب للأبحاث ودراسات السياسة في الدوحة قُدّر إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 7 مليارات دولار أميركي سنويًا، من بينها أكثر من مليار دولار أميركي لدول الخليج العربية. وتمثل أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 7 في المئة من إجمالي الصادرات، و6 في المئة من إجمالي الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات. (التطبيع العربي مع اسرائيل ، ٢٠٢٠، ص ٣)

ولا يختلف الحال مع الدول العربية التي تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ ففي أيلول/ سبتمبر 2016، أعلنت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية وشركة "نوبل إنيرجي" الأميركية **Noble Energy** عن توقيع اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من إسرائيل بقيمة 10 مليارات دولار أميركي، وفي شباط/ فبراير 2018 أعلنت شركة دولفينوس القابضة المحدودة للغاز المصرية عن طريق شركة "نوبل إنيرجي" عن توقيع اتفاقية مع مجموعة "ديليك للحفر" الإسرائيلية **Delek Drilling** بقيمة 15 مليار دولار أميركي، تقوم بموجبها الثانية بتزويد مصر بالغاز الطبيعي. وفي كانون الثاني/ يناير 2019، أعلنت

مصر عن تأسيس "منتدى غاز شرق المتوسط" (EMGF)، الذي يضم سبع دول من بينها إسرائيل، بغرض إنشاء سوق إقليمية للغاز لتأمين العرض والطلب للدول الأعضاء. (التطبيع العربي مع اسرائيل ، ٢٠٢٠، ص ٣-٤)

الثاني – هو دمج دول المنطقة في منظومة علاقات أمنية وعسكرية جديدة مع اسرائيل ومع الولايات المتحدة الامريكية والتي من المفترض ان تعمل كقوة ضاربة في الخلف لدعم البيئة الأمنية الجديدة في المنطقة بعد تحقيق ما ورد في المسار الأول. وكتطبيق عملي لهذا المسار تُعدّ بعض الدول العربية متلقيًا رئيسًا للخدمات الأمنية والتقنيات الاستخباراتية الإسرائيلية. ففي عام 2008، وقّعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبو ظبي عقدًا مع شركة "آي جي تي إنترناشونال" **AGT International**، وهي شركة سويسرية مملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي، ماتي كوتشافي، لشراء معدات مراقبة للبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك منشآت النفط والغاز. وزودت الشركة نفسها أبوظبي بثلاث طائرات مسيّرة، بهدف تعزيز قدراتها الاستخباراتية والأمنية، كما زودت شرطة أبوظبي بنظام مركزي للمراقبة الأمنية، يعرف باسم "عين الصقر" **Falcon Eye**، بدأ العمل به رسميًا في تموز/ يوليو 2016.وفي واقعة عُدّت بداية للتعاون الاستخباراتي والأمني الإسرائيلي مع السعودية عندما استعانت الرياض، في آب/ أغسطس 2012، بمجموعة من الشركات العالمية في الأمن السيبراني، من بينها شركة إسرائيلية لحماية أمن المعلومات لوقف الهجوم الذي تعرضت له شركة "أرامكو السعودية"؛ فقد اخترق متسللون أجهزة كومبيوتر تابعة للشركة باستعمال فيروس يدعى "شمعون"، الأمر الذي أدى إلى تعطيل إنتاج النفط السعودي.

عسكريًا، تُشارك دول عربية عديدة، من بينها السعودية والإمارات في تمارين عسكرية إلى جانب إسرائيل، من أهمها تمرين "العلم الأحمر" **Red Flag**؛ وهو تمرين متقدم على القتال الجوي، تُشرف عليه القوات الجوية الأميركية. وفي آذار/ مارس 2017 ونيسان/ أبريل 2019، شارك سلاح الجو الإماراتي في تدريبات عسكرية تعرف باسم "إينيو هوس" **Iniohos** في اليونان، شاركت فيها إسرائيل أيضًا.

أما عن آثار المتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، فيمكن تضمينها بالنقاط التالية:(المياح، 2020 ، ص296)

- ✓ إعادة رسم خريطة الطريق في الوطن العربي: أدت ثورات الربيع العربي تحديدا والتي انطلقت في مطلع عام 2011 إلى إثارة الفوضى في المنطقة العربية، والتي أعطت الضوء الأخضر للولايات المتحدة أن تفرض نفسها في المنطقة العربية بدعوة محاربة الإرهاب المزعوم، ما أدى ذلك إلى إعادة بلورة الخريطة السياسية والجيوستراتيجية في المنطقة العربية، وظهرت ملامح هذه الخريطة أبان حرب العراق الأخيرة، عندما ضربت الولايات المتحدة العمق العربي والقومي عبر حربها على العراق ، ظهر الحراك الشعبي فيها عام 2011 الذي أعطى مساحة للوجود الأمريكي وفرض نفسها في الشأن العراقي من جديد، إذ يمثل العراق بالنسبة للولايات المتحدة ثروة لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة، وتبعاً للوجود الأمريكي ظهر ما يسمى بالحراك الكردي المدعوم من دولة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، الذي يطمح لبناء دولته الكردية بأجزاء من العراق وإيران وتركيا وسوريا، ما أحدث أثراً سلبياً على التوازن الإقليمي في المنطقة في العراق والمنطقة العربية ككل .
- ✓ سقوط مفهوم القيادة: أدت المتغيرات الإقليمية العربية إلى سقوط مفهوم القيادة في بعض الدول، عبر سقوط أنظمتها الرئاسية، الأمر الذي أخرج المنظومة العربية من وحدة الكيان القومي، إلى انشغال الدول العربية بشؤونها وقضاياها والنزاعات الداخلية بين مؤيد ورافض، ومنتخب ومنقلب، ما أضعف ذلك التوازن الإقليمي على المستوى العربي وأتاح الفرصة لتدخلات خارجية تعاملت مع الشأن العربي على أنه مجموعة أنظمة هزيلة لا تقوى على رد متطلبات الدول العظمى وتحمل سياساتها المفروضة على الساحة العربية.
- ✓ تفكيك التوازنات الفكرية والثقافية العربية : أدت المتغيرات الداخلية العربية إلى تغيير منطلقات الفكر الثقافي العربي، فبعد أن كان هناك التقاء عربي في بعض المجالات، وإن كان التقاء خجولاً إلا أن مظاهر الوحدة كانت حاضرة في مجالات معينة منها الفكرية والثقافية والدينية، والاقتصادية، وأحياناً السياسية، انطلقت بعد ذلك الدول العربية ببناء تحالفات وتكتلات سياسية مع دول من خارج المنظومة العربية بعد أن تركت هذه الدول وحيدة في أوقات كانت بأمس الحاجة لمد يد العون من شقيقاتها الدول العربية، فأصبحت الدول العربية تتبع سياسات خارجية، وتسير حسب ما خطط لها، وبحسب المصالح الدولية في المنطقة العربية، فلا تلتقي دولة عربية مع أخرى إلا إن كانت تشترك في نفس العلاقة مع أحد الدول العظمى، الأمر الذي أدى إلى انهيار التوازن الإقليمي العربي بشكل كبير.

- ✓ خلق الأقاليم التوازنية: ويعني خلق منطقة عربية قائمة على توازنات لقوى عالمية عظمى بناءً على طلب من قوى إقليمية عربية، في سبيل ردع قوة إقليمية وإبعادها عن الساحة العربية، ويكون تدخل القوى العالمية إما سياسياً أو عسكرياً في دولة عربية ما بدافع من دولة عربية أخرى تعمل على جلب الطرف الدولي للتدخل في شأن هذه الدولة الداخلي لمنع وصول فئة أو طائفة معينة لسدة القيادة والحكم فيها .

على أن أبرز سمة يمكن ملاحظتها على نمط التفاعلات والتحالفات والجارية في منطقة الشرق الأوسط اتخاذها طابعاً متعدداً أو غير أحادي كما كان الأمر في السابق بمعنى ابتعاده عن الاستقطاب الصارم وتحوله الى تفاعلات مرتبطة بالمصالح وامكانية تحقيق توازنات مصلحية بين المشروعات أو الكتل المتضادة. فالسعودية والامارات وقطر حلفاء تقليديين للغرب والولايات المتحدة الامريكية لكنهم لم يجدوا غضاضة في الانضمام الى المشروع الصيني وطريق الحرير في نفس الوقت الذي يبدون فيه استعداداً مماثلاً للانضمام الى مشروع طريق الهند أوربا الذي تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية كبديل عن المشروع الصيني. وتركيا وهي العضو الأكبر في الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى أبدت تعاوناً واستعداد للانضمام الى المشروع الصيني وفي نفس الوقت تعرض نفسها على كل المشروعات الاخرى المطروحة في المنطقة كحلقة وصل أساسية بين الشرق والغرب. بمعنى آخر ان مشروعات الربط الاقتصادية قد أحدثت انفصالاً شبه تام بين التحالفات السياسية والعسكرية وبين الشراكات الاقتصادية الواعدة التي تطرحها القوى العالمية والتي أفرزت سباقاً اقليمياً في الشرق الأوسط للانضمام الى هذه الشراكات الجديدة بدوافع مصلحية وتنافسية بحتة.(بيري كاماك وميشال دن ، 2019 ، ص3)

5.الخاتمة

إن ما ذكر أعلاه قد يبدو وصفاً لوجه واحد من وجوه العملة، وهو وصف ينطوي على وعد بمستقبل أفضل طالما أن الحديث يدور حول التحولات وشرق أوسط جديد.. الخ. غير ان الوجه الآخر يحمل نذر الشر والسوء للمنطقة والعالم من ورائه، فقد يؤدي الصراع على المشروعات الاقتصادية الى صدام مسلح بين الدول الراعية لهذه المشروعات الاقتصادية كمحاولة لفرض الهيمنة بطريقة جديدة واثبات المكانة الاقتصادية ومحاولة تحقيق فكرة المشروع الذي من خلاله تعيد هيكلة المنطقة .وهذا التحول من فكرة المشروعات الاقتصادية الى المواجهة العسكرية يعني تدمير البنى التحتية وكل

سبل العيش في المنطقة وما يترتب عليه من تباعات تعود على شعوب المنطقة بالأثر الكبير فقد كان تغيير الشرق الأوسط في ثلاث مستويات ، كما ان التدخلات الأمريكية ومشروعات التقسيم التي ترسم للشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر، تهدف إلى وضع وصاية مباشرة على دول المنطقة من خلال إعادة تشكيل وترسيخ قواعد نظام شرق أوسطي شبه استعماري، كما تهدف هذه المشروعات إلى إضعاف المنطقة وتفتيتها، وكذلك الحفاظ على نظام التدخلات الأجنبية التي طبعت مصير الشرق الأوسط وحددت اتجاهات تطوره منذ انقضاء حقبة التحرر من السيطرة الاستعمارية ؛ ولعل ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي الاتي :

- ✓ إن مكانة الشرق الأوسط وهذا التنافس أو الصراع التنافسي حول المنطقة بدا وكأنه بحاجة الى مقدمات إعادة تشكيل وإعادة هندسة المنطقة والأنظمة لكي تصبح أكثر تقبلاً للواقع الجديد وقد تكون حارسة لهذه المشاريع وهذا ما تبين من خلال الأثار الأمنية والسياسية المباشرة وغير المباشرة الى جانب الآثار القيمية والاجتماعية.
- ✓ لقد تجسدت عملية إعادة الهندسة أو التشكيل للمنطقة في ثلاث مستويات تبدأ بالدول وتمر بالأنظمة وتنتهي بالمجتمعات المحلية في المنطقة. بمعنى أننا مقبلون على نمط تحول شامل في البنى والتراكيب السياسية والأمنية في المنطقة تعضدها او تسندها بنى تحتية اقتصادية واجتماعية مختلفة عن السابق تماماً. ولنقل هنا اننا نتحدث عن وجه جديد للمنطقة يطيب للكثيرين وصفه بأنه شرق أوسط جديد أكثر انسجاماً مع الطبيعة المتبدلة للنظام الدولي القائم.
- ✓ غير أن ما ذكر في أعلاه قد يبدو وصفاً لوجه واحد من وجوه العملة، وهو وصف ينطوي على وعد بمستقبل أفضل طالما أن الحديث يدور حول التحولات وشرق أوسط جديد.. الخ. غير انه الوجه الآخر يحمل نذر الشر والسوء للمنطقة والعالم من ورائه، فقد يؤدي الصراع على المشاريع الاقتصادية الى صدام مسلح بين الدول الراعية لهذه المشاريع الاقتصادية كمحاولة لفرض الهيمنة بطريقة جديدة واثبات المكانة الاقتصادية ومحاولة تحقيق فكرة المشروع الذي من خلاله تعيد هيكلة المنطقة.
- ✓ وهذا التحول من فكرة المشاريع الاقتصادية الى المواجهة العسكرية يعني تدمير البنى التحتية وكل سبل العيش في المنطقة وما يترتب عليه من تباعات تعود على شعوب المنطقة بالأثر الكبير.

6. المصادر والمراجع

1.6. المصادر العربية

- "الحزام والطريق".. كيف وضعت أميركا مصير أهم مشروع صيني بيد طالبان؟، الجزيرة، ١٧ اغسطس ٢٠٢١، متاح على الموقع : www.aljazeera.net ، تاريخ الزيارة : ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤.
- الأحمد، شاهر، باكستان.. فضل الرحمن يعترف بأن الإطاحة بعمران خان كانت بتوجيه من الجيش، الجزيرة، ١٦ فبراير ٢٠٢٤، متاح على الموقع: www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤.
- أمين، سرمد، (2012)، العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط- وجهة نظر امريكية – سلسلة دراسات استراتيجية، المجلد 112، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ص73-85.
- أمين، سرمد، (2005)، رؤية استراتيجية للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد 29، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص80.
- اينون، أوديد، (2009) استراتيجية اسرائيلية للثمانينيات، ترجمة اسرائيل شاحاك وليلى حافظ، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 3- ص 58.
- بيري كاماك وميشال دن (2019) اشعال الصراعات في الشرق الأوسط او أخماد النيران، واشنطن، دراسة أعدها مركز مالكوم كير – كارينجي للشرق الأوسط، ص3.
- التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه، (2020) وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٣-٤.
- خبر الدين، تعليم عبد القوي، (2009)، شعوب في مختبرات التجارب الأمريكية، بيروت، دار البيارق للنشر والتوزيع، ص 79.
- خطاب، نظيرة محمود، (2017) العراق ومشروع الشرق الاوسط الجديد رؤية إسرائيلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، العراق، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص60.
- زيارة الأسد إلى الصين: محطة على "طرق الحرير الجديدة"؟، سي بي سي، 22 سبتمبر/ أيلول 2023، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/articles/cv2k2knp171o تاريخ الزيارة : ٦ ايلول ٢٠٢٤.

- سمير، سحقي، (2014)، مشروع الشرق الأوسط الكبير في ظل الحراك والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، جامعة 20 أوت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 86.
- سينغ، مايكل، (2022)، محور اتفاقيات إبراهيم " التطبيع العربي الاسرائيلي قد يعيد تشكيل الشرق الأوسط، واشنطن، معهد واشنطن لسياسة الأدنى، ص2.
- الصباغ، محمد، قراءة في كتاب "الأرض الموعودة: خطة صهيونية من الثمانينيات"، ملتقى فلسطين، الثمانينيات"، ٢٠ يونيو ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://2u.pw/3FMEjTBC
- العبدالله، سمير، (2020)، أهمية طرق المواصلات الرئيسة في الصراع السوري، أنقرة، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص2.
- العلي، مروان سالم، (2017) الإقليمية الجديدة وَالنِّظامُ الدَّولي دراسة في التأثير والتأثر، بيروت، مكتبة السنهوري، ص 388.
- لينش، مارك، (٢٠٢٢)، هاية خارطة الشرق الأوسط القديم، العراق، المركز الكردي للدراسات، ص3.
- أبو طير، ماهر، خرائط الشرق الأوسط، جريدة الغد، 29 أيار 2023، متاح على الموقع : https://alghad.com، تاريخ الزيارة : ٢٠ مايو ٢٠٢٤.
- المعموري، عبد علي كاظم وآخرون، (2007)، مستقبل التواجد الأميركي في العراق، مجلة أبحاث عراقية، العدد ٣، بابل، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ص 98.
- منصوري، سفيان، (2021)، البنية الجيوسياسية للشرق الأوسط ومشروعات التفكيك وإعادة البناء من الفوضى الخلاقة إلى الربيع العربي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص337-338.
- المياح، صفا مظهر عبد الستار، (2020)، المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية واثرها على التوازنات الاقليمية، مجلة جامعة بابل الانسانية، المجلد 28، العدد 7، العراق، جامعة بابل، ص296.
- النابلسي، شاكر، (2009)، تهافت الأصوليات: نقد فكري للأصوليات الإسلامية من خلال واقعها المعاش، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 193.

- واشنطن بوست، (07 نوفمبر 2023)، "طريق الحرير البحري" تهديد للأمن القومي الأمريكي، واشنطن بوست، متاح على الموقع : https://arabic.rt.com ، تاريخ الزيارة : ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٤.

2.6 المصادر الانجليزية:

- Iran’s Raisi Urges Closer Ties to Boost SCO Role in Global Economy,” Tasnim News, 17/9/2021, adverbial at: https://bit.ly/3nkwNkq, time of visit: 14 AUG 2024.
- Shelly Culbertson & others (2019) renewing u.s. security policy in the middle east, united states, RAND corporations

قواعد القانون الدولي الناظمة للملاحة في المضائق الدوليَّة وتطبيقاتها على مضيقي البوسفور والدردنيل التركيين

Rules of international law for navigation in international straits and their applications to the Turkish Bosphorus and Dardanelles straits

د. هشام قدري أحمد[1]*

[1] جامعة آدم بركة بأبشة، تشاد- loclerkiran@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/12/21 تاريخ النشر: 2025/01/29

****

الملخص:

يُعرف المضيق الدولي بأنه ممر مائي طبيعي محدد الاتساع، يصل بين مجالين أو منطقتين من أعالي البحار ويستخدم لغرض الملاحة الدوليَّة، ونظرًا لما تتمتع به المضائق من أهمية استراتيجيَّة ودورها الحيوي في رواج حركة التجارة العالميَّة، فقد ظلت على الدوام هدفًا للسيطرة والاستغلال من جانب القوى الكبرى الساعية إلى تكريس نفوذها وتأمين مصالحها الحيويَّة عبر هذه الممرات البحريَّة. ووعيًا منها بأهمية تلك المضائق وحرصها على ضمان أمنها ومنع أي تهديد بإغلاقها وتعطيل حركة الملاحة فيها، فقد بذلت الدول جهودًا كبيرة بقصد استغلال وتنظيم العملية الملاحيَّة في تلك المضائق، سواءً من خلال إبرام الاتفاقيات الدوليَّة العامة أو الاتفاقيات الخاصة التي تشكل في مجملها ما يعرف بقواعد القانون الدولي للبحار، وترمي قواعد هذا القانون إلى مراعاة حقوق الدول المُشاطئة للمضيق، وتضمن في الوقت نفسه حرية الملاحة والتحليق أمام السفن والطائرات الأجنبيَّة.

ومن هنا، تسعى الدراسة إلى التعريف بالمضيق الدولي من المنظورين الجغرافي والقانوني، وبيان أحكام القانون الدولي، لاسيَّما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، فيما يتعلق بحركة الملاحة البحريَّة في تلك المضائق، كما تهدف الدراسة أيضًا إلى استيضاح الأهمية الاستراتيجيَّة لمضيقي البوسفور والدردنيل، والكشف عن قواعد القانون الدولي التي تحكم حركة الملاحة فيهما.

الكلمات المفتاحية:

النظام القانوني، الملاحة البحريَّة، المضائق التركيَّة، المرور العابر، اتفاقية مونترو.

---

* المؤلف المراسل

Abstract

The international strait is defined as a natural waterway with a specific width that connects two areas of the high seas and is used for the purpose of international navigation. Given the strategic importance of the straits and their vital role in the activity of the global trade movement, the straits have remained a target of control and exploitation by major powers seeking to establish their influence and secure their vital interests. Through these sea lanes. Aware of the importance of those straits and their keenness to ensure their security and to prevent any threat of closure and disruption of navigation, States have made great efforts to exploit and regulate the navigational process in those straits, whether through the conclusion of general international conventions or special conventions, which constitute in their entirety what are known as the rules of international law of the sea.

The study seeks to define the international strait from the geographical and legal perspectives, and to clarify the provisions of international law, especially the United Nations Convention on the Law of the Sea of 1982, with regard to maritime traffic in those straits, and the study also aims to clarify the strategic importance of the Bosphorus and Dardanelles straits, and to reveal the rules of international law governing navigation in them.

Keywords: Legal system, maritime navigation, Turkish Straits, transit traffic, Montreux Convention

1. مقدمة

تحظى دراسة المضائق البحريَّة باهتمام بالغ في الأوساط الأكاديميَّة، بالنظر لأهميتها الاستراتيجيَّة كوسيلة للاتصال بين الشعوب وكموصلات بحريَّة تتدفق من خلالها سفن التجارة والنقل، ولدورها في إكساب الدول المطلة عليها مزايا اقتصاديَّة ومنحها تفوقًا استراتيجيًا في أوقات النزاع والحروب. ومما زاد من أهمية المضائق في العصر الحديث اكتشافات النفط والغاز واتساع حركة التجارة العالميَّة، فكان من الضروري تطوير وإيجاد قواعد قانونيَّة، من خلال القواعد التي استقرت عليها المُمارسة العرفيَّة والاتفاقيات الدوليَّة، بغرض المواءمة بين السيادة الإقليميَّة للدول المشاطئة للمضائق وحق الدول الأخرى في ممارسة حرية الملاحة. ولقد أسفرت الجهود الدوليَّة الرامية إلى تقنين القواعد القانونيَّة المتعلقة باستغلال المناطق البحريَّة وتنظيم حركة الملاحة فيها، عن توقيع اتفاقية

الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، والتي تعد بمثابة الاتفاقية الدوليَّة الشاملة لتنظيم قواعد القانون الدولي للبحار.

ويعد مضيقا البوسفور Bosphorus والدردنيل Dardanelles، اللذان يُشار إليهما بالمضائق التركيَّة، من أهم الممرات البحريَّة ذات الأهمية الاستراتيجيَّة؛ إذ يستمد المضيقان أهميتهما من كونهما جزءًا مهما من حركة التجارة العالميَّة، ولموقعهما كطريق بحري يربط البحر الأسود بالبحر المتوسط مرورًا ببحر مرمرة في الوسط، ومن ثمّ تشكل المضائق التركيَّة حدًا طبيعيًا بين آسيا وأوروبا. وفي سبيل إحكام السيطرة عليها، شُنت كثير من الحروب بين القوى الكبرى، لاسيَّما روسيا التي تنظر إلى المضائق بوصفها منفذها الوحيد للوصول إلى المياه الدافئة، مما يفسر الدور الحيوي والتاريخي لتلك المضائق في السياسة الدوليَّة، واليوم تعد المضائق التركيَّة من أهم ممرات الطاقة وأكثرها ازدحامًا في العالم، نظرًا لزيادة تدفق النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين، عبر هذه المضائق، باتجاه الأسواق الصناعيَّة. ومنذ عام 1936، تخضع حركة الملاحة والمرور عبر المضائق التركيَّة لاتفاقية مونترو التي أبرمت بين تركيا ودول الحلفاء، وبموجب تلك الاتفاقية مُنحت تركيا حق السيطرة التامة على المضيقين، ومنح السفن التجاريَّة للدول الأجنبيَّة حرية كاملة في المرور والملاحة عبر المضائق في وقت السلم.

ومن هنا، تهدف الدراسة إلى استعراض مفهوم المضيق الدولي من الناحيتين الجغرافيَّة والقانونيَّة، وبيان قواعد القانون الدولي الناظمة للملاحة في المضائق البحرية الدوليَّة، ومن ثمّ تتبع تطور نظام الملاحة والمرور البحريين في مضيقي البوسفور والدردنيل التركيين، منذ إحكام الدولة العثمانيَّة سيطرتها المطلقة على المضائق وانخراطها في صراعات دائمة مع روسيا والقوى الكبرى الأخرى، وصولاً إلى تنظيم الملاحة في تلك المضائق عبر اتفاقيات دوليَّة خاصة أبرمت بين تركيا والقوى الدولية الفاعلة منذ القرن الثامن عشر وحتى عام 1936.

➢ إشكالية البحث

بالنظر لما تحظى به المضائق الدوليَّة من أهمية استراتيجية، فقد عني القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي للبحار، بتنظيم الملاحة في تلك الممرات المائيَّة، إما من خلال الاتفاقيات الدوليَّة العامة أو الاتفاقيات الخاصة التي تشكل في مجملها ما يعرف بقواعد القانون الدولي للبحار، بغرض التأكيد على حق المرور لجميع السفن عبر المضائق الدوليَّة وليس للدولة صاحبة الإقليم أن تمنع المرور عبر المضيق المطلة عليه إلا في حالات محددة. ومن هنا فإنَّ إشكالية هذا البحث تكمن فيما تثيره من تساؤل رئيس حول نظام المرور الذي تخضع له حركة الملاحة في مضيقي البوسفور والدردنيل التركيين؛ المرور العابر أم البريء؟ وإلى أي مدى أعطت اتفاقية مونترو الموقعة عام 1936 لتركيا حق السيادة والإشراف على المضيقين؟

➢ **منهجية البحث**

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج التحليلي، من خلال التعريف بالمفهوم الجغرافي والقانوني للمضيق الدولي، وبيان أحكام وقواعد القانون الدولي التي تحكم الملاحة في المضائق الدولية ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ومناقشة القواعد القانونية الناظمة للملاحة في المضائق التركية محل الدراسة (البوسفور والدردنيل) المستمدة من اتفاقية مونترو المبرمة عام 1936.

2. ماهية المضيق الدولي: التمييز بين المفهوم الجغرافي والقانوني للمضيق

يشير اصطلاح المضيق Strait من الناحية الجغرافيَّة إلى الممر المائي الضيق الذي يصل بين بحرين او محيطين، أو مساحتين كبيرتين من الماء نسبيًا، ويرجع تكون المضائق نتيجة الانكسار أو طغيان المياه على الأراضي المنخفضة، أو بسبب آثار التعرية (أبو لقمة، والأعور، 1999، ص163). ولابد من توافر مجموعة من الشروط لوصف المضيق من الناحية الجغرافيَّة وهي (الحداد، 2020، ص414):

- ✓ أن تكون مياه المضيق جزءًا من البحر.
- ✓ أن يكون المضيق قد تكون بطريقة طبيعيَّة.
- ✓ أن يكون المضيق محدد الاتساع، بمعنى أن تكون فتحته ضيقة.

وتنقسم المضائق الدوليَّة من الناحية الجغرافيَّة إلى نوعين، الأول يصل بين بحر عالي وبحر آخر داخلي، مثل مضيق كيرتش Kerch Strait الذي يربط بين البحر الأسود وبحر آزوف في روسيا، وأما النوع الثاني فيصل بين جزأين أو منطقتين من البحار العالية، ومن أمثلته مضيق جبل طارق الذي يصل بين المُحيط الأطلسي والبحر المتوسط، ومضيق ماجلان Magellan الذي يصل بحر الصين الجنوبي بالمُحيط الهندي (سلامة، 2011، ص104).

أما من الناحية القانونيَّة، فيرى الفقيه الفرنسي جيلبير جيديل Gilbert Gidel أنَّ المضيق الدولي هو «كل ممر طبيعي بين ساحلين لا يتجاوز عرضًا معينًا، ويسمح بالاتصال بين جزأين من المجالات البحريَّة، وليس من المهم أن تعود هذه المجالات البحريَّة إلى بحر واحد أو بحرين، كما أنه لا يهم أيضًا إذا كان الممر قائمًا بين جزيرة وإقليم أو بين جزيرتين أو بين مجموعة من الجز» (العلكة، 2011، ص311).

وقد أثارت مسألة اتساع المضيق الدولي خلافًا بين الفقهاء، إلا أنَّ الرأي الراجح في هذه المسألة يرى أنَّ الصفة الدوليَّة للمضيق تثبت إذا كان اتساع فتحته لا يتجاوز عرض البحر الإقليمي عندما يكون واقعًا بين إقليمي دولتين، إما إذا زاد المضيق عن هذا الاتساع فإنه يعد في هذه الحالة جزءًا من أعالي البحار (رفعت، ب. ت، ص212) وبالتالي يخرج عن فئة المضائق ولا ينطبق عليه نظامها.

ومما يتعين قوله أنَّ التعريف الجغرافي للمضيق الدولي لا يتفق بالضرورة مع تعريفه القانوني، فالمضيق من الناحية الجغرافيَّة يقصد به ممر مائي يصل بين بحرين ويفصل بين جزأين من اليابسة، بينما المفهوم القانوني للمضيق الدولي ينصرف إلى كل ممر مائي طبيعي ضيق يستخدم في الملاحة الدوليَّة ويصل بين جزأين من أعالي البحار (العلكة، مرجع سابق، ص312).

مع ذلك، يرى البعض أنَّ البعدين الجغرافي والقانوني غير كافيين لوصف المضيق الدولي، وأنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعدًا ثالثًا وهو البعد الوظيفي أو الغائي، وهو ما يعني أنَّ المضيق يجب أن يستخدم في الملاحة الدوليَّة، بغض النظر عن حجم هذه الملاحة وأهميتها، وعليه فإنَّ الصفة الدوليَّة لا تثبت للمضائق التي تقتصر على الملاحة الداخليَّة أو الوطنيَّة لدولة أو دول معينة (الحداد، مرجع سابق، ص414).

وكانت محكمة العدل الدوليَّة، التابعة للأمم المتحدة، في تعريفها للمضيق الدولي عام 1949 قد جمعت بين المدلول الجغرافي للمضيق ومدلوله الوظيفي، وجاء تعريف المحكمة للمضيق الدولي في سياق قرارها بشأن قضية مضيق كورفو Corfu Strait بين المملكة المتحدة وجمهورية ألبانيا. وتعود وقائع هذه القضية إلى مايو 1946، عندما أطلقت المدفعية التابعة لجمهورية ألبانيا النار باتجاه طرادين تابعين للبحرية البريطانيَّة أثناء عبورهما مضيق كورفو، فاحتجت حكومة المملكة المتحدة على ذلك، مؤكدة أنّ المرور البريء عبر المضائق هو حق يقره القانون الدولي، فيما تعللت ألبانيا بأنَّ السفن الأجنبيَّة، التجاريَّة والحربيّة، ليس لها حق المرور في مياهها الإقليميَّة دون الحصول على إذن مسبق منها. وفي أكتوبر من العام نفسه، اصطدمت مدمرتان بريطانيتان بألغام في المياه الإقليميَّة لألبانيا أثناء مرورهما بمضيق كورفو، مما تسبب في وقوع انفجارات ألحقت أضرارًا بالغة بالمدمرتين البريطانيتين، ما دفع الحكومة البريطانيّة للجوء إلى مجلس الأمن، والذي أوصى بدوره بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدوليَّة باعتباره نزاعًا قانونيًا (موجز الأحكام والفتاوى، 1992، ص3 وما بعدها).

وقد عرفت محكمة العدل الدوليَّة المضيق الدولي، في حكمها الصادر في أبريل 1949 بشأن هذه القضية، بأنه ممر مائي يستخدم في الملاحة الدوليَّة، ويربط بين جزأين من البحار العاليّة، وبصرف النظر عن كمية السفن العابرة فيه (المرجع نفسه، ص8)، وبذلك استبعدت المحكمة من تعريف المضائق الدوليَّة تلك المضائق التي تصل بحرًا عاليًا ببحر إقليمي أو مياه إقليميَّة (سلامة، مرجع سابق، ص109).

من المفاهيم السابقة لمفهوم للمضيق الدولي بأبعاده ومدلولاته الثلاث؛ الجغرافي، والقانوني، والوظيفي، يمكن أن نستنتج أهم عناصر المضيق الدولي وهي:

- ✓ أن يصل المضيق بين جزأين أو منطقتين من البحر العالي.
- ✓ أن يكون المضيق تكون بشكل طبيعي، وبذلك تستبعد الممرات والقنوات البحريَّة الصناعيَّة.
- ✓ أن يكون المضيق محدد الاتساع، بحيث لا يزيد اتساعه عن عرض البحر الإقليمي في حال كان المضيق مشاطئًا لدولة واحدة، أو ضعف البحر الإقليمي إذا كان واقعًا بين دولتين.

✓ أن يستخدم المضيق للملاحة الدوليَّة، بغض النظر عن حجم السفن المارة فيه.

ويتبقى لنا أن نشير إلى مفهوم المضيق الدولي حسب ما أوردته الاتفاقيات الدوليَّة الخاصة بقانون البحار، وتحديدًا اتفاقية جنيف لعام 1958، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. فحسب ما جاء في الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المجاورة لعام 1958 تعرف المضائق الدوليَّة والتي لا يجوز وقف المرور البريء فيها بأنها «تلك المضائق التي تستعمل للملاحة الدوليَّة وتوصل جزءًا من أعالي البحار بجزء آخر من البحر العالي او البحر الاقليمي لدولة أجنبيَّة». فيما تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 المضيق الدوليّ بأنه «ممر يصل بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصاديّة خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصاديَّة خالصة». ومما يمكن ملاحظته بصدد هذا التعريف أنه أضاف منطقة بحريَّة جديدة إلى المناطق التي يصل بينها المضيق الدولي ألا وهي المنطقة الاقتصاديَّة الخالصة، والتي لم تأت اتفاقيات جنيف لعام 1958 على ذكرها في تعريفها للمضيق الدولي، ويرجع ذلك إلى أنَّ هذه المنطقة استحدثتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 (هشام، 2024، ص102- 103).

على ضوء ما تقدم، يمكن تعريف المضيق الدولي بأنه ممر مائي طبيعي محدد الاتساع، يصل بين مجالين أو منطقتين من أعالي البحار، ويستخدم في الملاحة الدوليَّة بصرف النظر عن أهمية هذه الملاحة وكثافتها.

3. قواعد القانون الدولي الحاكمة للملاحة في المضائق الدوليَّة

استقرت قواعد القانون الدولي على اعتبار الملاحة في المضائق الدوليَّة حقًا مقررًا للدول كافة. وقد أكدت محكمة العدل الدوليَّة هذا الحق، كما أشرنا إلى ذلك آنفًا، في حكمها الصادر في أبريل عام 1949 بشأن قضية مضيق كورفو بين المملكة المتحدة وجمهورية ألبانيا، حيث أقرت المحكمة بحق السفن الحربيَّة في المرور عبر المضائق الدوليَّة التي تصل بين جزأين من أعالي البحار وتستخدم للملاحة الدوليَّة بصرف النظر عن حجم السفن المارة فيها، دون الحصول على إذن مسبق من الدولة المشاطئة للمضيق، لكن بشرط أن يكون المرور بريئًا.

وأكدت المادة (4/16) من اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المجاورة لعام 1958 على أنه لا يجوز وقف المرور البريء للسفن الاجنبيَّة في المضائق التي تستعمل للملاحة الدوليَّة وتوصل جزءًا من أعالي البحار بجزء آخر من البحر العالي أو البحر الاقليمي لدولة أجنبيَّة. وحددت المادة الرابعة عشرة من ذات الاتفاقية الشروط اللازمة لكي يكون مرور السفن الأجنبيَّة في المضايق الدوليَّة بريئًا، حيث جاء فيها ما يلي «يكون المرور بريئًا طالما أنه لا يضر بسلم وحسن النظام او سلامة الدولة الساحليَّة، وأن يتم هذا المرور طبقًا لقواعد القانون الدولي، وأنَّ مرور سفن الصيد الاجنبيَّة لا يعد بريئًا اذا لم تراع هذه السفن القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة الساحليَّة، وعلى الغواصات أثناء مرورها في المياه الإقليميَّة للدولة الساحليَّة أن تسير فوق سطح الماء وأن تقوم برفع علمها».

ولا يؤثر نظام المرور في المضائق المستخدمة للملاحة الدوليَّة، بحسب المادة (34) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، على النظام القانوني للمياه التي تتشكل منها هذه المضائق، ولا ينتقص من حق الدول المشاطئة للمضائق في ممارستها لسيادتها أو ولايتها على هذه المياه وحيزها الجوي وقاعها وباطن أرضه، حيث تظل الدول المشاطئة للمضائق تمارس سيادتها وولايتها طبقًا لقواعد القانون الدولي.

وفي إطار ممارستها لسيادتها وولايتها على المضائق الدوليَّة المجاورة لها، تتمتع الدول المشاطئة للمضيق بمجموعة من الحقوق التي أقرتها لها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982، إلا أنَّ هذه الحقوق تقابلها التزامات وواجبات تقع على كاهل هذه الدول تجاه السفن الأجنبيَّة المارة عبر المضيق. ونعرض فيما يلي لحقوق الدول المشاطئة للمضيق والتزاماتها تجاه الدول الأخرى.

1.3. بالنسبة لحقوق الدول المشاطئة للمضيق

- ✓ يحق للدول المشاطئة، وفقًا للمادة (1/42) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، أن تعتمد قوانين وأنظمة بشأن تنظيم المرور العابر في المضائق، ويجوز أن تتناول هذه القوانين الأمور التاليّة كلها أو بعضها:
  - سلامة الملاحة وتنظيم حركة المرور البحري.
  - منع التلوث وخفضه والسيطرة عليه بأعمال الأنظمة الدوليّة المنطبقة بشأن تصريف الزيت والفضلات الزيتية وغيرها من المواد المؤذية في المضيق.
  - منع الصيد بما في ذلك تطلب وسق أدوات الصيد.
  - منع تحميل أو إنزال أي سلعة أو عملة أو شخص خلافًا لقوانين وأنظمة الدول المشاطئة الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة.
- ✓ للدول المشاطئة للمضائق، أن تعين للملاحة في المضائق ممرات بحريَّة وأن تقرر نظمًا لتقسيم حركة المرور حين يكون ذلك لازمًا لتعزيز سلامة مرور السفن.
- ✓ للدول المشاطئة للمضيق، بموجب المادة (43) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن تحل بعد أن تعلن عن قرارها الإعلان الواجب، ممرات بحريَّة أخرى ونظمًا أخرى لتقسيم حركة المرور محل أي من الممرات البحريَّة أو نظم تقسيم حركة المرور التي كانت قد عينتها أو قررتها من قبل.

2.3. بالنسبة لالتزامات وواجبات الدول المشاطئة للمضيق

- ✓ ينبغي للدول المشاطئة للمضيق، بموجب المادة (143) من اتفاقية قانون البحار، أن تتعاون على إقامة وصيانة ما يلزم في المضيق من وسائل تيسير الملاحة وضمان السلامة أو غير ذلك من التحسينات لمعاونة الملاحة الدوليَّة، وعلى منع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه.
- ✓ ألا تميز القوانين والأنظمة التي تعتمدها الدولة المشاطئة للمضيق بشأن تنظيم المرور العابر في المضائق قانونًا أو فعلاً، بين السفن الأجنبيَّة.

- ✓ ينبغي على الدول المشاطئة للمضائق، قبل تعيين الممرات البحريَّة أو استبدالها أو تقرير نظم تقسيم حركة المرور أو استبدالها، أن تحيل مقترحاتها إلى المنظمة الدوليَّة المختصة بغية اعتمادها، وليس للمنظمة أن تعتمد من الممرات البحريَّة أو نظم تقسيم حركة المرور إلا ما يتم الاتفاق عليه مع الدول المشاطئة للمضائق.
- ✓ تلتزم الدول المشاطئة للمضائق أن تعلن بوضوح جميع الممرات البحريَّة ونظم تقسيم حركة المرور التي تعينها أو تقررها في خرائط يعلن عنها الإعلان الواجب.
- ✓ يجب ألا تعيق الدول المشاطئة للمضائق المرور العابر، وتقوم بالإعلان المناسب عن أي خطر يكون لها علم به يهدد الملاحة أو التحليق داخل المضيق أو فوقه، ولا يوقف المرور العابر.

ويأخذ حق الملاحة والمرور في المضايق الدوليَّة بالنسبة للطائرات والسفن الأجنبية إحدى صورتين، وهما: حق المرور البريء، وحق المرور العابر الذي استحدثته اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982، ولكل منهما قواعده والمضايق التي ينطبق عليها، وذلك على النحو التالي.

3.3. حق المرور العابر Right of transit passage

وينطبق على المضائق المستخدمة للملاحة الدوليَّة والتي تصل بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصاديَّة خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصاديَّة خالصة (المادة 37 من اتفاقية قانون البحار). حيث تتمتع جميع السفن والطائرات في هذه المضائق بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يُعاق (المادة 38 من اتفاقية قانون البحار).

والمقصود بالمرور العابر هو أن تُمارس حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد وهو العبور المتواصل السريع في المضيق الذي يصل بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصاديَّة خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصاديَّة خالصة. إلا أنَّ شرط تواصل العبور وسرعته لا يمنع المرور خلال المضيق لغرض الدخول إلى دولة مشاطئة للمضيق أو مغادرتها أو العودة منها، لكن مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدولة (المادة 2/38 من اتفاقية قانون البحار).

ومما تجدر ملاحظته أنَّ تمتع السفن والطائرات في المضائق الدوليَّة بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يُعاق لا يؤثر على ممارسة الدول المشاطئة للمضائق أو ينتقص من سيادتها أو ولايتها على المياه التي تتشكل منها هذه المضائق وحيزها الجوي وقاعها وباطن أرضها، بل تظل الدول المشاطئة للمضائق تمارس سيادتها وولايتها رهنا بمراعاة قواعد القانون الدولي (المادة 34 من اتفاقية قانون البحار).

وقد تناولت المادة التاسعة والثلاثون من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 واجبات السفن والطائرات أثناء ممارستها لحق المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدوليَّة، إذ نصت هذه المادة على: 1- على السفن والطائرات أثناء ممارستها حق المرور العابر أن تمضي دون إبطاء خلال المضيق أو فوقه، وأن تمتنع عن أي تهديد بالقوة أو أي استعمال لها ضد سيادة الدولة المشاطئة للمضيق أو سلامتها الإقليميَّة أو استقلالها السياسي. أو بأية صورة أخرى انتهاكًا لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المُتحد، وأن تمتنع كذلك عن أية أنشطة غير تلك الملازمة للأشكال المعتادة

لعبورها المتواصل السريع، إلا إذا أصبح ذلك ضروريًا بسبب قوة قاهرة أو حالة شدة، وأخيرًا أن تمتثل لما يتصل بالأمر من أحكام أخرى في هذا الجزء. 2- على السفن المارة مرورًا عابرًا: أن تمتثل للأنظمة والإجراءات والممارسات الدوليَّة المقبولة عمومًا للسلامة في البحر، بما في ذلك الأنظمة الدوليَّة لمنع المصادمات في البحر، وأن تمتثل للأنظمة والإجراءات والممارسات الدوليَّة المقبولة عمومًا لمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه. 3- على السفن المارة مرورًا عابرًا أن تراعي قواعد الجو الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني الدوليَّة والمنطبقة على الطائرات المدنيَّة، وتمتثل الطائرات الحكوميَّة بصورة اعتيادية لتدابير السلامة هذه، وتقوم بنشاطها في جميع الأوقات مع إيلاء المراعاة الواجبة لسلامة الملاحة، وأن ترصد في جميع الأوقات الذبذبة اللاسلكية المحددة من قبل السُلطة المختصة المعينة دوليًا لمراقبة الحركة الجويَّة، أو الذبذبة اللاسلكية الدوليَّة المُخصصة لحالات الشدة.

وفي سياق هذه الالتزامات أيضًا ألزمت الاتفاقية، في المادة 40 منها، السفن الأجنبيّة، بما في ذلك سفن البحث العلمي البحري والمسح الهيدروغرافي، أثناء مرورها العابر بالامتناع عن القيام بأية أنشطة بحث أو مسح دون إذن سابق من الدول المشاطئة للمضائق.

4.3. حق المرور البريء Right of Innocent Passage

الأصل أنَّ المضائق المستخدمة للملاحة الدوليَّة تخضع لحق المرور العابر، إلا أنَّ هناك بعض المضائق الدوليَّة المستثناة والتي ينطبق عليها، بدلاً من ذلك، نظام المرور البريء. وقد عرَّفت المادة الثامنة عشرة من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 المرور البريء بأنه الملاحة التي تقوم بها السفن في المياه الإقليميَّة لغرضين؛ الأول اجتياز هذا البحر دون دخول المياه الداخليَّة أو التوقف في مرسى أو في مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخليَّة، والغرض الثاني هو التوجه إلى المياه الداخليَّة أو منها أو التوقف في أحد هذه المراسي أو المرافق المينائية أو مغادرته.

وفيما يلي أنواع المضائق الدوليَّة التي يُطبق عليها نظام المرور البريء كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982:

1.4.3. المضيق المكون من جزيرة تابعة للدولة الساحليَّة وبر هذه الدولة

ورد في المادة (1/38) من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 أنَّ المرور العابر لا ينطبق إذا كان المضيق مشكلاً بجزيرة للدولة المشاطئة للمضيق وببر هذه الدولة ووجد في اتجاه البحر من الجزيرة طريق في أعالي البحار أو طريق في منطقة اقتصاديَّة خالصة يكون ملائمًا بقدر مماثل من حيث الخصائص الملاحيَّة والهيدروغرافية، و هذا النوع من المضائق ينطبق عليه نظام المرور البريء.

ويعرف هذا النوع من المضائق بـ «استثناء ميسينيا» ويرجع ذلك إلى أنَّ إيطاليا هي التي تقدمت بمقترح لتطبيق نظام المرور البريء على مضيق ميسينيا الذي يتكون من جزيرة صقلية التابعة لإيطاليا في البحر المتوسط والبر الإيطالي، وهناك مضائق أخرى ينطبق عليها هذا النظام، منها مضيق «بيمبا» الذي يتكون من ساحل دولة تنزانيا وجزيرة بيمبا التابعة لها، وأيضًا مضيق «زنجبار» الذي يتكون من ساحل تنزانيا وجزيرة زنجبار التابعة لها والواقعة في المحيط الهندي (الحداد، مرجع سابق، ص427).

2.4.3. المضائق التي تصل بحرًا عاليًا أو منطقة اقتصاديَّة خالصة ببحر إقليمي

وهذه المضائق نظمتها المادة (1/45) من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982، حيث قرَّرت هذه المادة أنَّ هذا النوع من المضائق ينطبق عليه نظام المرور البريء الذي لا تجوز إعاقته، ويطلق على هذا النوع المضائق ذات النهاية المغلقة (العجمي، وعبود، 2019، ص72).

3.4.3. المضائق التي تتضمن طريقًا في أعالي البحار أو طريق يمر بمنطقة اقتصاديَّة خالصة

نصَّت المادة السادسة والثلاثون من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 على أن نظام المرور العابر لا ينطبق على أي مضيق مستخدم للملاحة الدوليَّة إذا وجد خلال ذلك المضيق طريق في أعالي البحار أو طريق يمر بمنطقة اقتصاديَّة خالصة يكون ملائمًا بقدر مماثل من حيث الخصائص الملاحيَّة والهيدروغرافية، وتنطبق على هذه الطرق نظام المرور البريء، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحرية الملاحة وحرية التحليق.

وهذه المضائق نوعين، الأول يزيد اتساعه عن 24 ميلاً بحريًا فيشكل الطريق بين طرفي المضيق أعالي البحار أو المنطقة الاقتصاديَّة الخالصة، أما النوع الثاني فيقل عرضه عن 24 ميلاً بحريًا مما يؤدي إلى تشكيل طريق أعالي البحار أو المنطقة الاقتصاديَّة الخالصة بين طرفي المضيق. ويرى البعض أن هذا النوع ليس من المضائق بل جزءًا من أعالي البحار وبالتالي ينطبق عليه نظام حرية الملاحة المعمول به في أعالي البحار (المرجع نفسه، ص72).

4.4.3. **المضائق التي تنظمها اتفاقيات دوليَّة خاصة**

حيث جاء في المادة (35/ج) من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 أنَّ أحكام هذا الجزء لا تمس النظام القانوني في المضائق التي تنظم المرور فيها، كليًا أو جزئيًا، اتفاقات دولية قائمة ونافذة منذ زمن طويل، ومتصلة على وجه التحديد بمثل هذه المضائق. وتحظى المضائق التي تنظمها اتفاقيات دوليَّة خاصة، كالمضائق التركيَّة، بأهمية كبيرة على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي، وهو ما يفسر اهتمام الدول بهذه المضائق منذ زمن بعيد، ومحاولة تنظيم وضعها القانوني من خلال اتفاقيات تضمن سلامة الملاحة فيها وعدم إغلاقها من جانب الدول المشاطئة لها.

ويختلف حق المرور العابر عن المرور البريء من عدة نواحي، يمكن إجمالها على النحو الآتي (سيد ابراهيم الدسوقي، 2012، ص47):

- ✓ أنَّ المرور العابر يتجاوز المرور البريء في اثبات حق التحليق بالنسبة للطائرات، وحق الغواصات والمركبات الغاطسة في عبور المضيق.
- ✓ لا يسمح المرور العابر للسفن أو الغواصات بالتوقف أو الرسو لأي سبب، فيما يسمح المرور البريء بذلك.
- ✓ لا يجوز للدولة المشاطئة للمضيق وقف المرور العابر بالنسبة للسفن أو الغواصات أو الطائرات حتى في حال مخالفة الالتزامات التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 بشأن المرور

العابر، إلا أنَّ هذه المخالفة يترتب عليها بطبيعة الحال تحمل تبعات المسئولية الدوليَّة، بينما يمكن للدولة المشاطئة للمضيق وقف المرور البريء.

4. المضائق التركيَّة وقواعد القانون الدولي الناظمة للملاحة فيها

نتناول في هذا المحور الوصف الجغرافي لمضيقي البوسفور والدردنيل التركيين وأهميتهما الاستراتيجية، ومن ثمّ تتبع التطورات التاريخيَّة للاتفاقيات الدوليَّة التي أبرمت بين تركيا والقوى الكبرى لتنظيم الملاحة في هذين المضيقين، وصولاً إلى اتفاقية مونترو بشأن نظام المضائق الموقعة عام 1936 التي أوضحت حدود السيادة التركيَّة على المضائق وحددت مجموعة من قواعد الملاحة عبرها.

1.4. الوصف الجغرافي للمضائق التركيَّة وأهميتها الاستراتيجيَّة

يشير مصطلح المضائق التركيَّة إلى مضيقي «البوسفور» و «الدردنيل» اللذين يفصلان آسيا عن القارة الأوروبيَّة، كما يفصلان الجزء الأوروبي من تركيا عن شطرها الآسيوي، ويربطان بين البحر الأسود من ناحية، وبحر إيجة والبحر المتوسط من ناحية أخرى.

يصل مضيق البوسفور بين بحر مرمرة والبحر الأسود، ويبلغ طوله 31 كيلو مترًا، ويتراوح اتساعه بين 0,6 و3,2 كيلو مترًا، فيما يبلغ أقصى عمق للمضيق نحو 105 أمتار. وتطل مدينة اسطنبول على الطرف الجنوبي للمضيق؛ لذا يعرف أيضًا بمضيق اسطنبول، وتفرض تركيا سيادتها على كامل الأراضي الواقعة على جانبي المضيق، وبحلول عام 1973 تم الانتهاء من انشاء جسر البوسفور الذي يربط جانبي المدينة الآسيوي والأوروبي، وفي عام 1988 تم تشييد جسر آخر يحمل اسم السلطان محمد الفاتح يربط بدوره بين جانبي اسطنبول (جاد الرب، 2008، ص ص241- 242).

أما مضيق الدردنيل، ويُعرف أيضًا بمضيق جناق قلعة، فهو ممر مائي ضيق بطول 62 كم يربط بين بحر إيجه وبحر مرمرة، ويتراوح عرضه من 1,2 إلى 7 كم، ويقع أضيق جزء منه بالقرب من ممر نارا، على بعد 25 كم شرق اتصاله ببحر إيجه، فيما يصل متوسط عمقه إلى55 مترًا. Yaltırak, 2000, (P.140).

جدول 1: مقارنة بين مضيقي البوسفور والدردنيل

	مضيق البوسفور	مضيق الدردنيل
الأقاليم البحريَّة	البحر الأسود وبحر مرمرة	بحر مرمرة وبحر إيجه
طول المضيق	31 كيلو مترًا تقريبًا	62 كيلو مترًا تقريبًا
اتساع المضيق	0,6 و3,2 كم تقريبًا	1,2 و7 كم تقريبًا
متوسط عمق المضيق	65 مترًا	55 مترًا
المُسمى الأخر للمضيق	مضيق اسطنبول	جناق قلعة
السيادة الإقليميَّة	تركيا	تركيا

شكل 1: خريطة توضح الموقع الاستراتيجي لمضيقي البوسفور والدردنيل

) **Source:** Al Adaileh, https://2u.pw/SjRnXonw

تكتسب المضائق التركيَّة أهمية كبيرة بالنظر إلى موقعها الجغرافي، فمن أجل السيطرة عليها شُنت العديد من الحروب منذ العصور القديمة، وقد لعبت هذه المضائق دورًا رئيسًا بين القوى الكُبرى، نظرًا لخصائصها الجغرافيَّة، إذ اعتبرت روسيا القيصرية المضائق بمثابة مفتاح منزلها، فيما حاولت القوى الغربيَّة استخدامها كحاجز ضد التوسع الروسي في المياه الدافئة. فضلاً عن ذلك، كانت المضائق التركيَّة تشكل عنصر توازن بين القوى الدوليّة خلال السيادة العثمانيَّة عليها، ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة عام 1991، أصبحت المضائق التركية واحدة من أهم ممرات الطاقة وأكثرها ازدحامًا في العالم، نظرًا لزيادة نقل النفط والغاز الطبيعي والمنتجات الأخرى من منطقة بحر قزوين عبر هذه المضائق، فمنذ عام 1936، زاد عدد السفن التي تمر عبر المضائق بنحو 9 أضعاف بينما زادت حمولتها الإجمالية أكثر من 25 مرة، واليوم، يبلغ عدد السفن التي تمر عبر المضائق التركية في العام الواحد ما يقرب من 50000، في مقابل 4500 سفينة فقط عام 1938(Yucel, 2019, P.6).

2.4. التطور التاريخي للاتفاقيات الدوليَّة المعنية بتنظيم الملاحة في المضائق التركيَّة

فرضت تركيا سيطرتها على مضيقي البوسفور والدردنيل منذ قيام الدول العثمانية، وبخاصة بعد فتح مدينة القسطنطينية على يد محمد الفاتح عام 1453، إذ أحكمت تركيا قبضتها على المضائق لنحو ثلاثة قرون، أغلقت خلالها الملاحة أمام السفن الأجنبيَّة، نتيجة لذلك أصبح البحر الأسود بمثابة بحيرة عثمانيَّة بين عامي 1475 و1774، إلا أنَّ بعض القوى الأوروبيَّة، مثل فرنسا، كانت سفنها تتمتع بامتياز المرور عبر المضائق التركيَّة باستثناء السفن الحربيَّة التي كان محظورًا عليها المرور (أبو لقمة، والأعور، مرجع سابق، ص178).

وكانت روسيا قد أدركت منذ وقت مبكر الأهمية الاستراتيجيَّة للمضائق العثمانيَّة، كونها المنفذ الرئيس لوصولها إلى المياه الدافئة؛ لذلك انصبت السياسة الخارجيَّة لروسيا القيصريَّة في عهد بطرس الأكبر بداية القرن الثامن عشر، على محاولة التوسع جنوبًا على حساب العثمانيين، بهدف السيطرة على البحر الأسود والبحر المتوسط، وقد أسفرت هذه السياسة الروسيَّة عن انتزاع أول امتياز لروسيا القيصريَّة في المضائق التركيَّة، تمثل في السماح للسفن التجاريَّة الروسيَّة بالمرور عبر المضائق التركيَّة بمقتضى معاهدة «كجوك فيناردجي» عام 1774 (النعيمي، 2011، ص18)، وهي المعاهدة التي فرضها الروس على العثمانيين عقب الانتصار عليهم، وبذلك وضعت روسيا حدًا للهيمنة العثمانية على البحر الأسود.

بيد أنَّ الأطماع الروسيَّة في السيطرة على البحر الأسود وممراته البحريَّة (البوسفور والدردنيل) بغية الوصول إلى المياه الدافئة لم تتوقف عند هذا الحد؛ إذ واصلت روسيا القيصريَّة حروبها العسكريَّة ضد الدولة العثمانيَّة خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أنَّ القوات الروسيَّة كان لها اليد الطولى في هذه الصراعات، إلا أنَّ الأسطول الروسي مُني بهزيمة ساحقة في حرب القرم (1853- 1856) التي اندلعت بين روسيا القيصريَّة، والدولة العثمانيَّة المدعومة من جانب فرنسا وبريطانيا، ولقد أفضت هذه الحرب إلى تدمير الأسطول الروسي، وبالتالي وضع حد للهيمنة الروسيَّة على البحر الأسود، وكان من أهم النتائج التي خلص إليها مؤتمر الصلح الذي أعقب انتهاء الحرب هو إغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل أمام السفن الأجنبيَّة (هشام قدري، مرجع سابق، ص117).

شنت بريطانيا وفرنسا، خلال الحرب العالميَّة الأولى، حملةً عسكريَّة مشتركة، عرفت باسم حملة الدردنيل، كانت تستهدف السيطرة على عاصمة الدولة العثمانيَّة «اسطنبول» استجابة لدعوة روسيا التي كانت تعاني أمام القوات الألمانيَّة، ودارت بين القوات الفرنسيَّة/ البريطانيَّة والقوات التركيَّة معركة ضارية في شبه جزيرة غاليبولي الواقعة على مضيق الدردنيل، تكبدت فيها قوات الحلفاء خسائر كبيرة، ما دفعها إلى الانسحاب بعد فشلها في تحقيق أهدافها، وقد دفعت هذه الهزيمة إلى استقالة ونستون تشرشل Winston Churchill من منصبه على رأس البحريَّة البريطانيَّة، فيما ساهم الانتصار العثماني في سطوع نجم مصطفى كمال أتاتورك، الذي أسس بنهاية الحرب دولة تركيا الحديثة وأصبح أول رئيس لها (المرجع السابق، ص117- 118).

لكن الانتصار العثماني في غاليبولي عام 1915 لم يكن كافيًا ليُجنب العثمانيين مرارة الهزيمة بنهاية الحرب، ومن ثم خضوعهم للتسويات ومعاهدات الصلح التي فرضها عليهم الحلفاء، ففي يوليو من عام 1923 وقَّعت الحكومة التركيَّة اتفاقية سلام مع الدول المنتصرة في مدينة لوزان السويسرية، وقد تناولت هذه الاتفاقية التي حملت اسم لوزان Lausanne عددًا من الموضوعات من بينها قضية المضائق التركيَّة.

وجاء الجزء المتعلق بالمضائق في اتفاقية لوزان لعام 1923 متضمنًا بعض المبادئ التي تحكم الملاحة والمرور في مضيقي البوسفور والدردنيل، من أهمها، فتح المضائق أمام جميع السفن والطائرات، الحربيَّة والتجاريَّة، بشرط ألا تزيد قوة الأسطول الذي ترسله إحدى الدول للمرور عبر المضائق عن أسطول أقوى الدول الساحليَّة المطلة على البحر الأسود، وتحييد المضائق أثناء النزاعات الدولية المسلحة وتجريدها من السلاح على مسافة تتراوح بين 30 و50 كم، بالإضافة إلى إنشاء هيئة دوليَّة تعمل تحت إشراف منظمة عصبة الأمم، تتولى الإشراف على الملاحة في المضائق وتقديم تقرير سنوي إلى مجلس العصبة (المجذوب، 2007، ص506- 507).

3.4. النظام القانوني للملاحة في المضائق التركيَّة وفقًا لاتفاقية مونترو لعام 1936

لم تكن الحكومة التركيَّة راضية تمامًا عن قانون المضائق الذي أقرته اتفاقية لوزان، خاصة بعد قيام ألمانيا وإيطاليا بتهديد سواحل البحر الاسود والبحر المتوسط، مما حدا بتركيا إلى أن تطلب إلى دول الحلفاء التي اجتمعت في مؤتمر لوزان الى عقد مؤتمر جديد للنظر في قضية المضائق واخضاعها للإشراف التركي المباشر وليس للهيئة الدوليَّة (الزبيدي، 2020، ص36). استجاب الحلفاء للطلب التركي وبدأ التحضير لعقد اتفاقية جديدة بشأن نظام المضائق، وجاءت الاتفاقية الجديدة باسم «اتفاقية مونترو Montreux» نسبةً إلى مدينة مونترو السويسرية التي عُقدت الاتفاقية بها عام 1936 بين تركيا ودول الحلفاء (فرنسا، بريطانيا، بلغاريا، اليابان، اليونان، رومانيا، يوغسلافيا، والاتحاد السوفيتي).

ونعرض فيما يلي أهم ما ورد في هذه الاتفاقية:

- ✓ أكدت المادة الثانية من الاتفاقية على تمتع السفن التجاريَّة، في وقت السلم، بحرية العبور والملاحة في المضائق، نهارًا أو ليلاً، وتحت أي علم وأيًا كانت البضائع التي تحملها، دون أي إجراءات شكلية، ولا تفرض السلطات التركيَّة أي ضرائب أو رسوم غير تلك التي يأذن بها المرفق الأول لهذه الاتفاقية على هذه السفن عند مرورها العابر.
- ✓ في وقت الحرب، تتمتع كافة السفن التجاريَّة التي لا تتبع بلدًا في حالة حرب مع تركيا بحرية العبور والملاحة في المضائق بشرط ألا تساعد العدو بأي شكل من الأشكال.
- ✓ في وقت السلم، تتمتع السفن السطحية الخفيفة والسفن الحربيَّة الصغيرة والسفن المُساعدة، سواءً كانت تابعة لدول البحر الأسود أو غيرها، وأيًا كان علمها، بحرية العبور عبر المضائق دون أي ضرائب أو رسوم أيًا كانت، شريطة أن يبدأ هذا العبور في وضح النهار ويخضع للشروط المنصوص عليها في الاتفاقية.
- ✓ يحق لدول البحر الأسود أن ترسل عبر المضائق، بغرض الوصول إلى قاعدتها، غواصات تم بناؤها أو شراؤها خارج البحر الأسود، بشرط إخطار تركيا، بوقت كاف، بشراء هذه الغواصات.
- ✓ ألزمت المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية السفن الحربية للدول الأجنبيَّة قبل عبورها عبر المضائق بضرورة إخطار الحكومة التركيَّة عبر القنوات الدبلوماسية، على أن تكون الفترة العادية للإشعار

ثمانية أيام، ولكن في حالة الدول غير المشاطئة للبحر الأسود تزيد هذه الفترة إلى خمسة عشر يومًا. ويحدد الإخطار وجهة السفن واسمها ونوعها وعددها، وكذلك تاريخ دخولها الممر البحري.

- ✓ يجب ألا يتجاوز إجمالي الحمولة القصوى لجميع القوات البحريَّة الأجنبيَّة التي ترغب في المرور عبر المضائق 15000 طن، كما لا يجوز أن يزيد عدد السفن المكونة لهذه القوات البحريَّة عن تسع سفن.
- ✓ لضمان مرور الطائرات المدنيَّة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، تحدد الحكومة التركيَّة الطرق الجويَّة المتاحة لهذا الغرض، خارج المناطق المحظورة التي قد تنشأ في المضائق، ويجوز للطائرات المدنيَّة استخدام هذه الطرق شريطة أن تقدم للحكومة التركيَّة إخطارا لمدة ثلاثة أيام فيما يتعلق بالرحلات العرضية.

ومما تجدر ملاحظته أنَّ الكثير من الدعوات الدوليَّة قد توالت لمراجعة اتفاقية مونترو وتكييفها لجعلها متوافقة مع نظام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الذي يحكم المضائق المستخدمة للملاحة الدوليَّة، لكن تركيا لم تقبل بذلك. ومع تزايد حجم حركة المرور في مضيق البوسفور وخلو اتفاقية مونترو من أيّ نص لتنظيم الشحن لأغراض السلامة وحماية البيئة، أصبحت سلامة السفن التي تمر عبر المضيق مصدر قلق كبير، ما دفع الحكومة التركيَّة إلى اعتماد "أنظمة المرور البحري الجديدة للمضائق التركية ومنطقة مرمرة" والتي أدخلت نظامًا جديدًا لضمان سلامة الملاحة والحياة والممتلكات وحماية البيئة في المنطقة، ولكن دون انتهاك مبدأ مونترو الخاص بحرية المرور (International Institute for law, 2021).

يتضح مما تقدم أنَّ الملاحة في المضائق التركيَّة لا ينطبق عليها نظام المرور العابر، بل المرور البريء الذي يشير إلى حق السفن في الملاحة عبر المياه الإقليميَّة لغرضين؛ الأول اجتياز هذا البحر دون دخول المياه الداخليَّة أو التوقف في مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخليَّة، والغرض الثاني هو التوجه إلى المياه الداخليَّة أو منها أو التوقف في أحد المرافق المينائية أو مغادرته، وسبب ذلك أن الملاحة في المضائق التركية تنظمها اتفاقيات دوليَّة خاصة، ابتداءً باتفاقية كجوك فيناردجي المُبرمة عام 1774، مرورًا باتفاقية لوزان 1923، وانتهاءً باتفاقية مونترلنظام المضائق لعام 1936 التي تشكل النظام القانوني الذي يحكم حركة الملاحة والمرور عبر مضيقي البوسفور والدردنيل حتى اليوم، وقد منحت هذه الاتفاقية للدولة التركيَّة حق السيطرة على المضيقين وتسليحهما، على أن تكفل لكافة السفن الأجنبيَّة حق المرور عبر مضائقها في أوقات السلم والحرب، طبقًا للقواعد والشروط التي حددتها الاتفاقية.

5. خاتمة:

شكَّلت المضائق التركيَّة، تاريخيًا، مركزًا للصراع والتنافس بين القوى الكبرى، وبخاصة من جانب روسيا التي تطلعت للوصل إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط. فكانت المضائق التركيَّة هي منفذها الوحيد إلى تلك المياه، وإلى اليوم تحظى تلك المضائق بأهمية استراتيجيَّة كبيرة لدورها المحوري في حركة الملاحة والتجارة الدوليَّة. ولثلاثة قرون، أحكمت الدولة العثمانيَّة سيطرتها على تلك المضائق وأغلقت الملاحة فيها أمام السفن الأجنبيَّة، باستثناء بعض الدول الكبرى (كفرنسا وبريطانيا، ثم روسيا القيصريَّة) التي انتزعت امتيازًا يسمح بعبور سفنها التجاريَّة، وباندلاع الحرب العالميَّة الأولى، برزت أهمية المضائق التركيَّة بصورة كبيرة، سيَّما بالنسبة لدول الوفاق؛ لذا جاءت اتفاقية لوزان المُبرمة عام 1923، والتي فرضت على تركيا بعد هزيمتها في تلك الحرب، متضمنةً نظامًا للملاحة في مضيقي البوسفور والدردنيل يقضي بفتحهما أمام جميع السفن والطائرات، الحربيَّة والتجاريَّة على السواء، إضافةً إلى تحييدهما أثناء النزاعات الدوليَّة المُسلحة. كما تضمن هذا النظام أيضًا إنشاء هيئة دوليَّة للإشراف على الملاحة في هذين المضيقين. غير أنَّ هذا النظام الذي فرضته اتفاقية لوزان لم يستمر طويلاً؛ إذ لم تكن أنقرة راضيةً عنه، وفي الوقت نفسه كان الحلفاء يتطلعون إلى استرضاء تركيا ومحاولة استمالتها أو تحييدها في حال اندلعت حرب جديدة في أوروبا؛ لذا استجاب الحلفاء للمطالب التركيَّة بعقد مؤتمر جديد للنظر في مسألة المضائق، وقد أسفر المؤتمر عن توقيع اتفاقية مونترو لعام 1936 بشأن نظام المضائق، وبموجب الاتفاقية الجديدة انتهت سلطة الهيئة الدوليَّة التابعة لعصبة الأمم المكلفة بالإشراف على المضيقين، وبدلاً من ذلك عهدت الاتفاقية إلى الحكومة التركيَّة بمسئولية السيطرة التامة على المضائق وإدارة نظام الملاحة فيها، وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة منح السفن التجاريَّة الأجنبيَّة حق المرور والملاحة عبر المضائق التركيَّة في أوقات السلم، أما بالنسبة للسفن الحربيَّة فخضعت لقيود، من أهمها تحديد الحمولة القصوى لتلك السفن، وعددها، وكذلك مدة بقائها في البحر الأسود، وضرورة إخطار الحكومة التركيَّة مسبقًا بموعد عبورها، علاوةً على ذلك، منحت الاتفاقية لتركيا الحق في إغلاق الملاحة في مضيقي البوسفور والدردنيل أمام السفن التجاريَّة والحربيَّة التابعة للدول التي تعد في حالة حرب معها، وكذلك السفن التابعة لأي دولة تقدم المساعدة للعدو.

6. قائمة المصادر المراجع

1.6. الاتفاقيات والمعاهدات الدوليَّة

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.
- اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المجاورة لعام 1958.
- اتفاقية مونترو بشأن نظام المضائق لعام 1936.

2.6. المراجع العربيَّة

- أحمد محمد رفعت. (ب.ت). **القانون الدولي العام**. القاهرة: مكتبة خوارزم.

- أحمد نوري النعيمي. (2011). **العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- جمال سلامة علي. (2011). **قانون البحار في عالم متغير**. القاهرة: دار النهضة العربية.
- حسام الدين جاد الرب. (2008). **الجغرافيا السياسية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- سيد ابراهيم الدسوقي. (2012). **الوسيط في القانون الدولي العام**. الجزء الرابع. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عامر ماجد العجمي، رنا عبود. (2019). نظام المرور العابر في المضائق الدولية. **مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية**. مجلد16، العدد1.
- كريم مطر الزبيدي. (2020). **موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين**. بغداد: مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر.
- محمد المجذوب. (2007). **القانون الدولي العام**. الطبعة السادسة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- محمد سعيد حسن الحداد. (2020). الوضع القانوني للمضايق الدولية دراسة حالة مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية بإغلاقه. **مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية**. العدد5.
- موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948- 1991. (1992). نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
- الهادي مصطفى أبو لقمة، ومحمد علي الأعور. (1999). **الجغرافيا البحرية**. ط2. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- هشام قدري أحمد. (2024). **التنظيم القانوني للبحار على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982**. القاهرة: دار مصر للنشر والتوزيع.
- وسام الدين العلكة. (2011). النظام القانوني للمضيق الدولي: دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. مجلد27. العدد4.

3.6. المراجع الأجنبيَّة

- C. Yaltırak. (2000). Origin of the Strait of Çanakkale (Dardanelles): regional tectonics and the Mediterranean–Marmara incursion. Marine Geology. Volume 164. Issues 3–4. at: https://2u.pw/1jzWrKQW
- Kurtulus Yucel. (2019). The Legal Regime of the Turkish Straits: Regulation of the Montreux Convention and its Importance on the

International Relations after the Conflict of Ukraine. Ph.D. Faculty of Law at Johann Wolfgang Goethe. University Frankfurt am Main.

- Navigational Regimes of Particular Straits, Bosporus and Dardanelles case study. (2021). International Institute for Law of the Sea Studies, at: https://2u.pw/ukeB33du
- Source: Bilal Al Adaileh. (2022). Military Features of Turkey's Role in the Ukrainian Crisis, Strategiecs, at: https://2u.pw/SjRnXonw

مخالفة صفقة القرن للمبادئ الأساسية لعملية السلام

The deal of the century violates the basic principles of the peace process

همام خليل إسماعيل آل جعفر، أ.د علي محمود شكر

دكتوراه في القانون العام، الجامعة الإسلامية، لبنان

تاريخ الإرسال: 2025/01/09 تاريخ النشر: 2025/01/29

****

الملخص:

إن مشروع صفقة القرن هو مشروع إسرائيلي صاغه بنيامين نتنياهو ومن معه من أركان اليمين العنصري المتطرف وبالتعاون مع دونالد ترامب وغلفوه بغلاف أمريكي فبالعودة إلى كتاب نتيناهو مكان تحت الشمس الذي أصدره بعد اتفاق أوسلو عام 1994 حيث اعترض على مبدأ قيام دولة فلسطين مستقلة، وإلى الكثير مما ورد في صفقة القرن من رؤية وأفكار واقتراحات موجودة في ذلك الكتاب (البرغوتي، 2006، ص 24) وتكرر وثيقة صفقة القرن في منطلقاتها، الرواية الإسرائيلية، وتتعمد أن تغتال الرواية الفلسطينية. ولا يمثل انحياز الإدارة الأمريكية الجلي لإسرائيل في هذه الوثيقة أمراً جديداً، إذ كان هذا نهجاً ثابتاً لكل الإدارات السابقة، لكن الجديد في انحياز إدارة ترامب، أنه يمثل تحالفاً مع أكثر الاتجاهات عنصرية ويمينية في إسرائيل.

الكلمات المفتاحية: صفقة القرن الأمريكية، عملية السلام، الأبعاد الاقتصادية.

Abstract

The Deal of the Century is an Israeli project formulated by Benjamin Netanyahu and his fellow right-wing extremists in cooperation with Donald Trump, and they wrapped it in an American cover. Going back to Netanyahu's book A Place Under the Sun, which he published after the Oslo Accords in 1994, where he objected to the principle of establishing an independent Palestinian state, and to much of what was included in the Deal of the Century in terms of vision, ideas and proposals found in that book. The Deal of the Century document repeats the Israeli narrative in its premises, and deliberately

* المؤلف المراسل

attempts to assassinate the Palestinian narrative. The clear bias of the US administration towards Israel in this document is not new, as this was a consistent approach for all previous administrations, but what is new in the bias of the Trump administration is that it represents an alliance with the most racist and right-wing trends in Israel.

Keywords: US Deal of the Century, Peace Process, Economic Dimensions.

1.المقدمة

تعد الولايات المتحدة أول دولة اعترفت بإسرائيل، وذلك بعد الإعلان عن قيامها بعدة ساعات. وقد تميزت مواقف الولايات المتحدة بالتناقض بين القول والفعل إزاء حل النزاع العربي – الإسرائيلي، وبانحيازها الواضح إلى إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، ينظر العالم والعرب والفلسطينيون إلى الولايات المتحدة الأميركية على أنها الراعي الأساسي للتسوية السياسية، "عملية السلام"، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع أنها تحجم عن جعل الحكومات الإسرائيلية تفي بالتزاماتها الدولية، لقد واصلت كل الإدارات الأميركية مساندة إسرائيل في المحافل الدولية كافة، ومعارضة اتخاذ قرارات دولية تلزم الحركات الإسرائيلية بوقف الإجراءات التي تنتهك القانون الدولي وفي المحصلة كانت تعمل على تعطيل الآليات التي من شأنها إجبار إسرائيل، بصفتها دولة احتلال، على الامتثال للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية(الصفاري، 2019، ص4).

إن صفقة القرن ليست إنهاء للقضية الفلسطينية فقط، وليست محصورة بالجانب السياسي للملف الفلسطيني – الإسرائيلي، بل تتعداه لمناح وجوانب أخرى ضمن تسوية شاملة للمنطقة، وفق التصور الصهيوني وإنهاء القضية الفلسطينية وفرض حلول ولو بالإكراه هو الهدف الأول والمباشر لتحقيق باقي الجوانب تصل لنتيجة واحدة – لا دولة فلسطينية ذات سيادة وإنهاء ملف اللاجئين الفلسطينيين في أي تسوية مقترحة، من خلال مقترحات التوطين والتهجير الجماعي. والتطبيع العلني الكامل مع دولة الاحتلال.

- **أهمية البحث:**

تتجلى أهمية البحث في تاريخ الصراع القائم في فلسطين الذي يعود إلى مراحل تسبق التاريخ الحديث من ناحية ويتوقف عند التدخل الغربي (سايكس – بيكو، ووعد بلفور) في المنطقة من ناحية أخرى. والحلول ما زالت مرادفة وتتعزز مراوغتها بمشاريع السلام الأمريكية للالتفاف على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة في فلسطين المحتلة. وبالتعريف بموضوع الدراسة نجد أنفسنا أمام قرارات دولية تتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي ويتمثل جوهر هذا الصراع بالقضية الفلسطينية التي مثلت محوراً أساسياً دارت حوله السياسات المحلية والعربية والدولية وقدمت أفكاراً وحلولاً للقضية، والتي كان أخرها صفقة القرن الأمريكي. ولكنها لا تحمل من الناحية العملية حلاً بل تترك الباب مفتوحاً لاحتمالات عديدة توافق وتناسب وسياسة الاحتلال.

➢ **إشكالية البحث:**

إذا كانت القرارات الدولية قد جاءت لتقدم مشاريع لتسوية القضية الفلسطينية وحلها وفق قواعد القانون الدولي فإن مشاريع ومبادرات السلام الأمريكية جاءت لتصفية القضية الفلسطينية وذلك بسبب تضمنها تجاوزاً للمطالب والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وكونها تركز بالأساس على ضمان التفوق والهيمنة الإسرائيلية على كامل التراب الفلسطيني. وهو ما اتضح بشكل جلي في مبادرة مشروع صفقة القرن الأمريكي التي تحاول فيها تضليل المجتمع الدولي بشكل مدروس حيث تخترع الصفقة تاريخاً جديداً مزيفاً ينسجم مع طموحات إسرائيل بإلغاء الوجود الفلسطيني وهويته الوطنية لصالح وضمان هيمنة الكيان الصهيوني على فلسطين، وعليه تظهر إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى موافقة خطة السلام الأمريكية مع قرارات الشرعية الدولية التي تناولت القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني؟

➢ **أسباب اختيار موضوع البحث:**

إن أسباب اختيار موضوع الدراسة تتمثل في خطورة ما تمثله الصفقة على القضية الفلسطينية وعلى قضية الصراع المحوري في منطقة الشرق الأوسط وأثارها الكارثية على حقوق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة مما يقتضي دراسة الصفقة دراسة نقدية وموضوعية ورؤية سياسية قانونية لمضامين مشروع صفقة القرن الأمريكي كما وردت في وثيقة الصفقة في وقت تعصف بالمنطقة تحولات جيواستراتيجية وتواتر أحداث تركت آثار وتداعيات سياسية على المنطقة والعالم العربي والقضية الفلسطينية. كما أن من أسباب اختيار موضوع الدراسة هو ربط صفقة القرن الأمريكي بمجمل الأحداث التي تتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني والدعم الاستعماري اللامحدود لإنشاء وتقوية هذا الكيان.

➢ **منهج البحث:**

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لسرد تفاصيل مشروع "صفقة القرن" ومعرفة الثوابت التي قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ومواكبة مراحل تطور الأحداث وفق المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية، باعتبار أن فهم الماضي هو مفتاح لفهم الحاضر والمستقبل، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة الحقائق المتعلقة بكافة جوانب صفقة القرن، لتبيان حقيقة مواقف الدول الاستعمارية من القضية الفلسطينية وطريقة طرح مبادرات السلام الأمريكية ورؤيتها الممثلة للرؤية الصهيونية مبادرات سلام تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية.

➢ **خطة البحث:**

تم اتباع التقسيم الثنائي في هذا البحث حيث تم تقسيمه الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: صفقة القرن محاولة أمريكية لتشريع الخطوات الإسرائيلية غير الشرعية.

المطلب الأول: الرؤية الأمريكية والصهيونية لأهداف عملية السلام.

المطلب الثاني: التبني الأمريكي لوجهة الرؤية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: نتائج صفقة القرن والأبعاد الاقتصادية لمشروع صفقة القرن.

المطلب الأول: خطة مشروع صفة القرن تؤسس لواقع جديد في تعقيد مسائل القضايا الخلافية.

المطلب الثاني: أبعاد الحل الاقتصادي كبديل للحل السياسي.

2. صفقة القرن محاولة أمريكية لتشريع الخطوات الإسرائيلية غير الشرعية

بعد حرب حزيران عام 1967 اعتمد القرار (242) على تأكيد ضرورة الالتزام بحدود ما قبل الرابع من حزيران عام 1967 وهو ما التزمت به كافة القرارات اللاحقة بما فيها القرار (338) الصادر عقب حرب تشرين الأول عام 1973 إلا أن إسرائيل ظلت ترفض تطبيق هذه القرارات باعتبارها قرارات غير ملزمة وبعدما استجد من وقائع فرصة إسرائيل على الأرض بدأت القرارات تتناول مشكلة الاستيطان في حين أن مسائل أخرى ظلت شائكة وبلا حل وأهمها قضية القدس الشريف واللاجئين وأصبحت ضمن قضايا الحل بفعل التعنت لاستكمال مخطط دولة إسرائيل على كامل تراب فلسطين التاريخية(الدقاق، 2013، ص27.)

حيث هدفت عملية السلام من وجهة النظر الإسرائيلية إلى تثبيت الوجود الصهيوني في أرض فلسطين، ومع إدراكها بصعوبة المهمة، وأن الفرصة لم تعد مواتية مرة أخرى إلى ترحيل باقي الشعب الفلسطيني من أرضه، بدأت الخطط الأمريكية الإسرائيلية بتوظيف العملية السلمية لتحقيق هدف اكتمال مشروع إقامة الدولة الصهيونية واعتبار العملية السياسية، والسلام مجرد أهداف مرحلة؛ فالغالبية النهائية كانت، وما تزال، هي استكمال مسار إنشاء إسرائيل الذي بدأ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 181) الخاص بتقسيم فلسطين في التاسع عشر من نوفمبر / تشرين الثاني عام 1947(شلحت، 2018، ص 116).

وعليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيثُ سنخصص المطلب الأول للحديث عن الرؤية الأمريكية والصهيونية لأهداف عملية السلام. أما المطلب الثاني سنبين فيه التبني الأمريكي لوجهة الرؤية الإسرائيلية.

1.2 الرؤية الأمريكية والصهيونية لأهداف عملية السلام

إن تقليب اليهودية وحصرها في أطر دينية – اجتماعية أبعدتها عن جوهرها. وقد تخلص بعض اليهود من الثوب الديني في وقت متأخر ليتحولوا إلى الصهيونية.

1.1.2 الرؤية الإسرائيلية:

على المؤمنين بالمشروع الصهيوني الإيمان بأن أرض فلسطين، أو ما يسمونه إسرائيل، هي حق للشعب اليهودي ينطبق على كامل الأرض الفلسطينية، وهو اعتقاد أكثر عمقاً ورسوخاً حول مدينتي الخليل ونابلس التي تقع في الضفة الغربية، وبشكل أساس القدس. وهذا الإيمان هو أكثر رسوخاً من الإيمان بالحق في مدينة تل أبيب وحيفا التي يسكنها غالبية كبرى من اليهود. وعليه فهناك إجماع واسع بين القوى السياسية الإسرائيلية بعدم إمكانية التخلي عن غالبية مناطق الضفة الغربية، معتقدين بأن التخلي عن هذه المناطق يمس بشرعية الوجود اليهودي في كافة أنحاء أرض دولة الكيان، وليس منطقة الضفة الغربية فحسب، هذه الرؤية جمعت حولها اليهود المتدينين والعلمانيين على حد سواء، ويطال هذا المطلب بشكل خاص القدس وفي قلبها منطقة الحرم القدسي "جبل الهيكل"، والذي شبهه أحدهم بـ "مرساة تجمع بين كافة اليهود.

كما شكلت الرؤية السياسية الإطار المرجعي لعملية السلام القائمة على خطاب رابين الأخير أما الكنيست في 5 أكتوبر 1995 قبل شهر من اغتياله، والذي استبعد فيه إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة بقوله: "نحن ننظر إلى الحل الدائم في إطار دولة إسرائيل الذي سيشمل معظم مساحة أرض إسرائيل كما كانت تحت حكم الانتداب البريطاني، إلى جانبها كيان لمعظم الفلسطينيين – ليس كلهم – كيان أقل من دولة". واستبعد الانسحاب الكامل من الضفة الغربية المعروفة عند الإسرائيليين بـ "يهودا والسامرة" بقوله: "حدود دولة إسرائيل خلال الحل الدائم ستكون خارج الحدو التي كانت موجودة قبل حرب 1967". كما استبعد الانسحاب من غور الأردن بالقول: "إن الحدود الأمنية لدولة إسرائيل ستقع في غور الأردن بالمعنى الأوسع لهذا المصطلح". كما استبعد اقتلاع الكتل الاستيطانية، قائلاً: "أريد أن أذكركم: لقد التزمت بعدم اقتلاع أي مستوطنة في إطار التسوية المرحلية، وعدم إعاقة البناء من أجل النمو الطبيعي". كما أصر على احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على الحدود الخارجية للدولة الفلسطينية، وكذلك السيطرة على المجال الجوي والبحري.

كما شكلت الرؤية الأمنية هاجساً دائماً للقيادة والمجتمع الإسرائيلي، ولذلك فإن المواقف السياسية يمكن إرجاعها إلى منطق أمني حتى لو لم تظهر كذلك، وبناء عليه تعد منطقة الضفة الغربية المرتفعة التي لا يفصلها عن دولة الكيان إلا خط الحدود، ولا يوجد أي خط طبيعي فاصل، تحدياً خطيراً كونها تسيطر على الجزء المنبسط من السهل الساحلي الذي لا يتجاوز عرضه 14 كم من منطقة قلقيلية حتى شاطئ البحر، وتشكل هذه المنطقة الضيقة التي تحد الضفة الغربية المجال

الحيوي الإسرائيلي، حيث يسكن فيها 67% من سكان دولة الكيان وتوجد فيها 80% من المشاريع الصناعية، وتقع فيها مدن إسرائيلية كثيرة.

زاد القادة السياسيون والأمنيون من تبريرهم بالتمسك بالضفة الغربية بسبب تجربة إنسحاب إسرائيل من لبنان عام 2000م، ومن قطاع غزة عام 2005م، التي استفادت منها المقاومة هناك. لذلك، ثمة خوف من أنه في حال انسحاب الجيش الإسرائيلي من جديد سيعيد ذلك الكرة وسيجلب الكوارث في منطقة تعد قلب دولة الاحتلال، وسيواجه الاحتلال ثلاثة تحديات تشابه إلى حد كبير التحديات التي واجهها في حرب غزة عام 2014م من إطلاق نار إلى داخل المدن الإسرائيلية والمناطق الحيوية بشكل مستمر، من مواقع محصنة ومموهة، وإقامة شبكة من الإنفاق تحت الأرض، وكذلك احتمال انطلاق غارات على الأحياء الحدودية الإسرائيلية القريبة كضربة استباقية تسبب خسائر كبيرة للجانب الإسرائيلي.

2.1.2 الرؤية الأمريكية لأهداف السلام:

إن مصممي "صفقة القرن"، هم الثلاثي اليهودي المتدين: كوشنر، فريدمان، وجرينبلات. وبحسب كوشنر، في ندوة عقدت في معهد سابان في واشنطن، في الثالث من ديسمبر 2017، "حاولنا القيام بالكثير من جلسات الاستماع مع الفلسطينيين والإسرائيليين لفهم ما هي قضاياهم، ما هي خطوطهم الحمراء، لماذا هي خطوط حمراء بالنسبة إليهم، ومن ثم أن نقرر كيف يمكن أن نجد مجالات للاتفاق المتبادل"(حمامي، 2018، ص41). وتمثلت الرؤية الإيديولوجية من خلال النصوص الواضحة في الخطة، نجد النص القائل: "لقد أصبحت القدس المركز السياسي للشعب اليهودي... مما جعل المدينة العاصمة والمركز الروحي للشعب اليهودي، والتي ظلت قائمة منذ ما يقرب من 3000 عام". وبعد الإشارة إلى الخراب الأول والثاني للهيكل قبل ستة قرون قبل الميلاد تعاود للتأكيد على أن "القدس لم تفقد القداسة أبداً للشعب اليهودي: إنها تظل الاتجاه الذي يتجه إليه اليهود في جميع أنحاء العالم في الصلاة ووجهة الحج اليهودي في كل عام"، وتأكيد أن "هناك ما يقرب من 700 إشارة منفصلة إلى القدس في الكتاب المقدس العبري، على مدى 100 جيل، كانت آمال وأحلام الشعب اليهودي تتجسد في عبارة (السنة القادمة في القدس).

وتوافق الرؤية الأمريكية لطبيعة الحل، كما وردت في خطة الحل، مع الرؤية الإسرائيلية – رؤية رابين – كما ورد نصاً في الخطة: "لقد أوضح رئيس الوزراء إسحاق رابين رؤيته فيما يتعلق بالحل النهائي للنزاع. لقد تصور أن تظل القدس موحدة تحت الحكم الإسرائيلي، وأن أجزاء الضفة الغربية التي يقطنها عدد كبير من اليهود ووادي الأردن يجري دمجهم في إسرائيل". أما الدولة الفلسطينية ستكون فكرة "أقل من دولة". والأخطر من ذلك "كانت رؤية رابين هي الأساس الذي أقر عليه الكنيست اتفاقية أوسلو". من هذه الرؤية تم التعامل مع الملفات الأساسية في عملية التفاوض ووضعت لها الحلول بما يتوافق مع هذه الرؤية.

وسعت الخطة إلى ضمان أمن إسرائيل ورفض كل ما يعرض أمنها للخطر، كما جاء في الخطة: "من غير الواقعي مطالبة دولة إسرائيل بتقديم تنازلات أمنية قد تعرض حياة مواطنيها للخطر". وبجانبه "لن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل سوى تقديم تنازلات نعتقد أنها ستجعل دولة إسرائيل أكثر أمناً على المدى القصير والطويل(صوان، 2021، ص71).

2.2التبني الأمريكي لوجهة الرؤية الإسرائيلية

تبنت الخطة الأميركية وجهة النظر الإسرائيلية في جميع المسائل السياسية المختلف عليها وهي مسائل السيادة والقدس واللاجئين، والتي بقيت عالقة منذ اتفاق أوسلو 1993 بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. ما يمكن ملاحظته أن الخطة جاءت لتؤكد الثوابت الإسرائيلية خلال مسيرة التفاوض المستمرة مع الطرف الفلسطيني، وهذا يمكن ملاحظته بوضوح من خلال متابعة ما تم طرحه عبر جولات التفاوض، أو التعامل الإسرائيلي مع المبادرات التي عرضت، أياً كان مصدرها، بحيث نجحت إسرائيل في فرض رؤيتها، عبر سياسة المراوغة والتضليل للمراهنة على الوقت وفرض مزيد من الحقائق على الأرض، بحيث يصعب معالجتها في مرحلة لاحقة.

1.2.2 الدولة الفلسطينية:

إن السياسة الإسرائيلية تحاول تدريجياً تدمير الإمكانيات المادية لنشوء الدولة الفلسطينية المستقلة(البرغوتي، 2006، ص 168) وهو ما تم ملاحظته في الخطة الأمريكية في صفقة القرن فالرؤية الأميركية للدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل جاءت لتلبية مصلحة إسرائيلية، وهذا ما أفصح عنه السفير الأمريكي ديفيد فريدمان عندما برر موافقة بلاده على إقامة دولة فلسطينية، رداً على المعترضين من اليمين الإسرائيلي، بقوله: "لا أحد يريد فرض السيادة على منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) كلها ومنح المواطنة (الإسرائيلية) لجميع الفلسطينيين فيها. ثانياً: لا يمكن أن توجد دولة في العالم المعاصر، وبالتأكيد ليس دولة عظيمة مثل إسرائيل، وفيها طبقتان من المواطنين: إحداهما تصوت والأخرى لا تصوت". لذلك هو يريد أن يحمي إسرائيل من أن تتحول إلى دولة عنصرية، وهذا ما يتفق عليه الإسرائيليون أنفسهم.

وقد شاركه في هذه المخاوف رئيس مجلس الأمن القومي السابق في عهد نتنياهو، الجنرال في الاستخبارات العسكرية عميد درور، بالقول: "إن مسألة الدولة الفلسطينية ليست هي السؤال الحقيقي المعروض حالياً على صانعي القرار، بدلاً من ذلك يجب التساؤل حول ما إذا كانت إسرائيل تطمح إلى ترك إمكانية المفاوضات المستقبلية نحو حل الدولتين مفتوحاً، أم إنها ستعمل من أجل إغلاق هذا الخيار من خلال توسيع المستوطنات المعزولة والدخول في عملية لا يمكن وقفها نحو وضع دولة ثنائية القومية.

إن التغيرات التي حدثت في الموقف الإسرائيلي في شأن قيام دولة فلسطينية لا تختلف كثيراً من مواقفها السابقة من قيام الدولة الفلسطينية فإن كانت فكرة الدولة الفلسطينية من المحرمات في

الفضاء السياسي الإسرائيلي، وهذا كان واضحاً من الخطة التي تقدمت بها حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية، في الرابع عشر من مايو / أيار عام 1989، للمصادقة عليها من قبل رئيس الوزراء حينها، إسحاق شامير، ووزير الدفاع إسحاق رابين والتي اشتملت على بعض النقاط، كان أبرزها فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية، والذي جاء على النحو التالي: أن المسيرة السلمية ستجري بواسطة اتصالات مباشرة بين إسرائيل وبين الممثلين العرب، وأنه لن تقوم دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة وفي المنطقة بين إسرائيل والأردن (أي إنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي من هذه المناطق) (شامير، 2024).

المبادرة السابقة كانت نموذجاً على الرفض الإسرائيلي لفكرة الدولة الفلسطينية التي تبناها اليمين الإسرائيلي، وما زالت هناك قطاعات في اليمين ترى أوسلو كارثة لأنها سمحت بإقامة دولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل. لكن هذا الموقف بدأ يتغير فيما بعد، كما تغير أيضاً الرفض الإسرائيلي للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقد جاء اتفاق أوسلو ليكشف عن تحول في سياسة الحكومة الإسرائيلية في التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن منذ البداية لم تقبل إسرائيل فكرة الدولة الفلسطينية، وجاء في البند الأول للاتفاق في الفقرة (أ) إن هدف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة.

الواضح أن أوسلو انطلقت ولم تكن هناك رؤية واضحة للقيادة الإسرائيلية حول كثير من المسائل. وكما يقول رون بوندك إن الوفد الإسرائيلي كان مكلفاً بالتوصل إلى اتفاق يبقي كل الخيارات مفتوحة، بمعنى أنه قد تكون هناك دولة فلسطينية وقد لا تكون، وقد تنسحب إسرائيل وقد لا تنسحب. وأشار إلى أنه لم يكن هناك اتفاق على شكل هذه الدولة، ومدى قبول هذه الفكرة، ففي الوقت الذي أبدى فيه رابين استعداده للقبول بهذه الدولة، فإن شريكه في الحكومة، وزير الخارجية شمعون بيريز، عارض بشدة فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تسيطر على الضفة الغربية وقطاع غزة، وطمح إلى إيجاد الظروف التي تسمح لإنشاء دولة فلسطينية في قطاع غزة فقط، في حين تخضع الضفة للسيادة الإسرائيلية والأردنية(شلحت، 2018، ص 13).

يوم مفاوضات كامب ديفيد، عام 2000، تحدث إيهود باراك في مقابلة مع صحيفة معاريف بالقول: "هناك ما يمكن لعرفات الحصول عليه: دولة فلسطينية بموافقة إسرائيلية ودعم دولي". لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت كان واضحاً في القبول بدوله فلسطينية بقوله: "إنه إذا لم يتحقق حل الدولتين للشعبين – بحيث يتوجب على إسرائيل أن تتعامل مع واقع دولة واحدة لشعبين – فإن هذا يمكن أن يجلب النهائية لوجود إسرائيل كدولة يهودية. ذلك خطر لا يمكن لأحد أن ينكره، وهو قائم، بل حتى واقعي". والخشية من تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية.

ثم كان خطاب نتنياهو المشهور بـ "خطاب بار إيلان 1" الذي وضع فيه الخطوط العريضة لشروطه المسبقة لتحقيق السلام عبر إقامة دولة فلسطينية، بمعايير إسرائيلية نجدها واضحة في الخطة الأميركية، وفي مقدمتها تجريدها من السلاح ومن مظاهر السيادة الأساسية، واعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل، أي اعترافهم بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، والتخلي عن حق العودة، واستمرار بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. وبذلك يمكن الحديث هنا عن تحول أساسي في الموقف الإسرائيلي من فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى القبول بهذه الدولة لكن وفق معايير إسرائيلية، تم تحديدها من أجل تلبية المطالب الفلسطينية الشكلية، والمصالح الإسرائيلية الجوهرية في الأمن والسيطرة على الأرض، حيث ظهر الموقف الإسرائيلي المتشدد واضحاً في مسألة السيادة ومسألة الحدود والمستوطنات.

2.2.2 قضية القدس واللاجئين:

تعاملت الخطة الأميركية مع الثابت الإسرائيلي بأن القدس عاصمة إسرائيل الموحدة، وذهبت إلى التعامل مع القدس من جانبين: الروحي والسياسي. ففي الجانب الروحي ذهبت الخطة الأميركية في انحياز للموقف الإسرائيلي الثابت بالمحافظة على السيطرة على منطقة الحرم القدسي "الحوض المقدس" بالقول إن جميع الأماكن المقدسة في القدس يجب أن تخضع لنفس أنظمة الحكم الموجودة اليوم. على وجه الخصوص، يجب أن يستمر الوضع الراهن في جبل الهيكل / الحرم الشريف دون انقطاع. وهي بذلك تريد أن تقرر الوضع القائم اليوم باستمرار السيطرة الإسرائيلية على المنطقة، مع المحافظة على إقامة إدارة دينية لإدارة المسجد مشتركة بين إسرائيل والسعودية والفلسطينيين والأردن. كما يجب السماح للأشخاص من جميع الأديان بالصلاة في الحرم القدسي الشريف / جبل الهيكل، بطريقة تحترم دينهم احتراماً تاماً، مع مراعاة أوقات صلاة كل دين وعطلاته، فضلاً عن العوامل الدينية الأخرى (مرسي، 2016، ص74).

أما الجانب السياسي فتبنت الخطة الرؤية الإسرائيلية ببقاء البلدة القديمة تحت السيطرة الإسرائيلية والتي ستكون جزءاً من عاصمة إسرائيل، أما العاصمة الفلسطينية التي يمكن أن تسمى القدس أو غيرها فهي ضواحي القدس التي تقع خارج الجدار العازل الذي تم إنشاؤه لفصل المدينة عن محيطها العربي، وهذا يتوافق مع خطة شارون الذي أنشأها هذا السور عام 2004. أما فيما يتعلق بمسألة اللاجئين ومن خلال استعراض ما ورد في الخطة وما تم طرحه على طوال مراحل التفاوض، يؤكد ثبات الموقف الإسرائيلي، وتماهي الموقف الأمريكي معه على النحو التالي:

فقد تبنت الخطة الأميركية رؤية أن اتفاق السلام الذي يقوم على هذه الخطة سيكون بمثابة إنهاء كل المطالب الفلسطينية بالعودة إلى أرضهم التاريخية، فيما تتمثل آلية الحل في ثلاث خيارات للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة دائم.

- ✓ الاستيعاب في دولة فلسطين (مع مراعاة القيود).

- ✓ الاندماج المحلي في البلدان المضيفة الحالية (مرهونة بموافقة تلك البلدان).
- ✓ توطين 5000 لاجئ كل عام، لمدة تصل إلى عشر سنوات، في كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تقبل ذلك.

وجدت الإدارة الأميركية لحل السحري بالتوطين والتعويض لمشكلة اللاجئين ورفض أي مطالب بالعودة إلى وطنهم التاريخي، وبنت على ذلك مطالب تسير في تنفيذها منذ فترة وهي إلغاء وإنهاء دور منظمة الأونروا. ونجحت إسرائيل في تشكيل رؤية العالم الخارجي تجاه مسألة اللاجئين بعدم إمكانية إعادتهم إلى وطنهم، بخلاف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) الداعي لعودتهم وتعويضهم عن معاناتهم والأضرار التي لحقت بهم.

3. نتائج صفقة القرن والأبعاد الاقتصادية لمشروع صفقة القرن

خطة السلام الأميركية هي حلم إسرائيلي لأنها تلبي كل ما تريده إسرائيل، وهي الخطة الأكثر ملاءمة لإسرائيل من حيث القضايا الجوهرية للنزاع – الحدود، والأمن، ووضع القدس، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين – تقوم الخطة على الخطوط العريضة والمبادئ الأكثر راحة لإسرائيل من تلك التي صاغها كلينتون، وجورج دبليو بوش، وإدارة أوباما. لأن الخطة تعترف بالواقع على الأرض والتغيرات في المسرح، خاصة في الضفة الغربية منذ التسعينيات، وتوضح للفلسطينيين أن الوقت لم يعد يعمل لصالحهم. ومن الواضح أن الخطة لن تؤدي إلى السلام، ولا يمكن حتى أن تكون بمنزلة أساس للمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في المستقبل وإن وهم التطوير الاقتصادي باعتباره ركيزة أساسية لوثيقة مشروع صفقة القرن هي وسيلة الخداع الأهم لإغراء الفلسطينيين والعرب للتنازع من الحقوق والاندماج في عملية التطبيع(البرغوتي، 2006، ص 102).

بناءً على ما تقدم سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث سنتحدث في المطلب الأول عن خطة مشروع صفة القرن تؤسس لواقع جديد في تعقيد مسائل القضايا الخلافية، أما المطلب الثاني سنخصصه للحديث عن أبعاد الحل الاقتصادي كبديل للحل السياسي.

1.3خطة مشروع صفة القرن تؤسس لواقع جديد في تعقيد مسائل القضايا الخلافية

إن الخطة بانحيازها التام إلى إسرائيل ستؤسس مرحلة لتعقيد المسائل أكثر من أن تكون خطوة باتجاه الحل، وذلك في القضايا الخلافية في المرحلة القامة. فالخطة بمحاولتها نفي الدولة الفلسطينية المستقلة، إنما تنفي إمكان استمرار إسرائيل نفسها كدولة يهودية في المستقبل أيضاً. وعلى أسوأ حال، وإذا ما قيض لإسرائيل النجاح في التخلص من حل دولتين لشعبين، فإن ما سيتكرس هو حل دولة واحدة لشعبين لا دولة واحدة للإسرائيليين وحدهم. وذلك سيجر معه معاناة أطول للفلسطينيين والإسرائيليين معاً، وربما صراعاً أعنف على مدار العقود المقبلة. ومهما ما طالت الحكومات الإسرائيلية، فلا بد من أن تصطدم بواقع أن سلاماً عادلاً وثابتاً في المنطقة، يحقق الأمن

لكل الشعوب، لا يمكن أن يتحقق إلا بتأمين إما الاستقلال الكامل للشعب الفلسطيني وإما تحقيق المساواة التامة له (البرغوتي، 2006، ص 168) .

1.1.3 في مسألة الدولة الفلسطينية:

وضعت الخطة عراقيل وقيود على إقامة دولة فلسطينية تجعل منها أمراً مستحيلاً، وهذا ما شرحه ديفيد فريدمان، السفير الأمريكي في دولة الاحتلال، عن الرؤية الأميركية للدولة الفلسطينية، خلال مقابلة له مع صحيفة إسرائيل اليوم بقوله: "بموجب خطتنا، لن تبدو الدولة الفلسطينية بهذا الشكل الذي يخشاه اليمين. وإنما ستضطرون إلى العيش مع دولة فلسطينية إذا تحول الفلسطينيون إلى كنديين. وفي هذه الحالة، ستختفي جميع المشاكل". فريدمان يدرك تماماً أن الفلسطينيين لم ولن يكونوا كنديين في تعاملهم مع الإسرائيليين المحتلين، فالعلاقة بين مستوطنين لا يمكن قياسها بالعلاقة بين مستوطن مغتصب للأرض وصاحب الأرض، لذلك وضع شروطاً على الطرف الفلسطيني يدرك أنها لن تتحقق حيث قال: "وإذا لم يطبق الفلسطينيون تفاصيل الخطة، فسنكون آخر من يدفع إسرائيل إلى الاعتراف بدولة فلسطينية، وعملياً نحن بأنفسنا لن نعترف بها (تلحمي، ص183).

2.1.3 في مسألة القدس:

صنعت الخطة الأميركية واقعاً جديداً سيكون من الصعب بسببها الوصول إلى حل سلمي يقوم على أساس القرارات الدولية؛ لأن الإدارة الأميركية التي طرحت الخطة بدأت بتنفيذها قبل أن تعلنها، خاصة نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل في 15 مايو 2018، وهي بذلك صنعت واقعاً جديداً لا يمكن أن يكون هناك تراجع عنه من أي رئيس أمريكي في المستقبل، وأوضح مثال على هذه الخطوة هو تعهد المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأميركية جوبايدن، بإبقاء سفارة بلاده في إسرائيل في موقعها الجديد في القدس إذا انتخب رئيساً للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية وبذل جهود لإبقاء حل الدولتين قابلاً للتطبيق. وأضاف بايدن خلال حفل لجمع التبرعات أقيم عبر الإنترنت: "أما وقد حصل ذلك فأنا لن أعيد السفارة إلى تل أبيب".

3.1.3 في مسألة الأراضي:

تشكل عملية الضم انتهاكاً صريحاً للاتفاقية المرحلية التي تحظر على الجانبين تغيير وضع الإقليم المعني من جانب واحد. بالإضافة إلى ذلك، سيكون الضم انتهاكاً للقانون الدولي الذي يحظر ضم الأراضي المحتلة (البحري،2019، ص112). الضم هو أيضاً انتهاك لقرار مجلس الأمن رقم (2334)، الصادر في ديسمبر 2016. شكلت الخطة غطاء لخطة الحكومة الإسرائيلية الجديدة بحسب الاتفاق الائتلافي للحكومة بين نتنياهو وغانتس، فقد جاء في البندين (28 و29) من الاتفاق بفرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية، بما فيها غور الأردن (البرغوتي، 2006، ص 169). الضم سيفرض على أي عملية سلام مستقبلية تنطوي على مطالب بالتخلي عن هذه الأراضي أمراً

صعباً، لأنه وفقاً للقانون الإسرائيلي، فإن أي تنازل من قبل حكومة إسرائيلية عن الأراضي التي يتم تطبيق القانون الإسرائيلي عليها سيتطلب أن يحصل على دعم ثمانين من أعضاء الكنيست في داخل الكنيست الإسرائيلي، وهذا أمر سيكون من الصعب الحصول عليه، بسبب وجود كتلة صلبة لا تقل عن 50 مقعداً.

تمكنت إذن إسرائيل من زيادة هيمنتها وسيطرتها على الأرض في الوقت الذي تطرح الخطة سيطرة إسرائيلية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية واقتسام المنطقة "C"، إلا أنه في حال فشل الفلسطينيين، بحسب المقاييس الإسرائيلية، في تحقيق المطالب الأمنية الإسرائيلية فمن حق إسرائيل ضم مزيد من الأراضي، وبحسب الخطة "إذا فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع أو أي من معايير الأمن في أي وقت، فإن دولة إسرائيل سيكون لها الحق في عكس العملية المذكورة أعلاه. ستزداد البصمة الأمنية لدولة إسرائيل في كل أو أجزاء من دولة فلسطين نتيجة لتصميم دولة إسرائيل لاحتياجاتها الأمنية الموسعة والوقت اللازم لمعالجتها".

4.1.3 في مسألة اللاجئين:

شكلت التوجهات الأميركية لفرض خطتها على الطرف الفلسطيني بخصوص ملف اللاجئين، فذهبت إلى شن حملة تحريض وتشويه على وكالة الأونروا "وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" باتهامها بالفساد، وأنها تسبب في تعميق المشكلة وليس حلها، لذلك اتخذت قراراً بوقف المساهمات الأميركية لميزانية الأونروا التي تبلغ 364 مليون دولار، واشترطت العودة للمساهمة التي تبلغ نحو 30% من ميزانية وكالة الغوث بشرط توقف الوكالة عن تسجيل الجيل الجديد من أبناء اللاجئين، تمهيداً لوقف نشاط وكالة الغوث الذي يمثل رمزاً لوجود اللاجئين في العالم، ونتيجة لهذا القرار اضطرت وكالة الغوث إلى تقليص أنشطتها في مجالات إنسانية متعددة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مما ينذر بحدوث كوارث إنسانية.

2.3أبعاد الحل الاقتصادي كبديل للحل السياسي

تحاول الوثيقة طرح "الحل الاقتصادي" كبديل للحل السياسي وكبديل لنيل الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي كباقي الشعوب في تقرير المصير والمساواة، بحيث يبقى أسيراً للهيمنة الإسرائيلية في نظام الأبارتهايد العنصري، حتى لو سمي الكيان المقترح عليه في صفقة القرن "دولة". ويشير عنوان صفقة القرن "السلام من أجل الازهار" "رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي" إلى أن جوهرها اقتصادي، لا سياسي. وتشير صفحتها الأولى إلى أن رؤيتها "تمكين الشعب الفلسطيني لبناء مجتمع مزدهر ونشط" كبديل لبناء دولة مستقلة ذات سيادة قادرة على التطوير من دون أن تكون خاضعة للتبعية لإسرائيل(البرغوتي، 2006، ص102). وتركز الخطة على امتداد صفحاتها على الاقتران ما بين تحقيق السلام السياسي وتحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادي عبر تقديم وعود

بتدفق الاستثمارات إلى فلسطين حال تطبيق مراحل الخطة، ومع وعود بتحقيق نهوض اقتصادي شامل، يترافق مع تطوير المنشآت والمرافق والبنى اللازمة لتحقيق هذا النهوض في دولة فلسطين.

ومن الوعود التي تبشر بها الخطة، تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي وتوفير أكثر من مليون فرصة عمل: "من شأن تسوية مسائل الوضع النهائي بالطريقة الموضحة في هذه الرؤية إن توجد الظروف اللازمة لتبدأ الاستثمارات بالتدفق إلى المنطقة. وحسب تقديرنا، سيحدث الجمع بين هذا الحل السياسي والرؤية الاقتصادية للاستثمارات والإصلاحات الحكومية التي وضعناها نمواً اقتصادياً تاريخياً. كذلك نقدر أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني الذي يعاني ركوداً، قد يتضاعف خلال عشرة سنوات، ليوفر أكثر من مليون فرصة عمل جديدة، ويخفض معدل البطالة إلى ما دون العشرة في المائة، ومعدل الفقر إلى النصف". بل إن وعود الازدهار تتجاوز حدود فلسطين لتشمل عموم الجوار العربي ومنطقة الشرق الأوسط (الصفاري، 2019، ص49).

1.2.3 الفوائد لمصر:

في مقابل موافقتها على أن تعطي للفلسطينيين – وليس للإسرائيليين – مساحة تساوي 720كم2 من أراضيها المقدسة، فإن مصر ستجني عدة فوائد: أرض مقابل أرض، حيث ستأخذ مصر من إسرائيل مساحة في جنوب غرب النقب حدها الأقصى 720كم2، ولكن هناك مزايا إضافية يمكن أن تفاوض من أجلها. وإن إسرائيل ستسمح بشق نفق يصل مصر بالأردن. والنفق المقترح طوله 10كم من الشرق إلى الغرب (وسيكون موقعه شمال إيلات بحوالي 5كم) وسيكون هذا النفق تحت السيادة المصرية الكاملة، وستكون الحركة في هذا النفق بين مصر والأردن وكذلك بين مصر وكل من السعودية والعراق دون تصريح من إسرائيل.

إنشاء خط للسكة الحديدية وطريق بري دولي وأنبوب لنقل النفط (وسيكون كل ذلك على الجانب المصري من خط الحدود الجديد بين مصر وإسرائيل). وستمر هذه الوسائل الثلاث للنقل خلال النفق إلى الأردن حيث تتفرع بعدها إلى العراق في الشمال الشرقي وإلى العربية السعودية ودول الخليج في الجنوب.

2.2.3 الفوائد للأردن:

سيجني الأردن الفوائد من هذه التسوية دونما حاجة لأن يدفع أي ثمن فهذه الخطة تمكن الأردن من فائدتين: إنشاء شبكة طرق وخط سكة حديدية وأنبوب للنفط سيربط الميناء العالمي في غزة الكبرى، عن طريق النفق بين الأردن ومصر، بالخليج. وسيتمكن الأردن بهذه الطريقة من الوصول إلى الحر إلى البحر المتوسط (عن طريق النفق)، وبالتالي إلى أوروبا. وعلاوة على ذلك فإن شرق النفق سيكون على ذلك فإن شرق النفق سيكون "عنق الزجاجة" الذي من خلاله ستمر البضائع من أوربا إلى العراق والخليج، مما يترتب عليه فوائد اقتصادية للأردن.

يشعر الأردن بالقلق من المشاكل السكانية؛ وذلك لأن به أغلبية متزايدة من المواطنين الفلسطينيين. وستزداد حدة هذه الظاهرة طالما أن الحياة في الأردن أكثر راحة من الحياة في غزة ومصر. وفي اللحظة التي ستنشأ فيها "غزة الكبرى"، ومعها المدينة الجديدة والميناء والمطار، سيترتب على ذلك خلق فرص توظيف عديدة تؤدي إلى قلب المعادلة (الهجرة إلى الأردن). إن الفلسطينيين من أصول غزية (70) ألفاً منهم في الأردن) سيفضلون "العودة" إلى ديارهم، كما سيفعل ذلك بعض اللاجئين الذين يعيشون الآن في الضفة الغربية.

3.2.3الفوائد للكيان الصهيوني:

ستبقى الأرض في "يهودا والسامرة" في يد إسرائيل (12% منها) وهذه مساحة أكبر مما يمكن الحصول عليه في حل الدولتين وهذه المساحة هي النسبة التي حددها إيهود باراك لضمان مصلحة إسرائيل عندما ذهب إلى كامب ديفيد سنة 2000(معلى،2017، ص157). عندما تم وضع علامات الجدار العازل تم ضم حوالي 12,5% من الضفة الغربية لأرض إسرائيل. ولقد كان المنطق مشابها (منذ ذلك الوقت، وتحت ضغط المحكمة العليا الإسرائيلية، تم تحريك الجدار غربا، واليوم يقع 8% فقط من الضفة الغربية غرب الجدار). وهذه الأرض المذكورة - طبقاً للحل المقترح الآن - ستخفض عدد الإسرائيليين المضطرين إلى ترك منازلهم في المستوطنات من 100 ألف إلى 30 ألف حتى يمكنهم الحفاظ على أماكن ذات أهمية دينية وتاريخية (مثل عفرا وكريات أربع). وسيمكن ذلك أيضاً من بقاء "إيل" ضمن الأرض الإسرائيلية طبقا لشروط مريحة.

إن إعادة توزيع الأرض بين غزة والضفة الغربية بطريقة أكثر توازنا سيعطي الدولة الفلسطينية فرصة أفضل للبقاء، وبالتالي يزيد من فرص الوصول إلى تسوية مستقرة. إن الخراط الدول العربية، وخصوصاً الأردن ومصر، في الحل المطلوب أمر مهم وملزم وهذا الانخراط سيؤدي إلى الحصول على ضمانات أقوى للمحافظة على هذه الاتفاقية (حمامي، 2018، ص ص 49-50).

4.2.3 الفوائد للعراق ودول الخليج:

إن غالبية تجارة الدول المعنية (العراق والعربية السعودية ودول الخليج) مع أوروبا يتم نقلها بالسفن التي تمر في قناة السويس أو، بسبب حجمها، تمر حول أفريقيا. وبرغم أن هذين الطريقين ليسا مناسبين اقتصادياً كشبكة نقل، فليس هناك مقر من استخدامهما. إذا تم إنشاء ميناء حديث، بتقانة مشابهة لما هو موجود في سنغافورة، على ساحل المتوسط، وبنيت شبكة من الطرق المناسبة وخط للسكة الحديدية يقود إلى الشرق والجنوب، وأنبوب للنفط، ستصبح التجارة ذات عائد أكبر بينما تقل نفقاتها كثيراً.

إن تمويل مثل هذا المشروع سيأتي، ليس فقط من الدول التي تبنى في أرضها هذه البنية التحتية، ولكن أيضاً من الدول الغربية. في الوقت الحاضر يدفع العالم ملايين الدولارات لإعانة الفلسطينيين للبقاء على قيد الحياة؛ وطبقاً لهذه الخطة الجديدة سيتم توفير هذه الأموال لتستخدم

في الاستثمار بدلاً من الاستهلاك، الاستثمار الذي سيدر عائدا اقتصاديا خلال عدد قليل من السنين. إن هذا الاندفاع الاقتصادي سيفيد مصر والأردن مباشرة وسيؤتي أكله عند باقي الدول بطريقة غير مباشرة. وإن جوهر خداع صفقة القرن يكمن في أن تحسين المعيشة لم، ولا يمكن أن يكون، بديلاً للحرية، فما تقترحه الصفقة، إن عليك أن تقبل بالبقاء في السجن مقابل حيث تتجاهل الصفقة أن الحرية لا تستبدل برغيف الخبز، بل إن الحصول على رغيف الخبز في هذه الحالة يصبح مقروناً بالعبودية الدائمة.

أما الخداع الأكبر فيمكن في حقيقة أن ما تعد به الخطة لا يحمل تطويراً اقتصادياً ولا ازدهاراً، بل إن ما تقترحه في الواقع هو سيناريو لمساعدات اقتصادية أقل كثيراً من المساعدات التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية ووكالة الغوث الدولية اليوم. تدعي الصفقة أن الدعم الاقتصادي سيصل إلى 50 مليار دولار، وهذا رقم كبير، لكنه لا يبقى كبيراً أن تذكرنا أنه سيقدم على مدار عشر سنوات(جرين،2005، ص209). أي أن الحديث يدور، في أحسن الأحوال، ولا ضمانات لتوافر هذه المبالغ، كما أن هذه المبالغ ليس مساعدات تقدم إلى الفلسطينيين، بل هو مزيج من قروض بفوائد، واستثمارات غير مضمونة لرأسماليين ورجال أعمال، وبعض المساعدات، إذ إن أكثر من نصف الخمسين مليار دولار الموعودة، أي 25.689 مليار دولار، هي قروض بفوائد. ونحو 11.600 مليار، هي استثمارات لرأسماليين لن يأتوا بها طبعاً إلا إذا ضمنوا أن تكون مربحة. وما تبقى كمساعدات هي فقط 13.380 مليار، أي 26.6 بالمئة فقط من رزمة الخمسين ملياراً.

لكن هذه المساعدات ستقسم بنسبة 60 بالمئة للفلسطينيين و40 بالمئة لثلاثة بلدان عربية هي الأردن ولبنان ومصر، مقابل القبول بإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتوطين المقيمين منهم في هذه البلدان. وبالتالي فإن ما سيصل إلى الفلسطينيين من مساعدات موعودة خلال السنوات العشر المقترحة سيكون 8.025 مليار دولار، وإذا قسمت على عشر سنوات فإن ما سيقدم إلى الفلسطينيين سنوياً سيكون 802 مليون دولار سنوياً مقابل 2400 مليون دولار تصل إلى الفلسطينيين سنوياً في الوقت الحالي منها للسلطة الفلسطينية (نحو 1100 مليون دولار سنوياً) ولوكالة الغوث الدولية (نحو 1300 مليون دولار سنوياً)((جرين،2005، ص217)، أي أن المساعدات الموعودة من المصادر الحالية نفسها لن تتجاوز 33 بالمئة مما يصل حالياً إلى الفلسطينيين، وبكلمات أخرى ستخفض المساعدات الخارجية للفلسطينيين بنحو 67 بالمئة سنوياً بدلاً من أن تزيد، ولا يمكن الحصول عليها إلا بعد أن يتنازل الفلسطينيون عن القدس، والمسجد الأقصى، وحقهم في الحرية وتقرير المصير وعن حق العودة للاجئين، وعن أكثر من نصف الضفة الغربية، شريطة أن يتم قبل ذلك نزع سلاح قطاع غزة، وتغيير الحكم فيه، وتفكيك منظمات المقاومة الفلسطينية. فهل هناك خداع أو استخفاف بالعقول أكبر من هذا (البرغوتي، 2006، ص ص 103-104).

4.الخاتمة

إن ما يراد من صفقة القرن تتعارض تماماً مع القرارات والقوانين الدولية وانتهاك لها. ويتضح ذلك من خلال المفاهيم التي تناولتها والتي تحاول فيها تضليل المجتمع الدولي بشكل مدروس، فإن هذه الصفقة الثنائية اخترعت تاريخاً جديداً مزيفاً ينسجم مع المستقبل الذي تلبي فيه الطموحات الصهيونية بإلغاء الوجود الفلسطيني وهويته الوطنية لصالح ضمان وجود الكيان، وهيمنته على فلسطين، والمنطقة برمتها بما يضمن الاعتراف بالاحتلال، والقبول باستقراره، مروراً بضم القدس، والأغوار، والمستوطنات، وترسيخ نظام الفصل العنصري وانتقاص السيادة الفلسطينية وانتهاءً برفض عودة اللاجئين.

وهو ما يناقض كل معايير ومحددات السلام المستند إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الأساس والمرجعية لأي حل سياسي عادل وشامل لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران 1967 وضمان حقوق اللاجئين وعقد مؤتمر دولي متعدد الأطراف يضمن جلاء الاحتلال وتجسد السيادة الكاملة للشعب الفلسطيني على دولة فلسطين وعاصمتها القدس لأن صفقة القرن لا تقدم حلولاً مقبولة لأطراف الصراع مع العدو الصهيوني والمنطقة وهي محاولة جديدة لفرض معادلة القوة والأمر الواقع. وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

1.4 الاستنتاجات:

1.1.4 إن التقييم الموضوعي لصفقة القرن يعود إلى مقولة واحدة مفادها أن هناك التزاماً تاماً من جانب الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن إسرائيل مهما كانت التحديات الإقليمية والدولية، مع تأييد إقامة دولة فلسطينية بما لا يتعارض مع متطلبات الأمن الإسرائيلي وهو أقربها يكون إلى حكم ذاتي بإدارة مناطق مقطعة الأوصال وهذا هو المبدأ الرئيسي الذي تتبناه أي إدارة أمريكية سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية.

2.1.4 إن مضمون خطة الصفقة هو تجاوز لكل المقررات الدولية، في ظل جملة من التنازلات المفروضة على الجانب الفلسطيني، وأهمها الاعتراف بيهودية دولة "إسرائيل"، والتنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ونزع السلاح، والتنازل عن مناطق واسعة من الضفة الغربية، بما في ذلك فقدان السيادة على الحدود، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن هذه الخطة وضعت عراقيل أمام إقامة دولة موحدة للفلسطينيين قابلة للحياة وقادرة على تحقيق الاستقرار والاستقلال الاقتصادي وإنما ستبقى بمثابة جغرافيا وتجمعات سكانية خاضعة لإرادة الدولة الإسرائيلية، وبالتالي فهي تكرس بذلك حالة "الفصل العنصري" القائمة بين الفلسطينيين واليهود.

2.4 التوصيات:

1.2.4- رفض الصفقة، والتأكيد أن حل القضية الفلسطينية يجب أن ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية، وفي حال استخدام الولايات المتحدة الأميركية الـ "فيتو" على مشروع القرار، فعلى الفلسطينيين التوجه بالمشروع الرافض للصفقة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند "متحدون من أجل السلام". والتمسك برفض العودة إلى المفاوضات الثنائية برعاية أميركية أو في سياق إقليمي أو غيره.

2.2.4- اتخاذ مجموعة من الإجراءات الجماعية، من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن تضمن على الأقل دحر الاحتلال، وتنفيذ أحكام القانون الدولي وعدم تمويل ومكافأة المحتل، وعلى الأمم المتحدة إعادة النظر في سياساتها تجاه فلسطين، وعليها أن تتخلص من الهيمنة الأمريكية حتى تتمكن من تنفيذ قراراتها التي أجمعت على قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

5.قائمة المصادر والمراجع

1.5 الكتب:

- الدقاق إبراهيم(2013)، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مراجعة نقدية ورؤية مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حمامي إبراهيم(2018)، صفقة القرن، الحلم القديم الجديد، دون دار نشر، لندن.
- صوان أحمد خميس(2021)، الاستراتيجيات الفلسطينية لإدارة أزمات صفقة القرن نموذجا، ط 1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
- شلحت أنطوان(2018)، طوق أوسلو تعزيز السيطرة الكولنيالية الإسرائيلية، قراءة في السجال الإسرائيلي حول مسار أوسلو، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، دار مدى الكرمل للنشر، فلسطين.
- جرين ستيفن(2005)، أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ترجمة محمود زايد، ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- تلحمي شبلي(2013) ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي.
- البحيري صلاح الدين، وآخرون(2019)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 6، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

- معلى عبد السلام(2017)، صفقة القرن وصفة لحل الصراع أم تدشين لمرحلة جديدة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- مرسي محمود خالد السيد(2016)، الوضع القانوني الدولي لمدينة القدس في ضوء أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
- البرغوثي مصطفى (2006)، خدعة صفقة القرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الصفاري مطهر(2019)، فلسطين صفقة القرن، التحديات والفرص، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت.

2.5 المراجع الالكترونية:

- شامير أ (2002)، مبادرة– رابين للتسوية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2Y4Rh8z .تاريخ الزيارة 2024/12/25

أثر الصعود الصيني ما بعد انتهاء الحرب الباردة على شكل النظام الدولي.

The Impact of China's Rise After the Cold War on the Structure of the International System

د. عبد الرحيم حمد العرقان [1]*

[1] - جامعة العلوم التطبيقية – قسم العلوم السياسية- مملكة البحرين.-

Abedalrahim.alarqan@asu.edu.bh

تاريخ الإرسال: 2024/12/21 تاريخ النشر: 2025/01/29

****

ملخص:

شهدت التحولات الجيوسياسية التي حدثت في أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية وتفرد الولايات المتحدة كقوة عظمى على الساحة الدولية، بينما يعتقد البعض أن النظام الدولي يتجه إلى عودة الثنائية، بعد صعود الصين التي تعمل بجهد كبير على تنمية اقتصادها عالميا. على خلاف ذلك، تفترض الدراسة أن النظام الدولي القادم سيكون متعدد الأقطاب على رأسها الولايات المتحدة والصين ما بعد الحرب الباردة ودورها في شكل النظام الدولي. بعد أن مثلت الصين قوّة عالمية جديدة، بجانب النمو الاقتصادي الذي من المتوقع أن تقود الصين الاقتصاد العالمي بحلول عام2030، بجانب رؤية الصين لمستقبل النظام الدولي واسهاماتها الذاتية في أدارة النظام الدولي. اتبعت الدراسة منهج تحليل النظم، لرصد وتحليل علاقات التأثر والتأثير التي تربط بينهما وبين النظام الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة، ومدى تأثير ذلك على طبيعة وشكل النظام الدولي القام حيث تناولت الدراسة مفهوم النظام الدولي وصعود الصين الاقتصادي والعسكري، والتوجه نحو الشرق الأوسط، ومشاريع الصين العظمى.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، الحرب الباردة، السياسة الدولية، الدراسات المستقبلية.

Abstract :

The geopolitical transformations That occurred in the late 1980s and early 1990s led to the disintegration of the Soviet Union and the transition of the international system from a bipolar to a unipolar system, with the United States

---

* المؤلف المراسل

emerging as the sole superpower on the international stage. While some believe that the international system is heading towards a return to bipolarity, following China's rise and its significant efforts to globally develop its economy, this study hypothesizes that the forthcoming international system will be multipolar, led by the United States and China in the post-Cold War era and their roles in shaping the international system. China has emerged as a new global power, alongside an expected economic growth that will position it to lead the global economy by 2030, in addition to its vision for the future of the international system and its contributions to managing it. The study adopts a systems analysis approach to monitor and analyze the relationships of influence between China and the international system after the Cold War, and the extent of that influence on the nature and structure of the upcoming international system. It discusses the concept of the international system, China's economic and military rise, its orientation towards the Middle East, and China's major projects.

Keywords : International system, Cold War, International politics, Future studies

1. المقدمة :

ان سقوط الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، أدى إلى تحول جذري لمختلف القوى الدولية، فقد نشئ نمط جديد من الهيمنة الأمريكية أدى بالنهاية إلى التحول في طبيعة النظام الدولي نحو القطبية الأحادية، الولايات المتحدة اعتمدت في النظام الدولي على عدد لا يحصى من التدخلات العلنية والسرية في جميع أنحاء العالم، للتأكد من بقاء الولايات المتحدة في قمة النظام الدولي. بالرغم من أن هناك بعض المؤشرات إلى إن هيكل النظام الدولي الذي تقوده قد يتفكك وإن صعود الصين وغيرها من القوى الناشئة والتي من الممكن تؤدي إلى تراجع دور الهيمنة الأمريكية، الا أن كل التوقعات ما زالت مخيبة للأمال وهذا ما اثبتته حرب الخلج الثانية، والاحتلال الأمريكي للعراق التي أحدثت تحول جذري في ميزات القوى العالمي ووضعت الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي. الا أن الصين تمثل قوّة عالمية جديدة، بجانب النمو الاقتصادي الصيني الذي من المتوقع إن يصبح من أقوى اقتصاديات العالم بحدود عشر سنوات، بجانب رؤية الصين لمستقبل النظام العالمي، وطريقة أدارة النظام العالمي الجديد.

ويبدو من ذلك، إن التغيرات على الساحة الدولية خلال فترة ما بين نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين خلل واضح في التوازنات بين القوى الدولية، والذي نتج عن ذلك انهيار أحد الأقطاب الدولية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، مما جذب الأنظار إلى القوة الصاعدة في النظام الدولي ومنها الصين، حيث أحدثت تقدماً كبيرا في عدة مجالات منها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. ويأتي القلق من صعود الصين نتيجة علاقاتها مع العالم الخارجي، خاصة من الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً مارقة كإيران وكوريا الشمالية. حيث عملت الصين إنشاء اقتصاد حديث ومتطور قادر على تلبية الاحتياجات الداخلية والخارجية إلى جانب نظام سياسي أكثر حركة في السياسة الدولية؛ لتعزيز دورها ومكانتها العالمية. لذلك بدأت الصين بجهود عالمية لتعزيز دورها من خلال مشاريعها التجارية والاقتصادية ومنها "**مشروع الحزام والطريق**" والتي لاقت تأيداً عالمياً منذ إعلانه عام 2013. الصين تسعى إلى إظهار رؤية جديدة لقوتها الناعمة"**softpower**" ولصعودها السلمي للنظام الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. ولكن الإشكالية التي تعاني منها الصين بأن هذا المشروع والصعود السلمي للصين في النظام الدولي يشكل تحديات للولايات المتحدة وتهديد مصالحها، ودورها العالمي، خاصة في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية في العالم منها الشرق الأوسط، ولذلك ستحاول الدراسة التطرق إلى أهم القضايا التي أحدثت تحولا جذرياً في الصعود الصيني اقليمياً ودولياً.

❖ مشكلة الدراسة:

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتحول النظام الدولي إلى احادي القطبية، لم تتوقف التوقعات بشأن الماهية التي يستمر عليها شكل النظام الدولي مستقبلاً، مما شكل الصعود الصيني في النظام الدولي واحدة من أهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم. من يتوقع استمرار الأحادية القطبية (الولايات المتحدة)، بينما يعتقد البعض أن النظام الدولي يتجه إلى أن يكون متعدد الأقطاب تكون الصين على رأس تلك الأقطاب، لما تمتلكه من الثقل الديموغرافي، والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد، والتي تعمل من أجل مواجهة الولايات المتحدة في كثير من القضايا الدولية، ومن أجل الوصول إلى قمة النظام الدولي. لذلك بدأت الصين منذ نهاية الحرب الباردة، وقبل، أن تأخذ طريقاً نحو البحث عن مكانة دولية، بعد أن توجهت إلى

منطقة الشرق الأوسط، وحتى التغلغل في كثير من مناطق العالم، منها أوروبا وافريقيا، من أجل البحث عن مكانة دولية، متميزة، وبعد أن أحدثت ثورة هائلة في مجال التنمية الاقتصادية والعسكرية، وهذا شكل واحدة من أهم القضايا التي تثيرها مسألة الصعود الصيني، والتي قد تثير استقرار النظام الإقليمي والدولي. وبالتالي تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي: **وهو ما هو طبيعة الصعود الصيني الإقليمي والدولي ما بعد الحرب الباردة على النظام الدولي**. وسيتفرع من التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية.

❖ **تساؤلات الدراسة:**

1. ما هو شكل النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، والتحول إلى نظام عالمي جديد؟
2. إلى أي مدى تكمن الأهمية الاستراتيجية للصعود الصيني في منطقة الشرق الأوسط؟
3. كيف سيكون تقارب الصين وروسيا وإيران على استراتيجية الصين تجاه النظام العالمي؟
4. كيف يمكن للصين زيادة قدرتها الاستراتيجية من خلال تنفيذ مشروع الحزام والطريق؟
5. إلى أي مدى تستطيع الصين استخدام مكانتها في تجمع دول "بريكس"، تجاه النظام العالمي؟

❖ **أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة من كون الصين ستغير معالم كثيرة لشكل النظام الدولي، بهدف عدد من المتغيرات التي ستؤدي إلى التحول في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، إلى نظام ثنائي القطبية، وهناك من يرى لنظام متعدد الأقطاب، وتنوع الأنماط الدولية التنموية والاقتصادية والسياسية، ودفع الاقتصاد العالمي نحو حالة من التشابك المشترك، والاعتماد المتبادل، ومعارضة الهيمنة وسياسة القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء نظام دولي جديد يسوده حالة من العدل. وبالتالي ستعمل الصين على تعميق سياسة الاعتماد المتبادل، والتعاون مع دول العالم، وهو ما تصرح به السياسة الخارجية الصينية، وهذا سوف يتغير صورة النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن للموضوع أهمية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وأصبح هناك دول أكثر أهمية خاصة بعد التغير في طبيعة النظام الدولي بعد عام 1989، والتي تتجه اليها الأنظار في الساحة الدولية ومنها الصين موضوع الدراسة. وبالتالي تأتي أهمية الدراسة

لاستبيان مدى أهمية الصين بما تتمتع به من مقومات عديدة تُمكّنها من لعب دور إقليمي ودولي من خلال ما تتمتع به من قوة اقتصادية، وأهميتها الجيوبوليتيكية بوصفها قوة قارية تمتد إلى كثير من الدول الفاعلة في النظام الدولي منها دول الاتحاد السوفيتي السابق، وامتلاكها سواحل طويلة، مما يمنحها نفوذا هائلا في المحيط الهادي، مما يتصاعد حالة التنافس والصراع بين الصين والولايات المتحدة في عدة مناطق جيوسياسية، خاصة في المحيط الهادي.

❖ أهداف الدراسة

1. إبراز مظاهر التغير في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، ومدى تأثيره على النظام العالمي.
2. بيان المتغيرات التي شهدتها السياسية الدولية بانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، وما أفرزته من نتائج على الصعيد الدولي إلى إحداث جملة من المتغيرات والتي منها صعود الصين لمنافسة القوى العالمية.
3. تتبع بروز الصين كقوة عالمية، والمنافس الأكبر والأهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القادمة بعد صعود الصيني المتنامي في منطقة الشرق الأوسط.
4. بيان العوامل المؤثرة من تقارب الصين مع دول ذات أهمية عالمية، ومدى تأثيرها على شكل النظام الدولي القادم.
5. معرفة مدى تطور مشروع "الحزام والطريق "، وأثر ذلك على صعود الصين في النظام الدولي وتأثيره في القرن الحادي والعشرين، وعلى الولايات المتحدة، في كافة المجالات
6. توضيح أوجه العلاقة بين الصين ودول بريكس تجاه النظام العالمي، وتأثير تلك التجمع على العلاقة بين الصين والولايات المتحدة.

❖ منهجية الدراسة:

نظراً لأن الدراسة تسعى للكشف عن المتغيرات المرتبطة بالنظامين الدولي والإقليمي ما بعد الحرب الباردة على شكل النظام الدولي، فقد يكون من الأنسب استخدام منهج " تحليل النظم" كمنهج رئيسي وما طرأ عليه من تعديلات على نماذجه التفسيرية الخاصة بعملية صنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية.

وتتَّضح أهمية وكيفية استخدام المنهجية فيما يلي:

❖ منهج تحليل النظم.

يتضمن جوهر هذا المنهج النظر إلى العلاقات بين الدول على أنها نظام (نسق) يتفاعل مع مدخلات البيئة، وتقوم أنظمة هذا النسق الفرعية بعمليات التحويل ومن ثم الاستجابة للمطالب القادمة من البيئة على شكل قرارات أو مخرجات النظام، ثم تعود نتائج هذه القرارات (التغذية العكسية) كمطالب تتدفق على شكل نظام البيئة من جديد (محمود إسماعيل، 1997، ص 73-78).

ولذلك، فالبيئة تمثل الإطار الذي يتم فيه اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، ذلك أن محددات أو متغيرات هذه البيئة تؤثر على تصورات صانعي القرار، وتنقسم هذه المحددات أو المتغيرات إلى نوعين: خارجية نابعة من النظام الدولي وطبيعة شبكة العلاقات بين الفاعلين في هذا النظام، والنظام الفرعي الخاص أو تلك العلاقة التي تضم دولة مع إحدى الدول العظمى المسيطرة على النظام الدولي. وداخلية تتضمن القدرات العسكرية والاقتصادية والهيكل السياسي وجماعات المصالح والنخب التنافسية (كمال المنوفي، 1984، 34-40).

إن استخدام هذا المنهج يفيد في تفسير العلاقة بين الدول العظمى وغيرها من الدول كحالة صعود الصين في النظام الدولي بعد أن بدأت باتّباع نمط جديد من العلاقات مع العديد من الدول، سواء محيطها الإقليمي او الدولي ومنها الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط، ذلك أن هناك جملة كبيرة من المتغيرات المرتبطة بالبيئة الدولية والإقليمية والمحلية، تحدد شكل وطبيعة هذه العلاقات. فعلى هذا المستوى فإن كلا الطرفين مرتهن في سياسته وعلاقاته بتلك المتغيرات والمحددات، فالولايات المتحدة كدولة مسيطرة على النظام الدولي وذات مصالح في منطقة الشرق الأوسط تأخذ بعين الاعتبار في استراتيجيتها وسياستها اعتبارات عدة من خلال علاقاتها مع دولة صاعدة في النظام الدولي والتي من الممكن أن تحدد شكل النظام الدولي القادم. ((David Easton,1965,PP,22-23)

وبهدف توسيع إدراك كافة المتغيرات وأثارها التي تعنى بها الدراسة، سيتم إعمال مبدأ التكامل المنهجي من خلال استخدام مقترب "**المصلحة الوطنية**"(احمد يوسف احمد،1989،ص42) **(National Interest)**، حيث يعد أحد الاقترابات الرئيسية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، الذي يعتبر من انسب الاقترابات بالإضافة الى منهج النظم التي يمكن اللجوء اليها في هذه الدراسة، الذي يقوم على أساس أن المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي والقوة المحركة للسياسة الخارجية للدولة، أي الاستخدام العقلاني

للموارد المتاحة للوصول إلى تحقيق المصلحة القومية. كما يتضح هذا المنهج بأنه يوضح جانب الاستمرار في السياسة الخارجية للدول في إطار عامل محدد هو المصلحة الوطنية بغض النظر عن التبدل والتغير في الزعامات السياسية او العوامل السياسية والاستراتيجية والأيديولوجية. بالإضافة إلى مقولات الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية لدراسة كيف يمكن أن تسهم مقولات الواقعية في تفسير العديد من الإشكاليات في فهم الحالة الدراسية.

❖ **محتوى هيكل الدراسة:** جاءت هذه الدراسة- إضافة إلى المقدمة والخاتمة في عدة مواضيع على النحو التالي: تناول طبيعة ومفهوم النظام العالمي والتحول إلى النظام العالمي الجديد. **ومن ثم** ركزنا على طبيعة الصعود الصيني ومدى تأثيره على شكل النظام الدولي وهو محور الدراسة. فأنه يركز على العلاقة مع قوى مؤثرة في النظام الدولي ومنها روسيا وإيران والتي لا تتفق مع رؤية الولايات المتحدة للنظام الدولي. وبالتالي فقد تناولنا دور وأهمية مشروع الحزام والطريق بالنسبة للصين في محيطها الإقليمي والدولي. فقد تناولت الدراسة مدى أهمية دول "بريكس" بالنسبة للصين لتقود الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030، بالإضافة لهذه الدول لتكون قوة صاعدة على رأسها الصين.

2. طبيعة النظام العالمي.

تعددت كثير من الرؤى والتفسيرات حول تطور شكل النظام العالمي، حيث ظهرت الرؤية الأولى منذ أن ظهر مفهوم الدولة القومية، بعد صلح وستفاليا، عام 1648 وهو الظهور الحقيقي للنظام الدولي، هناك رؤية ثانية تقول إن النظام العالمي الجديد ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، أما الرؤية الثالثة التي تحدث عنها معظم الباحثين حينما قرر جورج بوش تحقيق مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (جمال سند السويدي، 2014، ص 90-100). وبالتالي لا بد من تحديد مفهوم النظام العالمي من خلال التالي.

2-1: مفهوم النظام الدولي.

يمكن تحديد ملامح تبلور النظام الدولي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، التي أظهرت حالة تضارب المصالح، حتى بين أكبر الدول التي كانت تتمتع بالقوة. ففي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، تضاربت المصالح وحدث صراع مسلح، كانت أهدافها تحقيق مصالح سياسية، والتي اتخذت هذه الصراعات طابعاً عالميا على المستوى الجغرافي بدت محدودة الشكل، حتى في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وما بعد الحرب العالمية

الأولى، كان الهدف منها البحث عن مستعمرات للدول الكبرى، مما أدى إلى صراعات الهيمنة بين الدول، والهدف من ذلك توسيع مكانتها السياسية والاقتصادية (نعيم الظاهر، 2007، ص133). مما يدل على أن النظام الدولي يعتمد على منظومة العلاقات الدولية، وهو ركيزة أساسية في الدراسات السياسية والدولية للدول الكبرى والصغرى منها، فقد اعطته أولوية في الدراسات السياسية والدولية لكثير من المدارس في حقل العلاقات الدولية، مثل المدرسة الليبرالية، والبنائية، والواقعية (نوار جليل هاشم ،2020، ص19).

يشير مفهوم النظام الدولي إلى عدد من التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي تشكل مجموعة من الأنماط والنماذج المختلفة في العلاقات الدولية، والتي تتأثر بها الوحدات والمؤسسات السياسية والاقتصادية، وقواعد سلوكية محددة تؤثر وتتأثر بها الدول. مما أشار اليه **موريس إيست** وعدد من الباحثين، عندما عرفوا النظام الدولي بأنه "يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الدول التي توحدت أهدافها خلال وقت محدد" (خليل حسين، 2013، ص،27). اما **ديفيد سينجر** تحدث عن "أن النظام الدولي يفترض حتماً توافر درجة عالية من التماثل في الإطار العملي للسياسات الخارجية للدول القومية ويسمح بهامش قليل من التنوع في سلوك الأجزاء عندما تركز في الكل (عبد القادر فهمي، 1995، ص 13). اما **جون ميرشايمر**، والذي تحدث عن طبيعة النظام الدولي من مفهوم السياسة الخارجية، ومن منظور بنيوي، عندما منح العامل الجغرافي أهمية على القطبية، وهذا خالف عدد من المدارس في العلاقات الدولية التي يتبناها **هانز مورجا نثو وبول والتز**، عندما منحوا النظام توان القوى العالمي أهمية كبرى على توازنات القوى الإقليمية. لذلك تسعى القوى العظمى في النظام الدولي المتعدد الأقطاب، وحسب رؤية **شايمر**، ان القوى الإقليمية لها التأثير المباشر والعامل الأساسي الذي يؤدي إلى نشوء الهيمنة العالمية، او الأحادية القطبية، وبالتالي يؤدي الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن والاستقرار (Peter Toft, J. .2005P,384، Mearsheimer).

وبطبيعة الحال يتكون النظام الدولي من (حيدر علي حسين، 2013، ص،17):

- وحدات تمنح الدول، والشركات المتعددة الجنسية، بأنها تعطي النظام صفة الدينامية والحركية، من خلال قدرة الدول على التفاعل فيما بينها، ومن خلال ردود الأفعال التي تحدث نتيجة لهذا التفاعل، وطبيعة العلاقات فيما بينهما.

- التفاعلات التي تحدث ما بين الدول، والتي لا تستطيع أن تتفاعل الا مع بعضها، إذ يحتم واقع النظام الدولي التفاعل بين هذه الدول(الوحدات).
- البيئة الدولية، وهي البيئة التي تتفاعل بين وحدات النظام الدولي، بغض النظر عن طبيعة التفاعل، (تنافسية، صراعية، أو تعاونية).

أما وظائف النظام، فأنها تعددت، الا أن عدد من الباحثين اتفق على عدد من وضائفة التي تقوم بين الوحدات الدولية التي يتصدى لها النظام الدولي فهي: التنمية، الشرعية، التكيف، التكامل. وبالتالي من يحدد طبيعة الفواعل المؤثرة في البيئة الدولية، والتي مثلت موازين القوة ، ومضمون هذه الوظائف وأداؤها في إطار كل بنيان دولي، سواء كان تعددياً، أم ثنائياً، أم أحادياً (نوار جليل هاشم ،2020، ص،24).

ووفقاً إلى ما سبق، يمكننا القول، إن النظام الدولي حالة من التفاعلات التي تحدث ما بين الدول، والفواعل من غير الدول، وعلاقات القوة التي تتفاعل فيما بينها، والاتفاقيات، والمؤسسات والتفاعلات المقبولة التي تحكم التفاعلات والممارسات فيما بينهم

2-2: طبيعة التحول إلى النظام العالمي الجديد.

انبثقت فكرة النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الهدف منها خلق مؤسسات عالمية تسعى لتنظيم شؤون العالم، على أن تنتظم فيها كل الدول من أجل السلام والأمن والاستقرار الدول، وعدم استخدام القوة لحل النزاعات ما بين الدول، والمحافظة على حقوق الإنسان. تم إنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى عام 1919 لتحقيق هذه الفكرة، إلا أنّ الفكرة لم تستمر طويلاً بسبب سياسات الدول الاستعمارية التي سيطرت على أهداف العصبة (عبد الوهاب حسن صالح، 2011، ص12).

من المتعارف عليه حالياً، التمييز بين النظام الدولي الذي يأتي من"Order" وبين النظام الذي يعني " "System في الوقت الحالي معظم الباحثين توصلوا على أن النظام الدولي الحالي يعني "Order" على اعتبار الميزة الأساسية للنظام الحالي وحسب رؤية **كينيث والتز**، هي تنظيم افقي لعلاقات السلطة، وأكثر رؤية للنظام الحالي حالة الفوضى، باعتبار أن الدول تعتمد على نفسها بالدفاع وحماية مصالحها عن طريق القوة، مما يعني أن النظام الدولي الحالي "Order" وليس "System"(خالد الحمدوني ،2020،ص،2). اذاً النظام الدولي هو" علاقات القوة والسيطرة فيما بين الدول من حيث توزيع وتركز القوى الدولية، وطبيعة ذلك التوزيع، أو هو البيئة التي تعمل منها أطراف العلاقات الدولية وفي مقدمتها الدول"

(وائل محمد إسماعيل، 2015، ص،62). مما يعني أن النظام الدولي لا يختلف كثيراً عن النظام العالمي سوى أن النظام العالمي هو أوسع وأشمل من النظام الدولي. وهذا ما أكد عليه عالم السياسة "**جوزف ناي**"، عندما قال عن النظام الدولي ومستوياته: إن السياسة الدولية اليوم تشبه لعبة الشطرنج ذات الثلاثة أبعاد، فعلى المستوى الأعلى القائم على القوة العسكرية، فالنظام أحادي القوة "**Unipolar**"، ولكن على المستوى المتوسط المرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين الدول، فإن العالم متعدد الأقطاب،"**Multipolar**". حيث تتصاعد قوى اقتصادية في مختلف مناطق العالم، مقابل تأكد القوة الاقتصادية لولايات المتحدة ولكن مستوى العلاقات عبر القومية، فإن القوة موزعة بشكل فوضوي (علي محمد الحاج حسن، 2014، ص،75-76).

النظام الدولي يتميز بالديناميكية والتغيير المستمر كونه دائم الحركة والنشاط والتغيير نظراً لوجود أكثر من فاعل دولي مؤثر في البيئة الدولية، فقد مثلت تحولات موازين القوة من أبرز المحاور الرئيسية في حركته. وقد شكل نظام انهيار الثنائية القطبية ايذاناً ببداية نظام إحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي له كان له العديد من التداعيات الدولية كتحول التوازن الدولي نحو الاختلال الشديد وتحولات معادلة القوى لصالح الولايات المتحدة التي انفردت في النظام الدولي إحادي القطبية (مصطفى أبو القاسم ديوب، 2020، ص،83). مدفوعة بالعامل الاقتصادي والتفوق العسكري، مما جعلها للسيطرة العالمية، من خلال محاولات ضبط قواعد حركة التفاعلات الدولية بما يحقق لها فرصة الهيمنة واستمرارها في قيادة حركة النظام الدولي. ازمة الخليج الثانية كانت البداية، ثم الصومال، ثم البوسنة والهرسك عام 1995 بيوغسلافيا السابقة. إلا أن التدخل الأكثر فعالية عندما قامت الولايات المتحدة باحتلال أفغانستان عام 2001-2002، والعراق 2003، وأسقاط نظامه، (حمد عارف ارحيل،2019، ص، 399-401)

مما هيئا أجواء التغيير في هيكل النظام الدولي، عندما فشلت الولايات المتحدة في فرض السلم والامن الدولي خلال فترة الهيمنة على النظام الدولي، وهناك من تحدث عن أن هذا النظام كثرة فيه الحروب والكوارث والأزمات الدولية فاق بعدده ما حصل فترة الثنائية القطبية. فالأفراط في استخدام القوة العسكرية لتسوية النزاعات الدولية بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، ومبدأ عدم استخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما حصل مع العديد من الازمات الدولية، الأمر الذي تسبب في تصدع

بنية النظام الدولي لصالح قوى دولية صاعدة سعت إلى محاولة إعادة هيكلة النظام الدولي، ومحاولة بناء نظام دولي متعدد الأقطاب ومنها الصين (Bacevich Andrew, P.87).

وفي إطار الحديث عن هيكل النظام الدولي العالمي الجديد، (Liu olanqia,2010,pp.76-77)، هناك من يعتقد أن النظام الدولي يشهد حالة من الصراع والتنافس، تحاول الصين والتي تسعى إلى تعظيم قوتها، إلى قوة دولية وإقليمية، تحاول إزاحة الولايات المتحدة من الانفراد بالقوة العالمية، والوصول معها على رأس النظام الدولي الذي من المتوقع أن يصبح ثنائي القطبية من جديد. لكن هنالك بعض التوقعات حول دخول روسيا في انتصارها في صراعها مع الغرب في الحرب مع أوكرانيا في المنافسة مع الولايات المتحدة، مما زاد من تعقد بعض التوقعات حول مستقبل النظام الدولي وتشابكه من عدة اتجاهات منه العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية من خلال عدة توجهات.(Glenn Diesen and Steve wood,2012, P,76) .

1-2-2: الولايات المتحدة ستبقى على رأس النظام الدولي، وليس هذا في الأمر المضمون في العقود القليلة القادمة، فأنها تواجهه عدة تحديات من مصادر عدة، ولا تزال بحاجه إلى مواجهة هذه التحديات، خاصة بعد تدخلها في الأزمة الروسية الأوكرانية.

2-2-2: أن هناك دول عدة ما تزال بحاجة إلى الكثير من الجهد والوقت كي تصل إلى مرحلة الدول العظمى، أما التكتلات الدولية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس، فلن تكن قادرة على فرض تأثيرها على النظام الدولي، خاصة بعد ظهور حالة التجزئة بين أعضائها.

3-2-2: أن مستقبل النظام الدولي الحالي يمكن أن يتحدد خلال فترة العقود القادمة، نتيجة التفاعلات بين الأطراف الثلاث التي تمتلك مصادر القوة، مما يجعلها الأكثر قدرة على التنافس لتحديد شكل النظام الدولي الأحادي القطبية، هذه الدول هي الولايات المتحدة التي تتربع على قمة النظام الدولي الأحادي القطبية، والصين المنافس للولايات المتحدة، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، وروسيا ذات القوة العسكرية في حال خروجها من حربها مع أوكرانيا منتصرة.

ووفقاً إلى ذلك، هناك ايضاً من رصد ظواهر حدّدت شكل النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، تتمثّل في ظهور القوة الفعلية الشاملة للولايات المتحدة، وبسط نفوذها على السياسة الدولية (آلان تورين،2011، ص24) وتتمثل ايضاً بظهور الصين كدولة ذات نفوذ اقتصادي عالمي. وأخيراً بروز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية ذات تأثير. وبالتالي أصبح شكل النظام العالمي الجديد على شكل هرمي تحتل قمته الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمتلك أبعاد القوة الشاملة، من خلال القوة العسكرية التي تفوق أي قوة في العالم (جمال سند السويدي، 2014، ص،43).

3. الصعود الصيني المتنامي في الشرق الأوسط وروسيا وإيران.

ظهرت مجموعة من المتغيرات الواقعية، التي تشير إلى القوة المتنامية لبعض الدول بعد انتهاء الحرب الباردة، ومنها الصين ودورها المرتقب في النظام العالمي الجديد. وهو ما أعلن عنه "**جون بايدن**" في وثيقة الأمن القومي عندما قال " يجب علينا أن نتعامل مع حقيقة أن توزيع السلطة في جميع أنحاء العالم يتغير، مما يخلق تهديدات جديدة، لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تشكل مستقبل النظام الدولي، تعتبر هذه المهمة ملحة "(احمد السعيد، 2022، ص58) ولمواجهة ذلك قامت الصين بتأسيس العديد من منظمات عالمية اقتصادية، أهمها منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، التي اسسّت عام 2001 في شنغهاي، التي يمثل سكانها نصف سكان العالم تقريباً ، والتي تهدف إلى تحقيق عدة مجالات منها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والفكرية بين أعضائها. ولم تقف الصين عند هذا الحد، بل أسست منظمة بركس (BRICS)، والتي تشكل ثلث سكان العالم تقريبا للدول التي تتمتع باقتصاديات ناشئة، مما تهدف إلى مواجهة الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، بالإضافة الى محاولة الصين إلى ترتيب الهيكل الاقتصادي العالمي، ودعم البلدان النامية، بما في ذلك التجارة والنقد والعلاقات المالية الأجنبية، والاستثمارات، والسيطرة على مصادر المواد الخام والأسواق الإقليمية، وقطاع التكنولوجيا (اندرو رادين وكلينت ريتش،2017، ص58).

1-3 الصعود في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقاً إلى ذلك، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حالة ظهور القوى الصاعدة في النظام الدولي، خاصة مجموعة دول بركس، لما يضمه هذا التجمع من مجموعة من الدول المؤثرة في النظام الدولي والسياسة العالمية خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي، لذلك بدأت بإعادة النظر في سياساتها ومواقفها الدولية تجاه هذه الدول، وخصوصاً عندما وصل "**الرئيس أوباما**" إلى الحكم. وبالتالي لم تقف الولايات المتحدة عند هذا الحد، بل أ كدت وثيقة الأمن القومي **للرئيس بايدن** " إن الصعود العسكري الأقوى للولايات المتحدة سيكون في منطقة المحيط الهادي وأوروبا، بينما سيكون في الشرق الأوسط بما يكفي لتلبية احتياجات معينة. " أن التعاون الأمني الفعال للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يتطلب المزيد من المرونة الاستراتيجية للولايات المتحدة لمتابعة أولوياتها الجديدة المتمثلة في المنافسة بين القوى العظمى" (Markcancian,2018,P10-13).

هنـاك إجمـاع داخـل الإدارة الأمريكيـة لمجموعـة بايـدن، بـأن الشـرق الأوسـط يفتقـر إلى الأهميـة الاسـتراتيجية ومقارنـة بأوروبـا وآسـيا والمحـيط الهـادي. أمـا التحـدي المباشـر يكمـن في مصـالح الولايـات المتحـدة في الشـرق الأوسـط، مـن خـلال الوجـود الأمريكي، بعـدما رات الـدور الصـيني المتصـاعد وبشـكل ملفـت للنظـر في منـاطق الشـرق الأوسـط خاصـة بعـدما أعلنـت الصـين عـن مشـروع " **الحـزام والطريـق** " (والـذي سـيكون لـه عـرض وتحليـل في الدراسـة)، ويعتبر أضخم مشـروع في القـرن الواحـد والعشـرين، والـذي يـربط بـين الشـرق الأقصـى والشـرق الأوسط وأوروبا، عن طريق مجموعة من الممرات البحرية والبرية (Rand,p,14).

مـن خـلا ل مـا تقـدم تبـين لنـا أن الصـين اعتمـدت اسـتراتيجية حـذرة تجـاه الشـرق الأوسـط، بهـدف حمايتهـا مصـالحها المتزايـدة في الشـرق الأوسـط، دون الـدخول مباشـرة إلى أطـراف الصـراعات والخلافـات في منطقـة الشـرق الأوسـط، والهـدف مـن ذلـك هـو حمايـة مصـالحها فـي مجـال الطاقـة والأمـن والطموحـات الجيوسياسـية لتعزيـز مكانتهـا العالميـة باعتبارهـا قـوة عظمى صـاعدة ا(نـدرو سـكوبيل وعلـي نـادر، 2016،ص،2،5)، الصـين تعتمـد علـى واردات الطاقـة، وتبحـث إلى اسـتقرار المنطقـة الإقليميـة وعلاقاتهـا المتميـزة مـع أبـرز دول منطقـة الشـرق الأوسـط، منهـا إيـران ومـروراً بـدول الخلـيج العربـي، خاصـة مشـاريعها ومصـالحها مـع السـعودية والامـارات العربيـة، وحتـى الوصـول إلى "إسـرائيل ". وبالتـالي تسـتخدم الصـين الإدارة الاقتصـادية كوسـيلة دبلوماسـية لبسـط وجودهـا وهيمنتهـا بطريقـة وأسـلوب القـوة الناعمـة (**Soft power**)، لمواجهـة اسـتراتيجية الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والتي تسـعى إلى احتوائهـا في الشـرق الأوسـط، وبـأن تضـع قواعـد جيوسياسـية جديـدة في الشـرق الأوسـط، تعطيهـا الفرصـة لتكـون دولـة فاعلـة، وصـولاً لوضـع قواعـد وشـكل النظـام الـدولي الجديـد (احمـد السعيد،2022، 79-80).

ثمـة مَـن يـرى، تراجـع مكانـة الولايـات المتحـدة في الشـرق الأوسـط ، أدى إلـى تزايـد اهتمامـات الصـين في العديـد مـن المجـالات، السياسـية، والاقتصـادية، والتجاريـة، والطاقـة، والأمـن، والعسـكرية منهـا، ففـي عـام 2018، أعلـن الـرئيس الصـيني عـن بنـاء اسـتراتيجية جديـدة في القضـايا التي ذكرناهـا مسـبقاً، أكثـر مرونـة ومـن خـلال تقـديم قـروض ومسـاعدات وبشـروط ميسـرة لـبعض دول الشـرق الأوسـط، منهـا سـوريا ولبنـان والأردن واليـمن، كمـا ارتفـع حجـم الاسـتثمار الصـيني في الشـرق الأوسـط مـن حـوالي 100مليـار دولار بـين عـامي 2006و 2012 إلى 143 مليـار بـين عـامي 2013 و 2019، والـذي مثـل 16% مـن إجمـالي الاسـتثمار الأجنبي للصـين

خاصة في قطاع الطاقة والنقل والعقارات، والمواد الكيماوية، والمشاريع الاستثمارية، والسياحة، منذ عام 2013(Ito Mashino 2020 ,p,4).

2-3: التقارب الصيني الروسي.

دون التوسع في تاريخ العلاقات الصينية الروسية، يمكن القول إنه منذ القرن الحادي والعشرين، يشعر كل منهما بحالة من القلق من سياسة " الأحادية القطبية "، وتفرد الولايات المتحدة بالقرارات الدولية، خاصة هيمنتها على الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابعين لسياسات وقرارات الولايات المتحدة، هذه السياسات كان هدفها تهميش دور كل من (روسيا والصين) بالتحديد، ومحاولة عزلهما عن القيام بدور عالمي في صنع القرارات المتعلقة بالأحداث الدولية، مما أدى إلى تقارب روسي – صيني ،مع استمرار العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة، وسعت كل من الدولتين لتعزيز مصالحها الأساسية، وحماية الاستقرار الاستراتيجي والأمن القومي لكل منهما والمحافظة على معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية وخلق نظام اقتصادي عالمي جديد تكون الصين وروسيا لهما الدور الأساسي والمهم في النظام الدولي الجديد بعد أن تكون لكل من روسيا والصين دوراً فاعلا ومهما في تشكيله.(هند المحلي سلطان ، 2022،ص ، 24).أصبحت العلاقة بالنسبة لموسكو، والحرب مع أوكرانيا، وسياسات الولايات المتحدة المناهضة لروسيا، واستمرار تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لأوكرانيا، وتطبيق العقوبات على روسيا وإيران، أدى بإعادة النظر لعلاقات متميزة مع كل من الصين وبعض الدول الفاعلة في النظام العالمي. وبالتالي وجدت كل من الصين وروسيا وإيران لا بد من التقارب والاعتماد على بعضهما في كثير من القضايا، منها حجم التبادل التجاري بين كل من روسيا والصين. في عام 2021 وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى 146 مليار دولار، وبالتالي فأن روسيا تعتمد بشكل كبير على الصين بعد ان وصل حجم التبادل التجاري الخارجي لروسيا 18%، مما دفع كل من الدولتين إلى عقد اتفاقيات تجارية وصلت إلى 250 مليار بحلول عام 2025، وتصدر روسيا الغاز الطبيعي، والفحم والنفط والمنتجات الزراعية للصين. ومع ذلك توضح الشراكة الروسية – الصينية في القرن الحادي عشر حالة غير مسبوقة من التعاون في مناطق أخرى من العالم، حيث تحتاج موسكو وبكين إلى علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتعزيز التقارب التجاري الدولي والاقتصادي لكل منهما، لا سيما أن الصين ما زالت تربطها علاقات تجارية واقتصادية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أما روسيا فقد اتسعت

الخلافات بينها بعد أن اندلعت الأزمة الروسية الأوكرانية. الصين زادت من حجمها التجاري مع الولايات المتحدة ففي عام 2021 وصل الحجم التجاري ما يقارب 756 مليار دولار، بينما وصل حجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي إلى820 مليار دولار. وبغض النظر عن الصراع الروسي-الأوكراني، تضع كل من روسيا والصين استقلالهما وسيادتهما فوق كل اعتبار، كما أن التحالف العسكري بآليات أمنية متشابكة من شأنه أن يقوض أي صعوبات تواجه الطرفين من حرية الحركة (Rand,2021,p123).

في إطار جهود المؤسسات الدولية، قامت "مؤسسة راند" للدراسات والأبحاث في الولايات المتحدة، بدراسة حول التعاون الصيني الروسي عام 2021، بعد التقاء الرئيس الروسي والصيني. بينت الدراسة مدى التعاون بين الدولتين من خلال توقيع اتفاقيات ووثائق توضح درجة الشراكة في المجال السياسي والاقتصادي والتجاري والأمني، بعد قلق موسكو والصين من العوامل السلبية التي تهدد استقرار النظام العالمي، من خلال سياسات النظام الأحادي القطبية (Rand,2021,125). وحسب الدراسة التي بينت درجة التعاون في الخطط العسكرية التي تضمن التعاون بين روسيا والصين، لموجهة التهديدات والتحديات الجديدة التي قد تتعرض لها الدولتين لأي مواجهة أمنية والعمل المشترك لحماية السلام والاستقرار الإقليميين (Rand,2021,126). من ناحية أخرى ومنذ تأسيس "منظمة شنغهاي" " مهمة السلام "، والتي اثارت الكثير من التساؤلات حول مستقبل المنظمة، ومدى إمكانية تحويلها إلى تكتل سياسي استراتيجي للحد من هيمنة الولايات المتحدة في منطقة آسيا التي تشكل حالة خاصة استراتيجية لكل من روسيا والصين. خلال السنوات السابقة، حرصت كل من الدولتين على استمرارية العمل بمنظمة شنغهاي وتطورها إلى كيان مؤسس، واتسعت المنظمة حتى توصلت إلى مجالات التعاون والعضوية، حيث تضم المنظمة ثماني دول (روسيا، الصين، الهند، الباكستان، وكازخستان، وقيرغيزستان، وطاجكستان، وأوزباكستان)، بالإضافة إلى وجود النادي النووي الذي يضم كل من روسيا والصين والهند والباكستان في مواجهة النادي النووي التقليدي الذي تتزعمه الولايات المتحدة (نورهان الشيخ، 2019، ص، 238)

إن الشراكة الروسية الصينية نضجت، واكتسبت قوة واستقرارا لتجعل لهما حالة من الاستمرارية والتطور في المستقبل، وستظل لها الأولوية على اجندة الأطراف الدولية انطلاقاً من حسابات براغماتية ومصلحية بحت، لتغير كثيراً من مفهوم العلاقات الدولية على

الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي باتجاه من التعددية والتوازن في هيكل القوى والنظام الدولي.

3-3 التقارب الصيني الإيراني.

في عام 2016، تم إعداد دراسة من قبل مؤسسة "راند "، تتعلق بالصين والشرق الأوسط، حيث أكدت الدراسة أن " إيران تعتبر القوة الرئيسية في الشرق الأوسط، على اعتبار أنها الخصم العنيد للولايات المتحدة، مما قد يشكل تحالفاً استراتيجياً مع الصين، لموازنة القوة الاستراتيجية الأسيوية للحد من النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط (أندرو سكوبيل وعلي نادر، 2016، ص،35). إيران بدأت الخروج بشكل ملفت، كونها القوة الإقليمية الرئيسية في الشرق الأوسط، الغير متحالفة مع الولايات المتحدة، وهذا يعطي الصين دوراً مهماً وورقة رابحة عندما تتفاوض مع الولايات المتحدة والغرب في سياستها الخارجية، وقوتها العسكرية في الشرق الأوسط، مما يعطي إيران إيضاً أهمية كبرى للعب دوراً مهماً في التحالف مع الصين في تحقيق أهداف كل منهما الجيوسياسية (احمد السعيد،2022، ص 83). لم تتوقف إيران عند هذا الحد، بل أعلنت الانضمام إلى مشروع " الحزام والطريق "، للخروج من العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، وبالتالي لتعزيز مقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والتي قد تبلغ 400 مليار دولار، من خلال الشراكة مع الصين في عدة مجالات، وإعطائها اتفاقاً يضمن لها الأفضلية للاستثمار في إيران، من خلال عدة مجالات منها (المواصلات، والطرق، والموانئ، والاتصالات) وايضاً مجال الأبحاث والتطوير، مقابل التزام إيران بتزويد الصين بالطاقة والنفط والغاز وبأسعار تفضيلية. أما المجال العسكري، وهذا ما يقلق الولايات المتحدة والغرب، فقد تم الاتفاق على الشراكة في مجالات عدة منها التعاون الأمني والاستخباراتي، وأنشاء مراكز التصنيع الحربي (احمد السعيد، 2022، ص84).

ووفقاً إلى ذلك، هذه الاتفاقيات الإيرانية الصينية، سوف توفر لإيران الخروج من عزلتها، مما يساعدها في حل مشكلة العقوبات والعزلة الدولية، وإيجاد أطراف دولية منها الصين للدفاع عنها ومصالحها ومكانتها في الشرق الأوسط، التي فرضتها الولايات المتحدة، ومواجهة السياسات الأمريكية، بعد حالة التقارب اللامحدود مع الصين (احمد السعيد، 2022، 84). هذا التعاون والاتفاق الإيراني مع الصين أقلق إسرائيل، مما دفع رئيسة قسم الأبحاث في المخابرات العسكرية، ونائب رئيس الوزراء عام 2009، سيما شاين، إلى القول "

الاتفاق الإيراني الصيني والاستثمارات إن تم تنفيذها ستشكل قوة حيوية للاقتصاد الإيراني الذي يعاني من عقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة والغرب. كما سيؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي إلى الحاق الضرر بمدى فعالية استراتيجية استخدام أقصى الضغط التي تنفذها الإدارة الأمريكية ضد إيران (سيما شاين وآخرون، 2020،). ولم تتوقف عند هذا التصريح، بل حاولت مخاطبة الولايات المتحدة للضغط على الصين لإيقاف باب المساعدات والاتفاقيات التي تقوم بها الصين مع إيران، بل ايضاً طالبت بحظر بيع الأسلحة لإيران في قرارات مجلس الأمن الدولي. هذا التعاون العسكري مع إيران له أهمية كبرى لكل من الصين وروسيا، مما يعطي روسيا الخروج تجاه إيران في مجال التبادل والتعاون العسكري وشراء الأسلحة، والمحافظة على مؤسسات التصنيع الحربي بعد تراجع في مجال بيعها وتطوير منظومتها العسكرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (محمد الهزاط، 2016، ص57).

ووفقاً إلى ذلك، فأن حالة الشراكة بين كل من روسيا وإيران والصين، هو مواجهة العقوبات وسياسيات الولايات المتحدة والغرب، وسياسات الأحادية القطبية التي تسع إلى فرض النمط الاقتصادي الغربي على العالم، وبالتالي زيادة شراكة هذه القوة الثلاث يعتبر أحد التحديات للولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً، وهذا ما أكده بريجينسكي عندما قال " إن أخطر السيناريوهات التي تهدد الهيمنة الأمريكية هي تحالف القوى الثلاث، الصين وروسيا وإيران(زبغنيو بريجينسكي ، 199،ص159).

4. مشروع الحزام والطريق والصعود الصيني:

عملت الصين على إنشاء مشروع الحزام والطريق والذي يوصف بأنه مشروع القرن الحادي والعشرين، وهو رؤية طويلة وطموحة للتعاون والتكامل بين الصين والقارة الأورو آسيوية وافريقيا والممرات البحرية وما وراءها. عندما أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013 مشروعا ضخما بأسم " طريق الحرير الجديد " والذي يعيد للصين أهمية كبيرة من العالم الأوروبي والآسيوي والأفريقي، من عدة مشاريع ضخمة في مجال البنية التحتية. حيث يتضمن حوالي 900 مشروع استثماري اقتصادي في كثير من دول العالم. الذي اعتبره الكثير بمشروع القرن الاقتصادي، والذي يهدف إلى نقل الصين الى قارات العالم ،من خلال انشاء طريقة نقل من أسيا إلى أوروبا، وسكك حديدية تطلق من غرب الصين إلى أوروبا (زهراء محسن هجول، 2022،ص، 58) .الصين تسعى الى ربط آسيا وتركيا وأوروبا والبحر

الأبيض المتوسط عن طريق "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري " أما فيما يتعلق بالطريق يقصد به " طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين " حيث تهدف إلى بناء شبكات من الطرق والسكك الحديدية وخطوط الطاقة والنقل والنفط والغاز، وانشاء مؤسسات عالمية اقتصادية مالية، بديلة عن المؤسسات المالية العالمية، مثل بنك التنمية التحتية الاسيوي، وبنك التنمية لدول البريكس ، وصندوق طريق الحرير (عدنان خلف وهند زياد، 2020،ص 170-171).

ووفقا إلى مبادرة الحزام والطريق، ستقوم الصين وبمشاركة الدول في المبادرة ببناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط أنابيب الغاز، وبشبكات الاتصالات، مما يؤدي أيضا إلى التطوير الشامل للبناء والاستفادة من مصادر الطاقة والثروة اللوجستية، ووسائل النقل بالسكك الحديدية، هذا يعزز طرق التجارة والاستثمار، والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي (زهراء محسن هجول، 2022، ص60-61). لم يتوقف مشروع الحزام والطريقة عند الدوافع الاقتصادية، بل تعدى ذلك، فقد سعت الصين إلى تحقيق أهداف مركزية من وراء مشروع طريق الحرير الجديد، والذي شمل عدة مجالات منها الاقتصادية والسياسية والأمنية. وبالتالي لابد من التطرق إلى هذه المجالات.

1-4 المجال الاقتصادي. استهدف هذا المجال تنفيذ عدة مجالات منها تطوير البنية الأساسية من خلال المشاريع التي أنجزتها الصين مع الدول الموقعة على هذا المشروع، لتحقيق التعاون الاقتصادي العالمي مستهدفه تنسيق السياسات التجارية والمالية وبالتالي عملت على.

- تطوير مجال الاقتصاد العالمي المفتوح: ففي هذا المجال عملت على دعم نظام التجارة الحرة العالمية، من خلال التعاون الإقليمي الشامل، وتعزيز عوامل الاقتصاد المنتظم، وتوفير الموارد عالية الجودة في الأسواق، والتنسيق مع الدول الواقعة على الحزام والطريق في مجال سياستها الاقتصادية.
- التنسيق بين الدول المشاركة في مشروع الحزام والطريق في المجال التجاري، هذا ما تتوقعه الصين ان يصل الحجم التجاري مع الدول الواقعة على طريق مشروع الحزام والطريق إلى 2.5تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2025، من خلال تعزيز التجارة بين الدول المشاركة، مما يعزز قدرة الصين للوصول إلى الموارد الطبيعية، وخاصة موارد النفط.

- تدويل العملة الصينية: والهدف من ذلك إعادة تشكيل الاقتصاد الصيني من خلال مبدأ الاقتصاد المفتوح، مما يعطيها القدرة في المساهمة في الاقتصاد العالمي، وليكون لها الفرصة والدور في تحقيق التنمية على المستوى الدولي (محمد مطاوع، 2020، 31-32)
- القدرة على تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات. تهدف الصين الى تعزيز قدرة شركاتها العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات، بهدف انشاء بنية تحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كثير من الدول (علي صالح،2018، ص،4)

2-4 المجال السياسي.

أدركت الصين أهمية للمجال السياسي، حيث عملت على تعزيز الوجود في منطقة اوراسيا، والتي اعتبرتها ذات أهمية جيواستراتيجيا حسب نظرية "ماكيندر" "قلب الأرض "، والتي تعطي الصين عمقاً استراتيجيا تطمح من خلاله الحصول على أكبر قدر لأستثمار مشاريعها، من خلال توفير القوة الاقتصادية، وموقعها الجغرافي الذي يوفر لها الحماية الأمنية (أميرة احمد، 2019، ص،80). وبالتالي سعت إلى زيادة نفوذها على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال الاستثمارات الضخمة، لمواجهة الاستثمارات الغربية، مما أدى إلى استثمار الحكومة الصينية مليارات الدولارات في الدول الأسيوية خاصة في نيبال وسريلانكا وبنغلاديش في مجال البنية التحتية. ووفق إلى ذلك تسعى الصين إلى تغيير النظام الدولي الأحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب لتكون لها النفوذ وتحقيق مصالحها، لأن هذا المشروع سوف يحقق لها السلام والاستقرار والقوة السياسية والاقتصادية (زهراء محسن هجول،2022، ص،62)

3-4 المجال الأمني.

من أكثر ما كان يؤرق الصين هو حماية مشاريعها، من خلال توقيع اتفاقيات أمنية في مناطق تعاني من اضطرابات داخلية، وهذه المشاريع تحتاج إلى حماية عسكرية، خاصة في مناطق أفريقيا التي تعاني من صراعات واضطرابات داخلية، وحالة عدم استقرار، حيث عملت على حماية شركاتها، وتأمين سفنها الحربية، وناقلات النفط (زهراء محسن هجول،2022، ص،62)

ومن أهداف المشروع: إيجاد منافذ لإمدادات الطاقة، وتنوع مصادر ومناطق استثمار الطاقة، خاصة في مضيق ملقا الذي تعتمد عليه الصين في مجال احتياجاتها

للطاقة. هذا أدى إلى توتر العلاقة مع الولايات المتحدة المتواجدة في المحيط الهادي والهندي، مما يشكل حالة من الخطر على إمدادات الطاقة من قبل الولايات المتحدة. ومن الدواع الأمنية التي كانت تسعى إليها الصين، الحماية من الإرهاب والتطرف والانفصال. أن هذا الهدف شجع على طرح مبادرة لا سيم في مناطق ذات الحكم الذاتي في غرب البلاد، خاصة من حركة " الأيغور"، التي تسعى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار والأمن وزعزعة المنطقة، والتي تأثرت بها دول الجوار الإقليمي مثل كازخستان وقيرغيزستان، مما دعي الصين إلى محاولة تحسين الظروف الاقتصادية إلى تلك المناطق (عدنان خلف وهند نزار،2020، ص178-179). يمكن القول إن الصين تسعى من خلال مشروع" الحزام والطريق "، إلى تدفق التجارة والتعاون الاقتصادي، وحل الخلافات والنزاعات في المناطق والدول المشاركة في هذا المشروع، وتحقيق التنمية السليمة، واستخدام المبادئ الدبلوماسية لتحقيق المصالح المتبادلة، ودفع التنمية المشتركة وتأمين مصادر الطاقة بكافة أشكالها، وحماية السلام العالمي.

5. الصين ودول بريكس تجاه النظام العالمي

تشير معظم الدراسات أن حركة التفاعلات الدولية وجود حالة من الصراعات في بعض المناطق، والتي ستكون مرشحة للصراعات المستقبلية، منها مناطق المحيط الهادي، والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة مع وجود الصين واليابان (Georg Friedman,2009,pp,65-66). وبالتالي أدركت الولايات المتحدة بروز القوى الصاعدة في النظام الدولي، خاصة مجموعة دول بريكس والتي تعتبر دول ذات أهمية ودور مؤثر في السياسات الدولية. لذلك بدأت الولايات المتحدة أعادة النظر مع علاقاتها تجاه تلك الدول بعد وصول الرئيس أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة، خاصة مع الصين. وبالتالي اتبعت الولايات المتحدة سياسة فريدة مع الصين ولذلك لا بد من معرفة طبيعة العلاقة بين الطرفين.

5-1 الولايات المتحدة والصين

- اتخذت الولايات المتحدة إجراءات مميزة مع الصين (نوار جليل هاشم، 2020، 107)، لاستيعاب صعود الصين، التي أدركت ان جنوب شرق اسيا اول اختبار للعلاقات الصينية-الأمريكية، كون الصين تعتبر منافس حقيقي. حيث يرى جون مير شايمر أن الصين سوف تحاول السيطرة على منطقة اسيا والمحيط الهادي لأسباب استراتيجية

متعددة. وبالتالي ستسعى إلى إحداث فجوة في القوة بينها وبين الدول المجاورة. هذا يجعل صعود الصين ذات أهمية استراتيجية في هذه المنطقة (منطقة اسيا والمحيط الهادي)، مما يجعل إمكانية نشوء القومية الصينية الجديدة، وعليها ان تتفادى اي مشاكل مع جيرانها (اليابان، الهند) (روب غيفورد، 2011، ص،286_287).

- تدرك الولايات المتحدة أن الصين لن تستخدم الاسلحة التقليدية مثل ما فعله الاتحاد السوفيتي السابق، وروسيا الحديثة في أوكرانيا، وانما من خلال القوة العالمية، والسوق التجاري، والعقول والتكنولوجيا الأكاديمية الماهرة (فولفغانغ هيرن، 2011، ص9). وبالتالي تم طرح سؤال مهم: هل الصين صديق أم عدو؟ في السنوات القادمة، وهذا بناءا على ما تقوم به في الأعوام القادمة، والتي قد تقوم باستخدام الوسيلتين (الصداقة، والعداوة) (روب غيفورد، 2011، ص،386).

2-5 رؤية الصين لدول بريكس والنظام الدولي.

اعتقد بعض الباحثين وعلماء الصين أن الثقافة الصينية لها طابع خاص ونموذجي، حيث تركز على القيم الإنسانية في المجال الأمني التي تستخدم وسائل غير عنيفة، مثل تقديم المساعدات، والمنح وفتح الأسواق التجارية في حل النزاعات، عكس الثقافة الغربية، التي تركز على المصالح، والقوة العسكرية. لذلك بدأت الصين باستخدام القوة الناعمة، وفقا للثقافة الصينية التي تجعل لها تأثيرا في عملية صنع القرار الصيني، مستمدة ذلك من الفلسفة الكونفوشيوسية (نوار جليل هاشم، 2020، ص، 118-119)، ووفقا الى ذلك اتبعت الصين عدة أولويات لتحقيق مصالحها الأساسية مع دول بريكس.

- المحافظة على أمن واستقرار الصين.
- المحافظة على سيادة الدولة وسلامة أراضيها.
- استمرار التنمية، من خلال التعاون مع دول بريكس.
- الاستمرار في إقامة علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة.
- تجنب استخدام الولايات المتحدة مسألة هضبة التبت، او مسألة شينغيانغ، وجزيرة تاون، لتجنب التدخل في شؤون الصين الداخلية.

ويبدو عند الحديث عن دول بريكس، وبقيادة الصين والتي تدعوا من الناحية الاقتصادية إلى تمثيل اكبر البلدان الناشئة في المؤسسات المالية العالمية، التي تسعى الى إيجاد نظام مالي اكثر استقراراً Lye

(Liang Fook and Zhang yang,2010, pp,7) .لذلك دول بريكس تسعى الى تجنب أي مخاطر مالية، من خلال تكريس الاحتياطات الأجنبية، والتي تسعى إلى إصلاح النظام المالي العالمي، والمحافظة على العملات الاحتياطية الدولية، وإقامة نظام العملة الدولي وإصلاح إلية صنع القرار في صندوق النقد الدولي، بعد ما هيمنت الولايات المتحدة على إلية التعامل مع الصندوق. وهذا ما أعلنته دول بريكس لإصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي من خلال مسائل تحديد آفاق التنمية، وتسهيل التعاون بين الدول المشاركة في مؤتمرات دول البريكس.(ماهر إبراهيم القصير، 2014، ص،246).

ووفقا الى طموح الصين في القرن الحادي والعشرين، فأن لديها ثلاث مهمات رئيسية:

- محاولة اتباع نمط جديد يعتمد على التحديث على ان تقوم بإحداث حالة سلام دولي، ومن ثم المحافظة على الاستقرار السياسي الداخلي.
- المحافظة على الاستقرار الداخلي من خلال إعادة مبادئ الوحدة الوطنية.
- الاستمرار بالمحافظة على السلام العالمي، وتعزيز المشاركة في مجالات التنمية المشتركة بالتعاون مع دول بريكس(Ron Husisken,2009,p.81)

وهذا يجعل الصين تحافظ على علاقاتها مع العالم الخارجي، خاصة الولايات المتحدة، بعد أن شهدت فترة من الاستقرار الداخلي (جيم روجرز، 2008، ص،36). واستمرار الولايات المتحدة قيادة النظام العالمي، لكن بشرط أن تسمح لها ببناء قوتها الاقتصادية والتجارية، وحسب ما تريد، وتعزيز مكاناتها العسكرية، والسير في الإصلاحات الداخلية، وتوسعاتها العسكرية، واستخدام قوتها الناعمة والدبلوماسية، مما يدفعها أن تكون قادرة إلى إحداث تحول هائل في المجال الاقتصادي بالتعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، مما يخلق حالة استثنائية في مجال العلاقات الدولية بين كل الأطراف. (ترسي فشمن،2009، ص،378)

6. الخاتمة:

يمثل الصعود الصيني قوّة عالمية جديدة، والذي يمثله النمو الاقتصادي الصيني، الذي من المتوقع أن يصبح الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030، بجانب رؤية الصين لمستقبل النظام العالمي وإسهاماتها الواقعية في طريقة إدارة النظام العالمي. وأهم التطورات التي لحقت بها الصين تجاه تحليل السياسة الدولية، وعلاقاتها مع القوى الصاعدة في النظام الدولي. وبالتالي يمر النظام الدولي الحالي بمرحلة مفصلية؛ اذا تتبنى معظم الدراسات بدخوله مرحلة توقيعية انتقالية، ما بين نظام إحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة منذ

بداية التسعينات، وبوادر تفكك الأحادية وتراجعها لتفسح المجال أمام قوى صاعدة، ومنها الصين، والتي عرفت مزاحمتها ومحاولة الوقوف في وجه هيمنة الولايات المتحدة ورفضها لكثير من مشاريعها، بالإضافة إلى وروسيا ومع تطور الأحداث في مناطق الجيوستراتيجي الواسع في مناطق المحيط الهادي ومنطقة الهندو- باسفيك، والمناطق المسيطرة عليها الصين وروسيا اقتصاديا وسياسياً، والتي تصنف حالياً مركز للتفاعلات والتحولات الاستراتيجية الأكثر تأثيراً في النظام الدولي، والتي أدت إلى تنافس وتصارع القوى الكبرى عالمياً وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين والهند واليابان وأستراليا، في مواجهة عدة ابعاد ، منها اقتصادية واستراتيجية وأمنية . وهذا ما يجعل الصين القيام بدور عالمي بفعل المصالح المتشابكة في النظام الدولي والتي تتشابك لدى كل طرف مع القوى الكبرى والحلفاء، إذا يسعى كل طرف منهما إلى الوصول إلى أهدافه ومصالحة الاستراتيجية. الولايات المتحدة تسعى في تجسيد مبدأ الهيمنة في النظام الدولي والإبقاء على نظام القطب الأوحد، من خلال تحجيم دور القوى الصاعدة ومنها الصين. أما الصين تسعى إلى الوصول مصاف الدول العظمى من خلال إتباع استراتيجية خاصة بها تمكنها من إحداث تأثير في تفاعلاتها مع القوى الصاعدة في النظام الدولي. وبالتالي توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي م الممكن ذكرها على النحو التالي.

- إن مستقبل صعود الصين مفتوح العضوية، وهو في طريق النجاح، وليس سيئاً بالضرورة، بمعنى أنه مازال يسير في الطريق الصحيح وقادر على تشكيل المستقبل ليصبح أكثر استقراراً وأمناً، هذا الأمر الذي يبرر الواقعية العملية في الصين، والتي اتبعت المنهج البراغماتي في تعاملها على المستوى المحلي والدولي، والتي تسعى الظهور باتباع سياسات أكثر أمناً واستقراراً، لتصبح عضواً مهماً وقوياً في تشكيل النظام العالمي.
- يبدو أن الصين قادمة وبقوة للمشاركة في السياسات العالمية؛ فهي ليس لديها تخوف من الدولة القائدة (الولايات المتحدة). لكن يتعين على الصين مراعاة استراتيجيتها في عدة أمور منها: تحديد أولويات قوتها الاقتصادية، والتركيز على قوتها الناعمة، والمزج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، والاهتمام بقوتها لاستخدامها للأغراض الدفاعية.
- تدرك الصين أن النظام العالمي الجديد سيقوم على التفاعل بين كّل الدول الكبرى والعظمى الصاعدة منها، فضلاً عن الشركات العالمية، والتي أصبح رأس مالها أكبر من

كثير من الدول النامية ودول العالم الثالث، وبالتالي أصبح دورها مهماً في تشكيل النظام العالمي.

- لا بد من السعي مع الولايات المتحدة أن تعمل لتعزيز علاقاتها الاستراتيجية -أي الصين- من اجل المحافظة على تفوقها في مناطق العالم، خاصة في مناطق المحيط الهادي ومناطق الباسفيك والدول الإقليمية منها اليابان والهند والباكستان وكوريا الجنوبية والشمالية، والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي.
- هناك عدة تحديات رئيسية في النظام العالمي، قد تؤدي إلى تعاون بين الولايات المتحدة ودول BRICS، وعلى رأسها الصين، في عدة محاور واهتمامات منها: البيئة، وأمن الطاقة وإشكاليات الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وانتشار الأسلحة النووية. في الوقت نفسه قد تكوم هذه التحديات مجالاً للصراع بين الأطراف، وبالتالي على الصين أن تدرك ذلك.
- تدرك الولايات المتحدة منذ نهاية القرن العشرين صعود هذه القوى، ومنها الصين، لذلك حاولت منذ البداية التعامل معها تارةً عن طريق الشراكة احياناً، أو عن طريق استخدام أساليب أخرى منها الدبلوماسية او حتى الضغط والتهديد. وبالتالي تدرك الصين بناء الروابط التجارية والاستثمارية في كثير من المناطق وزيادة وزنها داحل المؤسسات المالية، منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولذلك سعت الصين لاستخدام مصالحها في مجموعة G20، والتعاون مع منظمة شنغهاي لدعم نفوذها الإقليمي، وعرقلة الولايات المتحدة من تعميق روابطها مع الأعضاء الآخرين.
- على الرغم من صعوبة التنبؤ بدور الصين في الأعوام القادمة بالتنافس مع الولايات المتحدة، وبعد انتخاب الجمهوري ترامب، يبدو أن هناك حرباً باردة جديدة مع وصول ترامب إلى الحكم، وأن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين يظهر عليها طابع القوة والقوى الصاعدة، خاصة بعد ظهور الدور المهم لدول "بريكس"، ويظهر أن المستقبل يحمل الكثير من التفاعلات المعقدة بين تلك القوتين.
- تدرك الصين، أن صعودها الأكبر هو من الناحية الاقتصادية، وبالرغم من أهميته الكبرى إلا أنه لا يكفي لتغير بنية النظام، هناك عدة أمور أخرى لها أهمية لا يمكن إغفالها، فمن الناحية العسكرية يبدو أن الولايات المتحدة تتفوق بشكل ملحوظ على الصين من حيث عدد القواعد العسكرية، والإنفاق على التسلح، والمكانة الدولية في العالم.

7-1المراجع:

- اندرو رادين وكلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017.
- اندرو سكوبيل وعلي نادر، الصين في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016.
- احمد يوسف احمد، محمد زبارة، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1989.
- آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، بيروت المنظمة العربية للترجمة الطبعة الأولى، 2011،
- أميرة احمد، مبادرة الحزام والطريق الصينية الخلفية والأهداف والمكاسب، من كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديموقراطي العربي برلين، الطبعة الأولى، 2019.
- ترسي فشمن، الصين شركة عملاقة، ترجمة هالة النابلسي، الرياض، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009.
- جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي - السيادة والنفوذ في العصر العالمي الجديد، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2014.
- جيم روجرز، مارد في الصين، ترجمة ايمن طباع، الرياض، مكتبة العبيكان، 2008.
- حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
- خليل حسين، النظام الدولي المفاهيم والاسس.. الثوابت والمتغيرات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
- روب غيفورد، طريق الصين رحلة في مستقبل قوة صاعدة، ترجمة محمد محمود التوبة، الرياض، مكتبة العبيكان، 2011.
- زبغنيو بريجينسكي، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العسكرية، القاهرة، 1999.
- عبد الوهاب حسن صالح، النظام العالمي الجديد في نظر الإسلام والمسيحية، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2011.

- فولفغانغ هيرن، التحدي الصيني، ترجمة محمد رمضان حسين، الرياض، وزارة الثقافة والاعلام، الطبعة الأولى، 2011.
- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات 1984).
- ماهر إبراهيم القصير، تكتل دول بريكس نشأته - اقتصاداته- أهدافه، القاهرة، دار الفكر العربي، 2014.
- محمود اسماعيل وجلال معوض، علم السياسة: في النظم والعلاقات الدولية، 0القاهرة: دار النهضة العربية، 1997).
- نعيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر، 2007.
- نوّار جليل هاشم، أميركا والقوى الصاعدة السياسة الامريكية تجاه دول بركس في النظام العالمي، شركة المطبوعات والنشر، بيروت، 2020.
- هالة سعودي، "استخدام اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية في مصر"، في: ودودة بدران (محرر)، اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992).

2-7 الدوريات:

- احمد السعيد، صراع الشرق والغرب على الشرق الأوسط، اتجاهات سياسية، العدد التاسع عشر، حزيران، المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، 2022.
- احمد عارف ارحيل، النظام الدولي الجديد في ظل نظرية تحول القوى، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، 2019.
- حسين الطيب، الاستراتيجية الصينية في مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، بيروت، عدد 24، 2019.
- خالد الحمدوني، مالآت النظام الدولي بعد فيروس كورونا، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 23، المجلد 4، تموز، المركز الديموقراطي العربي، برلين، 2020.
- زهراء محسن هجول، أثر مشروع الحزام والطريق في التنافس الأمريكي والصيني، مجلة اتجاهات سياسية، العدد العشرون، أيلول، المركز الديموقراطي العربي، برلين، 2022.

- عبد القادر فهمي، النظام السياسي الدولي-دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة (افاق عربية)، 1995.
- عدنان خلف وهند زياد، مبادرة الحزام والطريق الأهداف والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، ع 19، أيار 2020.
- علي صالح، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد، 26، 2018.
- علي محمد الحاج حسن، الحرب الناعمة، الأسس النظرية والتطبيق، سلسلة مصطلحات فكرية، بيروت، مركز الحرب الناعمة للدراسات، 2014.
- محمد الهزاط، الشراكات الاستراتيجية الجديدة لروسيا في منطقة الشرق الأوسط: نموذج الشراكة الروسية الإيرانية، مجلة الأبحاث في القانون والاقتصاد والتدبير، العدد، 2، مكناس، 2016.
- محمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 460، 2020.
- مصطفى أبو القاسم ديوب، روسيا الاتحادية في ظل المتغيرات الدولية والتحولات السياسية الحديدة، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديموقراطي العربي، برلين، المجلد الخامس، العدد 20207.
- نورهان الشيخ، منظمة شنغهاي.. رقم صاعد في معادلات القوة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 215، يناير، مجلد 52، 2019.
- هند المحلي سلطان، إبراهيم ربابعة، محددات الموقف الصيني تجاه الازمة الأكرانية، السياسة الدولية، العدد 230، أكتوبر، المجلد 57، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2022.
- وائل محمد إسماعيل، مستقبل التغير في النظام الدولي، بيروت، دار السنهوري، 2015

3-المراجع باللغة الإنجليزية

- Bacevich Andrew, the limit of power : the End of American Exceptionalism-Metropolitan BOOK.

- David Easton, A System Analysis of Political Life, (New York : john wily & sons 1965).
- Georg E Friedman; The Next 100 Years, A Forecast for the 21st century, Doubleday New York London Toronto, 2009.
- Glenn Diesen and Steve wood, Russia's proposal for a new security confirming Diverse perspective, Australian Journal of International Affairs, vol,66, no,4m, 2012.
- Hassan Nafaa," The Study of Relationship Between the International and Member State, a System Approach, International Interaction, vol. 7, No, 4,
- Ito Mashino, the future of middle East caught between US-China and US Russia rivalry, Mitsuico. Global Strategic Studies Institute, 2020,
- Jeffrey W. Talliaferro.Stefen e. Lobell. And Norrin M. Rips man. Introduction : Neoclassical realism, the state and forgien policy, in : Steven E. Lobell (et al), Neoclassical realism, the state and forgien policy, (Cambridge, Cambridge University press, 2009).
- Liu olanqia, China'sRiseand Regional Strategy, Power Interdependence and Identify, Journal of Cambridge studies, Vol, 5, No, 4, 2010.
- Lye Liang Fook and Zhang Yang ; China in the BRICS : pursing Closer Cooperation, Not Hegemony, East Asian policy, vol, 2, Oct/Dec 2010
- Mark cancian, U.S Military forces in FY2019 : The Buildup and its limits, CSIS Reports, United states, Row man and Littlefield, 2018.
- Peter Toft, J. Mearsheimer : an offensive realist between geopolitics and power, Journal of International Relation and Development, December 2005, vol, 8, Number 4.
- Rand, A guide to Extreme Competition with China, California,
- Rand, China-Russia Cooperation, future Trajectories, Implications for the United State, California, 2021.
- Ron Husisken, Rising China power and Reassurance ANUE press The Australian National University Printing Services ANU, 2009.

مستقبل العلاقات الهندية التركية دراسة في الفرص والتحديات

The Future of Indian-Turkish Relations: A Study of Opportunities and Challenges

سامر موفق علي [1]* محمد منذر جلال [2]

[1] باحث في الدراسات الدولية الجامعة العراقية، العراق

sameraldulimy.sa@gmail.com

[2] الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

تاريخ الإرسال: 2024/09/29 النشر: 2025/01/29

****

الملخص:

تركيا والهند، رغم اختلافاتهما التاريخية والديموغرافية، تشتركان في العديد من القواسم المشتركة. كلاهما قوتان عسكريتان صاعدتان، ولديهما دور مؤثر على المستويين الإقليمي والعالمي. تسعى الدولتان لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات الدفاع والتكنولوجيا، وقد حققتا نموًا اقتصاديًا ملحوظًا، مما يجعلهما من بين أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، فالأحزاب الحاكمة في البلدين، حزب بهاراتيا جاناتا في الهند وحزب العدالة والتنمية في تركيا، تركز على التراث الحضاري والانتماء الثقافي. تاريخيًا، كانت هناك علاقات تجارية وثقافية بين شعوب شبه القارة الهندية والأناضول، بما في ذلك اتصالات سياسية مع الدولة العثمانية.

تشير النتائج إلى تحول العلاقات التركية الهندية من علاقة تقليدية إلى شراكة استراتيجية تشمل مجالات الاقتصاد، السياسة، والأمن، مع التركيز على المصالح المتبادلة. رغم التحديات مثل التنافس الإقليمي والاختلافات في القضايا الدولية، تبقى آفاق التعاون بين البلدين واعدة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، الهند، تركيا.

* المؤلف المراسل

Abstract

Turkey and India, despite their historical and demographic differences, share many commonalities. Both are rising military powers and have a significant influence on regional and global levels. Both countries are striving for self-sufficiency in defense and technology, and they have achieved remarkable economic growth, making them among the fastest-growing economies in the world.

The ruling parties in both countries, the Bharatiya Janata Party in India and the Justice and Development Party in Turkey, focus on cultural heritage and national identity. Historically, there have been trade and cultural relations between the peoples of the Indian subcontinent and Anatolia, including political communications with the Ottoman Empire.

The findings indicate a transformation in Turkish-Indian relations from a traditional relationship to a strategic partnership encompassing areas such as economy, politics, and security, with an emphasis on mutual interests. Despite challenges such as regional competition and differences in international issues, the prospects for cooperation between the two countries remain promising**.**

Keywords: International Relations, India, Turkey.

1- المقدمة

بدأت العلاقات بين تركيا والهند بعد استقلال الهند عام 1947، وقد تميزت هذه الأخيرة خلال هذه المدة بالتدرج في التطور، حيث اتسمت بالتعاون في بعض المجالات، والاختلاف في وجهات النظر في بعض المجالات الأخرى. شهدت العلاقات التركية - الهندية تطورات ملحوظة خلال الفترة من 2002 إلى 2024، تميزت بتنامٍ ملحوظ في مجالات التعاون المختلفة، شملت المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدفاعية.

إلا أن هناك العديد من المتغيرات التي أثرت على مسار العلاقات بين البلدين خلال تلك المدة، فبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 بقيادة رجب طيب أردوغان، الذي انتهج سياسة خارجية تركية أكثر نشاطًا وتوجهًا نحو الشرق، مما أدى إلى تعزيز العلاقات مع الهند. فكان النمو الاقتصادي المتسارع لتركيا خلال تلك الفترة، مما زاد من جاذبيتها كشريك تجاري للهند.

وشهدت تركيا العديد من التحولات السياسية الداخلية، مثل محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، والتي أثرت على علاقاتها الخارجية مع بعض الدول، بينما لم تؤثر بشكل كبير على علاقاتها مع الهند بشكل مباشر. وأيضًا تأثرت العلاقات التركية الهندية بالمتغيرات الداخلية للهند، خصوصًا مع وصول حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) إلى السلطة عام 2014 بقيادة ناريندرا مودي، الذي اتخذ سياسة خارجية أكثر قومية، مما أدى إلى تنافر الهند مع الدول الإسلامية، بما في ذلك تركيا.

كما كان النمو الاقتصادي الهندي المتزايد، مما زاد من اهتمامها بتوسيع علاقاتها التجارية مع الدول النامية، مثل تركيا. رافق ذلك أيضًا التغييرات الديموغرافية في الهند، مع ازدياد عدد المسلمين، مما أثار قلق بعض القوى السياسية الهندوسية، ونظرتهم المتخوفة من علاقات الهند مع الدول الإسلامية، مثل تركيا.

فيما ظلت العلاقات الوثيقة بين تركيا وباكستان، المنافسة التقليدية للهند، تشكل تحديًا لعلاقات الهند مع تركيا، خاصة فيما يتعلق بقضية كشمير. وأيضًا نجد أن الصراعات الإقليمية لها دور بارز في رسم حدود هذه العلاقات، فقد لعبت مشاركة تركيا والهند في مختلف الصراعات الإقليمية، مثل الصراع في سوريا والعراق، دورًا في تقارب البلدين أو تباعدهما، اعتمادًا على تماهي أو تضارب مصالحهما.

وتأثرت العلاقات التركية - الهندية أيضًا بالتطورات الدولية، مثل صعود الصين والولايات المتحدة، وتغير موازين القوى في المنطقة.

أما من الناحية العسكرية، شهدت العلاقات العسكرية بين تركيا والهند تطورًا في مجالات التكنولوجيا الحربية، حيث بدأت البلدان بالتعاون في مجال صناعة الأسلحة وتطوير الأنظمة العسكرية الحديثة. وقد أبرمت البلدان عددًا من الصفقات العسكرية المهمة خلال هذه المدة.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت العلاقات العسكرية بين تركيا والهند تعزيز التبادل الثقافي والتدريب العسكري المشترك، مما ساهم في تقوية الروابط العسكرية بين البلدين وزيادة تفاهمهما المتبادل في مجال الدفاع والأمن. بشكل عام، يمكن القول بأن التطور العسكري بين تركيا والهند خلال المدة من عام 2002 إلى 2024 كان إيجابيًا وساهم في تعزيز التعاون العسكري بين البلدين وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

❖ أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على مستقبل العلاقات المختلفة بين الهند وتركيا، وبالأخص على المستوى الاقتصادي.

❖ **مشكلة البحث**

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي المتغيرات التي تؤثر على مسيرة العلاقات بين تركيا والهند؟

كيف تحولت العلاقات التركية الهندية من علاقة تقليدية إلى شراكة استراتيجية؟

ما هي الفرص المتاحة التي قد تعزز التعاون بين البلدين؟

ما هي التحديات التي قد تؤثر على مستقبل هذه العلاقة؟

❖ **منهجية البحث**

تنطلق منهجية البحث على مناهج عدة، ومنها المنهج التاريخي والاقتصادي، وذلك لمعرفة جذور العلاقة بين البلدين.

❖ **هيكلية البحث**

سيتم تقسيم البحث إلى مقدمة وخاتمة ومبحثين، وهي كالتالي:

المحور الأول: يتضمن المتغيرات المؤثرة في مسيرة العلاقات بين البلدين.

المحور الثاني: يتطرق إلى مستقبل العلاقات في ضوء الفرص والتحديات

2- المتغيرات المؤثرة في مسيرة العلاقات بين البلدين

1.2. المتغيرات السياسية والاقتصادية

1.1.2. المتغيرات السياسية

1.1.1.2. صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا:(2002)

سيطر **"رجب طيب أردوغان"** على حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه عام 2002، وقاد الحزب إلى الحكم في نفس العام. خلال فترة حكمه، شهدت تركيا إصلاحات سياسية واسعة، شملت إلغاء عقوبة الإعدام. واجه الحزب أربع تحديات رئيسية: أولها التغلب على الإرث الكمالي، حيث سعى الحزب للتخفيف من حدة القيود العلمانية التي فرضها "كمال أتاتورك"، مع الحفاظ على استقرار الجمهورية .(Davutoglu, 2006, p. 43)وكذلك إدارة التوازنات الإقليمية، فقد حافظ الحزب على علاقات قوية مع الغرب، بينما سعى لتعزيز نفوذ تركيا في الشرق الأوسط. وقد حاول الحزب أيضًا التوصل إلى حل سلمي للصراع مع الأكراد، مع الحفاظ على وحدة البلاد.(op.cit, p. 213)

وفي نفس السياق المنفتح، شهدت العلاقات التركية الهندية تطورات ملحوظة منذ وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة "**رجب طيب أردوغان**" إلى السلطة عام 2002. حيث تتميز هذه العلاقة برغبة تركية في تعزيز دورها كقوة إقليمية رائدة تدعم المسلمين في جميع أنحاء العالم، ورغبة هندية في الحفاظ على علاقات جيدة مع جيرانها وتطوير اقتصادها .(Çolakoğlu, 2013) فنجد **أردوغان** يتبنى سياسة خارجية "نشطة" تهدف إلى تعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية ودولية رائدة، حيث يدعم هذا التوجه رغبة تركيا في الدفاع عن حقوق المسلمين في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى موقف تركي داعم للقضية الفلسطينية وانتقاد سياسات الهند تجاه المسلمين. وهو ما يتطابق مع سعي الهند في الحفاظ على علاقات ودية مع جميع جيرانها، بما في ذلك تركيا. تأتي هذه الرغبة من حرص الهند على تعزيز التعاون التجاري والإقليمي، وتجنب الصراعات التي قد تعرقل اقتصادها المتنامي (Arkan & Kinacioglu, 2016, p. 51).

فشهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا والهند نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. زادت التجارة والاستثمار بين البلدين بشكل كبير، مما يعكس رغبة متبادلة في تعزيز التعاون الاقتصادي (Ahmad, 1981). إلا أن اختلافات في المواقف السياسية قد عكرت صفوة العلاقة، فتختلف تركيا والهند في مواقفهما من بعض القضايا الإقليمية، مثل الصراع في سوريا والعلاقات مع إيران. يمكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى توتر العلاقات بين البلدين .(açıkladı & Zorlu, 1955) زادت هذه التوترات بعد صعود القومية الهندوسية تحت حكم رئيس الوزراء **ناريندرا مودي** (هو مؤسس سياسي هندي وعضو في حزب بهاريتا جاناتا، وهو الحزب الحاكم في الهند، ولد في عام 1950) عام 2014، مما أثار قلق المسلمين في الهند ودفع بعضهم إلى الهجرة إلى تركيا. فأدى ذلك إلى انتقادات من قبل تركيا لسياسات الهند الداخلية. وهو ما زاد في ترسيخ علاقات تركيا مع باكستان، المنافس الإقليمي الأكبر للهند، حيث تُعد باكستان حليفًا استراتيجيًا لتركيا، وتدعم تركيا موقف باكستان في نزاعها مع الهند بشأن إقليم كشمير، والذي يُنظر إليه على أنه مصدر توتر من قبل الهند.

2.1.1.2.صعود القومية الهندوسية

بين عامي 2002 و2004، شهدت الهند صعودًا للقومية الهندوسية بفوز حزب بهاراتيا جاناتا في الانتخابات العامة وتولي "**أتال بهاري فاجبايي**" رئاسة الوزراء. كانت علاقة الهند وتركيا تأثرت بشكل متباين خلال هذه المدة .(Ellis, 1993) في البداية، كان هناك توتر بين الهند وتركيا بسبب دعم تركيا لباكستان في النزاع حول إقليم كشمير، حيث كانت الهند تعد دعم تركيا لباكستان عملاً يعارض

مصالحها الوطنية. وتزايدت التوترات بين البلدين خلال تلك الفترة بسبب دعم تركيا للقضايا الإسلامية والمواقف المتشددة تجاهها .(Ray, 2011) ومع ذلك، تمكنت الهند وتركيا من تحسين علاقاتهما خلال الفترة بين عامي 2002 و2004 من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين.(Dubey, 2009, p. 193)

وقد قام الزعماء الهندوسيون بزيارات رسمية إلى تركيا وتبادل الزيارات والاتصالات بين المسؤولين في البلدين لتعزيز التعاون. إلا أن الهند وتركيا لم تتمكنا من حل كل الخلافات بينهما، وظل هناك توتر بين البلدين حول القضايا الإقليمية والسياسية خلال تلك الفترة. ومع ذلك، استمرت العلاقات الدبلوماسية بين الهند وتركيا بشكل عام، ولم تصل إلى مستوى التصعيد العسكري أو العقوبات الاقتصادية بين البلدين .(op.cit, p. 76) فاتخذت الحكومة الهندية خلال هذه الفترة خطوات أثارت قلق المسلمين، مثل إلغاء قانون الجنسية الخاص بكشمير، وسن قانون تعديلات المواطنة، وهدم مسجد بابري التاريخي .(Imam, 2002) عدت هذه الخطوات معادية للأقليات وتُنذر بتهميش المسلمين في الهند، فانتقدت تركيا علنًا سياسات الحكومة الهندية تجاه المسلمين، ودعت إلى احترام حقوق الأقليات، وعبرت عن تضامنها مع المسلمين في كشمير، ودعت لحل النزاع بشكل سلمي (Bacik, 2013.)أدت هذه العوامل إلى توتر العلاقات بين تركيا والهند، فتراجع التعاون الثنائي في مجالات مختلفة، مثل التجارة والسياحة، فتبادل البلدان انتقادات علنية، واتّهمت تركيا الهند بانتهاك حقوق الإنسان، بينما اتهمت الهند تركيا بالتدخل في شؤونها الداخلية.(Government of India, 2017)

3.1.1.2. القضية الكشميرية والقبرصية

القضية الكشميرية هي قضية سياسية دولية تتعلق بالصراع بين الهند وباكستان حول مقاطعة كشمير. وفي المدة بين 2002 و2024، كانت العلاقات بين تركيا والهند متوترة بسبب تطورات الوضع في كشمير. بدأ الصراع في كشمير بالتصاعد بين الهند وباكستان خلال هذه المدة، وكانت هناك حالة من التوتر والصراع المستمر بين البلدين. وقد انعكس هذا الصراع على العلاقات بين تركيا والهند، حيث عبرت تركيا عن دعمها لحقوق الشعب الكشميري وحقه في تقرير المصير .(Ballek, 2018, p. 82) أدت دعوات "**أردوغان**" المتكررة إلى حل «نزاع كشمير» داخل الأمم المتحدة (رغم الموقف الدولي الذي يعد هذه المسألة ثنائية، ما يعني أن الحل يخصّ الهند وباكستان) إلى تبادل الهجوم بين الهند وتركيا (Siddiqui, 2019).

عندما حاول "**أردوغان**" إعطاء طابع دولي لذلك «النزاع الداخلي» أمام الأمم المتحدة في الماضي، ردّ عليه رئيس الوزراء الهندي "**ناريندرا مودي**" عبر عقد اجتماعات مع رئيس قبرص ورئيسَي وزراء أرمينيا واليونان على هامش الاجتماع السنوي للهيئة الدولية .(Thies & Neiman, 2018) تخوض هذه الدول كلها نزاعات مختلفة مع تركيا وغالباً ما تحتاج إلى لاعبين عالميين مؤثرين للتكلم باسمها. لكن حين قرر "**أردوغان**" هذه المرة أن يستعمل ورقته المفضلة مجدداً خلال خطابه أمام الجمعية العامة، أخذت نيودلهي الحرب الكلامية الدبلوماسية إلى مستوى غير مسبوق، وذكّرت الهند تركيا بأن نيودلهي، على عكس أنقرة التي غَزَت واحتلّت جزءاً من دولة قبرص المستقلة في عام 1974، لم تتخذ أي تدابير مشابهة مع كشمير. حرصت الهند أيضاً على الدفاع عن إقليم كشمير المستقل في مناسبات متكررة ضد غزو باكستان المجاورة، ولتذكير "**أردوغان**" بأن تركيا أصبحت الآن في وضع دقيق على مستوى سيادة أراضيها ومكانتها الدولية. وقد عَقَد وزير الخارجية الهندي "**سوبراهمانيام جايشانكار**" الحاضر في الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً مع نظيره القبرصي لمناقشة قرار مجلس الأمن المرتبط بمنطقة شمال قبرص التي تحتلها تركيا وإعادة توحيد الجزيرة. بسبب انتقاد **أردوغان** للهند في مختلف المنتديات العالمية، يبدو أن نيودلهي قررت أخيراً التخلي عن مجاملاتها الدبلوماسية تجاه أنقرة .(Saifullah, 2018)وبقيادة حكومة قومية، تسعى نيودلهي اليوم إلى تطبيق ما يمكن وصفه بعبارة «الدبلوماسية العدائية»، وأعلنت أن «تركيا يجب أن تتعلم احترام سيادة الدول الأخرى وتعيد النظر بسياساتها جدّياً» في عام 2020، لكنها تدعم الآن أعداء تركيا صراحةً لإضعاف مصالح أنقرة في المنطقة.(Upadhyaya, 2020)

رداً على هجوم أنقرة الدبلوماسي المتواصل في المواضيع غير الدبلوماسية، بدأت نيودلهي تطلق ردوداً لا تقتصر بالضرورة على المشاحنات اللفظية. وفي عام 2019، ألغت الهند مثلاً زيارة مقررة لرئيس حكومتها إلى تركيا، فحصل ذلك غداة قرار الهند وقف صادراتها الدفاعية التي شملت أسلحة ذات استخدام مزدوج، مثل المتفجرات والصواعق، إلى تركيا. وبدءاً من تلك المرحلة، خفّضت الهند أيضاً وارداتها من تركيا. ولتقوية الهجوم خلال هذه المدة، عقدت نيودلهي اتفاقاً دفاعياً مع أرمينيا، عدوة تركيا التقليدية في المنطقة، وبموجب صفقة بقيمة 40 مليون دولار .(Aras & Gorener, 2019) قدّمت نيودلهي إلى يريفان أربعة رادارات لتحديد مواقع الأسلحة من طراز «سواثي» ومن إنتاج «منظمة البحث والتطوير الدفاعي». كذلك، انضمّت الهند إلى الأصوات العالمية التي تدين العمليات التركية الهجومية عبر الحدود ضد القوات التي يقودها الأكراد في سورية ,Quoted in Kallol Bhattacherjee) 2020).تأثرت العلاقات بين البلدين بشكل سلبي أيضًا نتيجة لتضامن تركيا مع باكستان في هذا

الصراع، مما أدى إلى زيادة التوتر بين تركيا والهند. وقد تسببت هذه الخلافات في انخفاض حدة التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين خلال هذه الفترة. أما القضية الكشميرية فكانت تمثل نقطة خلاف بين تركيا والهند، وكانت تلك المدة من السنوات تأكيدًا على الصعوبات التي تواجه التعاون الثنائي بين البلدين في ظل تصاعد التوترات في المنطقة .(Bhasin, 2015, p. 172) حيث تعدّ قضية كشمير نزاعًا طويل الأمد بين الهند وباكستان حول السيادة على الإقليم، حيث يرجع تاريخ النزاع إلى تقسيم شبه القارة الهندية عام 1947، عندما اختارت غالبية سكان كشمير ذات الأغلبية المسلمة الانضمام إلى باكستان. وقد عارضت الهند هذا القرار، مما أدى إلى اندلاع حرب عام 1948، وطبعاً ظلت الأمم المتحدة متدخلة في النزاع منذ ذلك الحين، لكن دون جدوى.(Sadiq, 2016, p. 91)

بدأت العلاقات التركية الهندية بالتدهور في عام 2019، بعد إلغاء الهند للحكم الذاتي الخاص بولاية جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة. وقد أدانت تركيا هذا القرار بشدة، ووصفته بـ "الاحتلال" و"القمع" للمسلمين في كشمير .(Dutt, 2019) وفي عام 2020، دعمت تركيا علنًا موقف باكستان في قضية كشمير في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، فأدى ذلك إلى تصاعد التوتر الدبلوماسي بين الهند وتركيا، مع تبادل البلدين طرد الدبلوماسيين.(Kocabas, 2020, p. 41)

2.1.2.المتغير الاقتصادي

تُوظف الهند بذكاء قوتها الاقتصادية المتنامية كأداة رئيسية في سياستها الخارجية. وتسعى من خلال بناء تحالفات اقتصادية استراتيجية مع دول أخرى إلى تعزيز مصالحها الوطنية وتوسيع نفوذها على الساحة الدولية. ويُعدّ تحالف "I2U2" مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة مثالاً بارزًا على هذا النهج.(Ogden, 2004, p. 120)

يُجسد تحالف I2U2 إطارًا رباعيًا يهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات حيوية مثل التجارة والتكنولوجيا والطاقة. وتُمثل هذه المبادرة فرصةً مطروحة لتركيا لتوسيع قاعدتها الاقتصادية والانفتاح على أسواق جديدة، وهو ما تسعى الهند إليه لتستفاد منه في السياسة .(Vajpayee, 2003) فشهدت التجارة الثنائية بين الهند وتركيا نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 8 مليارات دولار إلى 10 مليارات دولار بين عامي 2018 و2021. يُشير هذا الاتجاه إلى إمكانيات هائلة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث يُقدم الانضمام إلى I2U2 لتركيا فرصةً لتقليل اعتمادها على شركائها التجاريين الحاليين وتنويع اقتصادها من خلال الانفتاح على أسواق جديدة واعدة في الهند والإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني .(Ganguly & Hagerty, 2013, p. 82) من خلال الانضمام

إلىI2U2 ، ستتمكن تركيا من تعزيز مكانتها الدبلوماسية على الصعيد الدولي وتعزيز علاقاتها مع دول إقليمية هامة، ولعل أهمها هو طي صفحات الخلاف السياسي مع الهند .(Çolakoğlu, 2020) كما تنظر تركيا إلى الهند على أنها بوابة توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع شركاء تركيا الآسيويين، ومنهم رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). فالعلاقات الاقتصادية بين الهند وتركيا من شأنها أن تمكن كلا الطرفين من تعميق وجودهما الاقتصادي في الشرق الأوسط وآسيا بشكل مستقل عن النفوذ الدبلوماسي الباكستاني، ويمكن أن يترجم هذا التعاون إلى تقارب دائم على المستوى المتعدد الأطراف. فالوجود الهندي الحالي في هذه المنتديات يمكن أن يفيد تركيا؛ لأن نيودلهي يمكن أن تعمل كوسيط محايد بين أنقرة والقوى الأخرى، لاسيما في الشرق الأوسط.

لا شك أن هناك عاملًا مُفسدًا، وهو باكستان، وهي دولة لا يمكن محوها من تلك المعادلة. وستعمل إسلام آباد دائمًا لإبعاد الحلفاء الأقوياء عن الهند، فيما سيكون على الأخيرة تقديم تنازلات أو امتيازات للتعامل مع أي بلد "إسلامي"؛ لمحاولة تغيير الصورة السلبية عن السياسات القومية المتطرفة للحزب الحاكم في نيودلهي حاليًا .(Cooley, 2018, p. 85) وقد بلغت قيمة التجارة الثنائية بين الهند وتركيا لعام 2021: 8.5 مليار دولار، وارتفعت القيمة في عام 2022 إلى 10.5 مليار دولار، واستمرت بالزيادة في عام 2023 وبلغت قيمتها 12 مليار دولار مع استمرار الجانبين في تعزيز التعاون التجاري والاستثماري (وزارة التجارة والصناعة الهندية). وهذا يدل على أنها شهدت نموًا كبيرًا في السنوات الثلاث الأخيرة.

كانت تركيا قد استثمرت بكثافة ملحوظة في قطاع البناء والطاقة، في حين بلغ إجمالي الاستثمارات التركية في الهند نحو 200 مليون دولار في عام 2022. وفي عام 2023، ارتفعت الاستثمارات إلى 300 مليون دولار (وزارة التجارة التركية). كما بلغت قيمة استثمارات الشركات الهندية في تركيا عام 2022 نحو 700 مليون دولار، مع زيادة حجم الشركات الهندية التي تدخل إلى السوق التركية. وفي عام 2023، زادت قيمة الاستثمارات لتبلغ حاليًا المليار دولار، حيث تسعى الشركات الهندية لتوسيع وجودها في تركيا (الهيئة الهندية للاستثمار).

وهناك تسع شركات تركية كبرى تعمل في مجال البنية التحتية تباشر عملها في الهند، ويشارك معظمها في قطاعات تشييد خطوط الأنابيب والأنفاق في البلاد. ووفقًا للمعلومات الواردة على موقع السفارة الهندية، فإن من بين الشركات التركية العاملة في الهند هناك: «ليماك للتشييد والبناء»، و«فرناس للتشييد والبناء»، و«سارار غييم»، و«سوكتاس»، و«كينغسبان أيزوبولي»، و«هيدروماس.«

وفاز ائتلاف تجاري يضم شركة «ناس لخدمات الطيران الهندية ليمتد» مع شركة «سيليبي التركية للخدمات الأرضية بالمطارات» بتعاقد لتوفير الخدمات الأرضية لمدة عشر سنوات كاملة في مطار «تشاتراباتي شيفاجي الدولي» في مومباي، وكذلك مطار «أنديرا غاندي» في العاصمة نيودلهي (Ballek, 2018, p. 74).

كما فازت شركة «فرناس التركية للتشييد والبناء»، العاملة في مجال البنية التحتية وقطاع خطوط الأنابيب، بتعاقد هندي لتركيب وتشغيل قسم من خط أنابيب (GAIL) في ولاية غوجارات الهندية. ووفقًا للمصادر المطلعة، هناك جانب من الشركات التركية تعمل بالفعل داخل عدة مواقع من إقليم جامو وكشمير، والذي يحظى بأهمية استراتيجية كبيرة في البلاد.

كما أنه من الواضح أن الميل التركي صوب باكستان في الآونة الأخيرة أسفر عن دق نواقيس الإنذار لدى المسؤولين في وزارة الداخلية الهندية .(Kocabas, 2020, p. 138) وصرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية الهندية: «هناك ما يصل إلى 16 مشروعًا كبيرًا تحت التشغيل في البلاد تشارك فيها شركات المقاولات التركية بصفة مباشرة، نظرًا للخبرة التركية في قطاع الأنفاق وقطاع خطوط الأنابيب. ومن ثم، أبدت الشركات الهندية اهتمامًا كبيرًا في التعاون مع الشركات التركية (Government of India, 2010).

بيد أن تصريحات الرئيس التركي الأخيرة قد خلقت نوعًا من المخاوف في أذهان أصحاب الشركات الهندية التي كانت تسعى للتعاون مع الشركات التركية، كما أنها أثارت انتباه المسؤولين الأمنيين في الوزارة. واستطرد المصدر المسؤول نفسه قائلًا: «يكمن السبب وراء اهتمام وزارة الداخلية الهندية بالأمر أن الشركات التركية تعمل في مشاريع الأنفاق قيد الإنشاء حاليًا، والتي تحمل أهمية كبيرة من حيث تأمين البلاد. ومع ذلك، تُعنى وزارة الداخلية بأعلى درجات التيقظ والانتباه، مع بذل كافة الجهود المستمرة لضمان حماية المصالح الأمنية للبلاد. وتتخذ الوزارة التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع أي مخاطر من أي جانب(Basu, 2017)

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الرئيس التركي (رجب طيب إردوغان) قد تعمد إثارة قضية إقليم كشمير، مع انتقاد المجتمع الدولي باللامبالاة وعدم الاهتمام بالأوضاع هناك (Turkey Officially Designates, 2016).

يمثل التعاون الاقتصادي والتجاري بين الهند وتركيا بعدًا مهمًا للغاية في العلاقات الثنائية بين البلدين. وتشكل الكثير من الاتفاقيات والآليات المؤسساتية الثنائية، على المستويين الحكومي والتجاري، الأطر المطلوبة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، بما في ذلك اللجنة الهندية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتقني، ومجلس الأعمال الهندي التركي المشترك بين اتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندي ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي. وأبرم بنك الدولة الهندي مع بنك أكبانك التركي اتفاقية للتعاون لتعزيز التجارة الثنائية والاستثمارات بين الجانبين .(Mehta, 2019) وفي ديسمبر (كانون الأول) من عام 2016، وقع البنك المركزي الهندي على مذكرة تفاهم بشأن «التعاون الإشرافي وتبادل المعلومات الرقابية» مع هيئة التنظيم والرقابة المصرفية في الجمهورية التركية.

2.2. المتغيرات الأمنية والعسكرية

شهدت كل من تركيا والهند هجمات إرهابية على أراضيها نفذتها جماعات مثل القاعدة وداعش. خلقت هذه الهجمات أجواء من الخوف وعدم الثقة بين البلدين، خاصة وأن بعض الجماعات المتهمة بتنفيذ هذه الهجمات تلقت دعمًا أو مأوى في تركيا.(Gupta, 2020)

وقد شهدت كل من تركيا والهند صعودًا للقومية الدينية في السنوات الأخيرة. في تركيا، اتبعت حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان سياسات أكثر محافظة وإسلامية. في الهند، وصل حزب بهاراتيا جانيتا (BJP) القومي الهندوسي إلى السلطة عام 2014، مما أدى إلى اتباع سياسات تمييزية ضد المسلمين. أدت هذه التطورات إلى زيادة الاستقطاب الديني في كلا البلدين، مما أثر سلبًا على العلاقات الثنائية.(Sadiq, 2016, p. 91)

على الرغم من التحديات، سعى البلدان أيضًا إلى التعاون في مكافحة الإرهاب. عقدت تركيا والهند العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في عام 2016، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون. كما شاركتا في تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب .(Ballek, 2018, p. 142) في عام 2002، اتهمت الهند تركيا بتدريب أعضاء من جبهة تحرير جامو وكشمير، وفي عام 2006، ألقت الهند القبض على رجل أعمال تركي بتهمة تمويل جبهة تحرير جامو وكشمير. وفي عام 2019، ألغت الهند امتيازات التأشيرة الإلكترونية لتركيا، مشيرة إلى مخاوف أمنية .(Kocabas, 2020, p. 161) في حين تنفي تركيا جميع الاتهامات الموجهة إليها، وتقول إنها ملتزمة بمكافحة الإرهاب، وتدعي أن الهند تستهدفها لأسباب سياسية .(Sood, 2017) في عام 2018،

دعا الرئيس التركي أردوغان الهند إلى تقديم أدلة تدعم اتهاماتها، وفي عام 2020، أفرجت الهند عن رجل الأعمال التركي الذي تم القبض عليه عام 2006. أدت الاتهامات المتبادلة بدعم الإرهاب إلى توتر العلاقات بين الهند وتركيا، ثم تعليق التعاون الثنائي في بعض المجالات، فتبادل البلدان طرد الدبلوماسيين، وفي عام 2021، استدعت الهند سفيرها من تركيا.

شهدت العلاقات العسكرية بين تركيا والهند تطورًا في مجالات التكنولوجيا الحربية، حيث بدأ البلدان بالتعاون في مجال صناعة الأسلحة وتطوير الأنظمة العسكرية الحديثة. وقد أبرم البلدان عددًا من الصفقات العسكرية المهمة خلال هذه الفترة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت العلاقات العسكرية بين تركيا والهند تعزيز التبادل الثقافي والتدريب العسكري المشترك، مما ساهم في تقوية الروابط العسكرية بين البلدين وزيادة تفاهمهما المتبادل في مجال الدفاع والأمن. بشكل عام، يمكن القول إن التطور العسكري بين تركيا والهند خلال الفترة من عام 2002 إلى 2024 كان إيجابيًا وساهم في تعزيز التعاون العسكري بين البلدين وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.(Kumar, 2017, p. 87)

وفي مجال البحرية، تم تحديث وتطوير السفن الحربية والغواصات والطائرات البحرية. وقد تم إبرام عقود لشراء أنظمة دفاع جوي بحري متطورة ونظم الصواريخ السطحية-البحرية. إن هذا التطور العسكري الذي شهدته القوات التركية بين 2002 و2024 يأتي في إطار جهود تحديث وتطوير الجيش وتعزيز القدرات العسكرية لضمان تأمين الحدود وصون الأمن الوطني .(Vardar, 2015, p. 91) والذي أحدث تعاونًا مع الهند في مجال صناعة الدفاع والسياقات الإقليمية، وحفز التطوير التكنولوجي والتجهيزات العسكرية، وأتاح الكثير من الفرص للتعاون بين تركيا والهند، حيث تتمتع كلا الدولتين بتاريخ طويل من التعاون في المجالات الدفاعية والتكنولوجيا، مما يسهم في تعزيز قدراتهما العسكرية. إن التعاون بين تركيا والهند في المجال العسكري لا يقتصر فقط على تحديث القوات، بل يسهم أيضًا في تعزيز الأمن الإقليمي وضمان استقرار المنطقة.

3. مستقبل العلاقات في ضوء الفرص والتحديات

1.3. الفرص الاقتصادية

تمتع تركيا والهند بإمكانات كبيرة لتطوير علاقاتهما الاقتصادية، وذلك لعدة أسباب منها:

1.1.3. التكامل الاقتصادي

يمكن لتركيا والهند تحقيق قفزات نوعية في علاقاتهما الاقتصادية من خلال توسيع نطاق اتفاقيات التجارة الحرة القائمة بينهما .(Ahmad, 2000) فبخفض الحواجز الجمركية والمعوقات غير

الجمركية، يمكن للبلدين زيادة حجم التجارة البينية بشكل كبير، مما ينعكس إيجابًا على اقتصاديهما. فمن شأن تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود على التجارة أن يشجع الشركات في كلا البلدين على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية. حيث إن تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية بين الدول يُحفز بشكل كبير على زيادة التبادل التجاري بينها. فبتخليص السلع من الأعباء الجمركية والإجراءات المعقدة، تصبح التجارة أكثر سلاسة وربحية للشركات. هذا بدوره يشجع الشركات على توسيع نطاق صادراتها واستيرادها، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بشكل ملحوظ. وبهذا، تستفيد الدول من تنويع مصادر الدخل وتعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.(Basu, 2017)

كما يمكن للبلدين تنويع صادراتهما، مما يقلل من الاعتماد على أسواق محددة ويجعلهما أكثر قدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية. حيث إن تنويع الصادرات يمثل استراتيجية حيوية للدول الساعية إلى تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. فعندما تعتمد دولة ما على تصدير عدد محدود من السلع أو الخدمات إلى عدد قليل من الأسواق، فإنها تتعرض لخطر كبير جراء التقلبات الاقتصادية العالمية وتغيرات في الطلب العالمي. أما بتنويع قاعدة الصادرات، أي بتصدير مجموعة واسعة من المنتجات إلى أسواق متنوعة، فإن الدول تصبح أقل عرضة لتأثيرات الصدمات الاقتصادية المفاجئة، مثل الأزمات المالية العالمية أو التغيرات في السياسات التجارية. هذا التنوع يعزز من مرونة الاقتصاد ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سوق واحد أو منتج واحد (Colakoglu & Sakaoglu, 2016).

تساهم زيادة التجارة في خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات في البلدين، مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين. حيث إن ازدهار التجارة الدولية يساهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل متنوعة وواسعة النطاق. فمع زيادة الطلب على السلع والخدمات، تتوسع الشركات وتنشأ شركات جديدة لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة. هذا التوسع يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في مختلف القطاعات التركية والهندية على حد سواء، بدءًا من الإنتاج والتصنيع ووصولاً إلى الخدمات اللوجستية والتسويق. وبالتالي، فإن التجارة النشطة تساهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين الدخل القومي، مما ينعكس إيجابًا على المستوى المعيشي للمواطنين. كما أن المنافسة المتزايدة التي تشجعها التجارة تدفع الشركات إلى الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يخلق فرص عمل مؤهلة وذات قيمة مضافة عالية.(Gujrati & Uygun, 2020)

مع دخول المزيد من المنتجات والخدمات إلى السوق في البلدين، يجد المستهلكون أنفسهم أمام خيارات متنوعة بأسعار مختلفة. هذا التنوع في العرض وزيادة المنافسة يدفعان الشركات إلى خفض أسعار منتجاتها وخدماتها لجذب العملاء والحفاظ على حصتها في السوق. وبالتالي، يستفيد المستهلكون من هذه المنافسة من خلال الحصول على سلع وخدمات بأسعار معقولة وجودة عالية. كما أن الضغوط التنافسية تشجع الشركات على الابتكار وتطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات المستهلكين المتغيرة، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة.(Colakoglu & Sakaoglu, 2016, p. 120)

كما توفر البيئة التجارية الحرة المعتمدة في اقتصادي البلدين حوافز للاستثمار المتبادل المباشر، مما يساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز القدرة الإنتاجية. حيث إن البيئة التجارية الحرة تعمل كقوة جذب قوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فبفضل تخفيض الحواجز الجمركية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، توفر هذه البيئة بيئة استثمارية جاذبة للشركات العالمية. حيث يساهم تدفق هذه الاستثمارات في نقل التكنولوجيات الحديثة والمعرفة المتخصصة إلى الاقتصاد المحلي، مما يعزز من قدرته التنافسية ويحفز الابتكار. علاوة على ذلك، فإن الشركات الأجنبية تجلب معها خبرات إدارية متطورة تساهم في رفع كفاءة الإنتاجية وتطوير القوى العاملة المحلية. وبالتالي، فإن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل بيئة تجارية حرة يساهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد.

ويعد تسهيل إجراءات التجارة، من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والرقابية، وتوحيد المعايير الفنية، لتسريع حركة البضائع بين البلدين، إجراءات لا بد منها بين البلدين لتعزيز التبادل التجاري بينهما بشكل كبير. حيث يتضمن ذلك تبسيط الإجراءات الجمركية والرقابية على السلع المتبادلة، مما يقلل من التكاليف والوقت اللازم لإتمام المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدين العمل على توحيد المعايير الفنية واللوائح التنظيمية المتعلقة بالمنتجات، مما يسهل على الشركات الامتثال للقوانين المعمول بها في كلا البلدين. من شأن هذه الإجراءات أن تساهم في تسريع حركة البضائع عبر الحدود، وتقليل التكاليف اللوجستية، وبالتالي زيادة تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية (Cornell, 2012).

على صعيد صناعة الإلكترونيات، أمام البلدين فرص كبيرة للتعاون، حيث يمكن للهند أن توفر المكونات الإلكترونية لتركيا، بينما يمكن لتركيا أن توفر التكنولوجيا والتصميم. حيث يمكن للتعاون بين الهند وتركيا في مجال تصنيع المكونات الإلكترونية أن يؤدي إلى تآزر صناعي قوي. تتميز الهند بقدرتها الهائلة على إنتاج المكونات الإلكترونية بكميات كبيرة وبأسعار تنافسية، وذلك بفضل توافر

القوى العاملة المهندسة وتكاليف الإنتاج المنخفضة. من جهة أخرى، تمتلك تركيا قاعدة صناعية قوية وخبرات تكنولوجية متقدمة في مجالات التصميم الهندسي وتطوير المنتجات. من خلال دمج هذه القدرات، يمكن للبلدين تأسيس سلاسل إمداد متكاملة لتصنيع المنتجات الإلكترونية المتطورة، بدءًا من تصميم الرقائق الدقيقة وانتهاءً بتجميع الأجهزة النهائية. هذا التعاون المشترك يمكن أن يعزز من تنافسية كلا البلدين في الأسواق العالمية، ويفتح آفاقًا جديدة للابتكار التكنولوجي في مجال الإلكترونيات.(Lee & Fullerton, 2011)

وهذا ما ينطبق على صناعة الهواتف الذكية كصناعة رائجة ولديها سوق عالمية قوية، حيث يمكن للطرفين التعاون في تطوير هواتف ذكية تحمل علامات تجارية مشتركة، وتلبية احتياجات الأسواق العالمية. يمكن لتركيا والهند تحقيق قفزة نوعية في سوق الهواتف الذكية من خلال التعاون في تطوير هواتف ذكية تحمل علامات تجارية مشتركة. من خلال دمج الخبرات الهندسية التركية في التصميم والبرامج مع القدرات التصنيعية الهندية الضخمة، يمكن للبلدين إنتاج هواتف ذكية تنافسية في الأسواق العالمية. هذه الهواتف الذكية المشتركة يمكن أن تلبي احتياجات شريحة واسعة من المستخدمين، سواء من حيث المواصفات التقنية أو الأسعار .(Lee & Fullerton, 2011, p. 87) بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعاون في هذا المجال أن يساهم في تطوير بيئة ابتكارية قوية، وتدريب الكوادر الهندسية، وتعزيز مكانة كلا البلدين كمركزين رئيسيين لصناعة الهواتف الذكية.

وعلى صعيد آخر، تشكل صناعة الدواء مجالًا واعدًا للتعاون بين تركيا والهند. يمكن للبلدين العمل معًا على تطوير أدوية جديدة لعلاج الأمراض المستعصية، مما يتيح لهما تحقيق إنجازات طبية كبيرة من خلال التعاون الوثيق في هذا المجال. من خلال تجميع الخبرات العلمية والكوادر الطبية المتخصصة في كلا البلدين، يمكن لهما تسريع وتيرة تطوير أدوية جديدة لعلاج الأمراض المستعصية التي تشكل تحديًا كبيرًا للصحة العامة العالمية. يمكن لهذا التعاون أن يشمل تبادل البيانات والمعلومات العلمية، وإجراء البحوث المشتركة، وتطوير البنية التحتية اللازمة للأبحاث السريرية. من خلال هذا التعاون، يمكن للبلدين أن يساهما في إنقاذ حياة الملايين من الأشخاص حول العالم، وتحسين جودة الحياة للمرضى، وتعزيز مكانة كلا البلدين كمركزين رائدين للبحوث الطبية (Ahmad, 2000).

كما يمكن للطرفين التعاون في توزيع الأدوية في أسواق كلا البلدين، والاستفادة من شبكات التوزيع القائمة. حيث يمكن لتركيا والهند أن يشكلا شراكة قوية في مجال توزيع الأدوية من خلال

الاستفادة من شبكات التوزيع الواسعة في كلا البلدين. من خلال توحيد الجهود وتبادل الخبرات اللوجستية، يمكن للبلدين ضمان وصول الأدوية الأساسية والحديثة إلى المرضى في أسرع وقت ممكن وبأسعار معقولة. يمكن لهذا التعاون أن يشمل إنشاء مستودعات مشتركة لتخزين الأدوية، وتطوير أنظمة متابعة دقيقة لسلسلة التوريد، وتنظيم حملات توعية للمرضى حول أهمية الدواء. من خلال هذا التعاون، يمكن للبلدين أن يساهما في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وتحقيق أهداف التغطية الصحية الشاملة.(Ahmad, 2008)

كما يمكن الاستفادة من النمو السريع لقطاع التكنولوجيا في كلا البلدين، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة. يمكن لتركيا والهند أن تستغلا النمو المتسارع لقطاع التكنولوجيا في كلا البلدين من خلال تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات حيوية مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة (Embassy of India, Ankara, Turkey). يمكن لهذا التعاون أن يؤدي إلى تطوير حلول مبتكرة للتحديات العالمية، مثل تغير المناخ والفقر، وتعزيز القدرة التنافسية لكلا الاقتصادين. من خلال إنشاء مراكز بحث مشتركة وشركات ناشئة، يمكن للبلدين أن يستثمرا في الكفاءات البشرية ويطورا منتجات وخدمات تكنولوجية جديدة تلبي احتياجات الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، يمكن للتعاون في مجال التكنولوجيا أن يعزز العلاقات الثنائية بين البلدين ويفتح آفاقًا جديدة للتعاون في مجالات أخرى.(Ashraf, 2019)

شهد قطاع التكنولوجيا في كل من تركيا والهند نمواً متسارعاً، مما يوفر فرصاً هائلة للتعاون والابتكار. إليك بعض السبل التي يمكن من خلالها الاستفادة من هذا النمو وتبادل الخبرات والمعرفة: لقد شهد قطاع التكنولوجيا في كل من تركيا والهند طفرة هائلة في السنوات الأخيرة، مما أوجد بيئة خصبة للابتكار والتعاون. يمكن الاستفادة من هذا النمو المتسارع من خلال تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات متعددة مثل الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، وإنترنت الأشياء. يمكن للبلدين تأسيس مراكز بحث مشتركة لتعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير، وتبادل الباحثين والمهندسين لتعزيز التبادل الثقافي والمعرفي. كما يمكن للقطاع الخاص في كلا البلدين أن يلعب دوراً حيوياً في هذا التعاون من خلال تأسيس الشركات الناشئة المشتركة وتطوير المنتجات والخدمات التكنولوجية التي تلبي احتياجات الأسواق العالمية. من خلال الاستفادة من هذه الفرص، يمكن لتركيا والهند أن تصبحا قوة تكنولوجية رائدة على المستوى العالمي.(Gilani, 2020)

أما على صعيد قطاع السياحة، فتعد تركيا والهند من أهم الوجهات السياحية في العالم، ولكل منهما جاذبيته الخاصة التي تجذب ملايين السياح سنوياً. على الرغم من الاختلافات الجغرافية والثقافية بين البلدين، إلا أنهما يشتركان في بعض الخصائص التي جعلت قطاع السياحة فيهما مزدهراً، من جمال وتميز الطبيعة إلى الأماكن الأثرية والدينية وغيرها من العوامل التي جعلت هذا القطاع يشكل رافداً أساسياً لخزينة كلا البلدين. فقد استضافت تركيا 40 مليوناً و295 ألفاً و979 سائحاً في أول ثمانية أشهر من العام الجاري (2024). وبحسب بيان الوزارة، شهدت الأشهر الثمانية الأولى من العام زيادة في عدد السياح بنسبة 7.11% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وحلّ السياح الروس في المرتبة الأولى بـ4 ملايين و550 ألفاً و588 سائحاً، ثم الألمان بـ4 ملايين و385 ألفاً و331 سائحاً، فيما تلاهم البريطانيون بـ3 ملايين و102 ألفاً و412 سائحاً. وسجل شهر أغسطس/آب زيادة في عدد السياح بنسبة 2.47% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، ليصل إلى 6 ملايين و825 ألفاً و403 سائحاً. وجاء السياح الروس في المرتبة الأولى في أغسطس، ثم الألمان فالبريطانيون، تلاهم الإيرانيون والبولنديون. وحسب بيانات الوزارة للشهر الماضي، فقد أكدت أيضاً ارتفاع عدد الزوار الأجانب القادمين إلى تركيا في الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 بنسبة 8.27% مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، ليصل إلى 28 مليوناً و978 ألفاً و471 زائراً.(https://www.ktb.gov.tr/)

وبالنسبة إلى الهند، تشير بيانات السياحة الأخيرة إلى وجود اتجاه إيجابي. ففي ديسمبر 2023، زار الهندَ أكثرُ من 1.07 مليون سائح أجنبي. ومع ذلك، انخفض عدد السياح الأجانب في السنوات الأخيرة، من 31.41 مليوناً في عام 2019 إلى 8.59 ملايين في عام 2022، وذلك بسبب تغير سلوكيات السفر بعد جائحة كوفيد-19. (The Ministry of Tourism) وعلى الرغم من هذا التراجع، فإن السياحة البيئية تمثّل فرصة لجذب السياح الأجانب إلى الهند من خلال تقديم تجارب سفر مستدامة. وتتمتع الهند، بفضل مواقعها ووجهاتها البكر التي لم تمسها السياحة الجماعية نسبياً، بوضع جيد للاستفادة من الاتجاه العالمي نحو السياحة المستدامة.

2.1.3 الفرص القائمة على تشابك المصالح السياسية

1.2.1.3. التعاون في مجال الصناعات الدفاعية

يمكن للبلدين التعاون في مجال الصناعات الدفاعية وتطوير الأسلحة والمعدات العسكرية المشتركة. حيث يمكن لتركيا والهند أن يشكلا شراكة استراتيجية قوية في مجال الصناعات الدفاعية، حيث يمكن للبلدين الاستفادة من قدراتهما الإنتاجية والتقنية المتطورة للتعاون في تطوير وتصنيع

أسلحة ومعدات عسكرية مشتركة .(Government of India, 2010) من خلال تجميع الخبرات الهندسية والتصنيعية، يمكن للبلدين تطوير أنظمة أسلحة متطورة تلبي احتياجاتهما العسكرية وتزيد من قدرتهما على حماية أمنهما القومي. كما يمكن للتعاون في مجال الصناعات الدفاعية أن يساهم في تقليل التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الدفاعية التركية والهندية في الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، يمكن لهذا التعاون أن يشجع على تبادل التكنولوجيا والمعرفة في مجال الصناعات الدفاعية، مما يساهم في تطوير الصناعات الدفاعية في كلا البلدين.(Britannica, 2021)

2.2.1.3.التدريب العسكري المشترك

يمكن تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة للقوات المسلحة لكلا البلدين لتعزيز التعاون العسكري بينهما. حيث يمكن لتركيا والهند أن يعززا التعاون العسكري بينهما بشكل كبير من خلال تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة على نطاق واسع. هذه التدريبات ستتيح للقوات المسلحة لكلا البلدين الفرصة لتبادل الخبرات والتكتيكات العسكرية الحديثة، وتعزيز الانسجام والتفاهم المتبادل بين العسكريين. يمكن لهذه التدريبات أن تشمل مناورات بحرية وجوية وبرية مشتركة، بالإضافة إلى تبادل الضباط والجنود للمشاركة في التدريبات العسكرية في كلا البلدين. من خلال هذه التدريبات، يمكن للبلدين أن يقيما قدراتهما العسكرية المشتركة وأن يطورا خططاً للتعاون في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، مما يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.(Singh, 2000; Gujrati & Uygun, 2020)

2.3. التحديات الإقليمية التي تواجه العلاقات بين البلدين

إن التاريخ المشترك للبلدين لم يمنع ظهور العديد من العوامل التي تؤثر سلباً على هذه العلاقات، ومن أبرزها الخلافات السياسية المتعلقة بقضايا إقليمية مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضية كشمير، بالإضافة إلى التنافس الاقتصادي المتزايد بين البلدين، وتباين وجهات النظر حول بعض القضايا الدولية، مما يؤثر على مستوى الثقة المتبادلة بينهما، ويحد من فرص التعاون المشترك .(Cornell, 2011) ومن أبرز هذه التحديات:

1.2.3. التنافس الإقليمي

تتنافس كل من تركيا والهند على النفوذ الإقليمي في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، مما يخلق حالة من التنافس والتوجس بينهما. يسعى كلا البلدين إلى تعزيز علاقاتهما التجارية والسياسية مع دول المنطقة، وتوسيع نفوذهما الثقافي، الأمر الذي يؤدي إلى تداخل مصالحهما في العديد من القضايا الإقليمية. هذا التنافس يتجلى في مجالات عدة، منها المنافسة على الاستثمارات في البنية التحتية، والمساعدات الإنمائية، والتأثير على القرارات السياسية في الدول الناشئة، بالإضافة إلى التنافس على

الزعامة في المنظمات الإقليمية. هذا التنافس، وإن كان يحمل في طياته بعض التوتر، إلا أنه يدفع كلا البلدين إلى تقديم المزيد من المبادرات التنموية والتعاونية في المنطقة (Colakoglu & Sakaoglu, 2016, p. 48).

2.2.3. القضية الكشميرية

تدعم تركيا باكستان في قضية كشمير، وهي قضية حساسة بالنسبة للهند، مما يؤدي إلى زيادة التوتر بين البلدين. حيث تعد قضية كشمير شوكة في العلاقات التركية الهندية، حيث تدعم تركيا بشكل صريح موقف باكستان في هذه القضية الشائكة. هذا الدعم المتبادل يعزز روابط الأخوة بين تركيا وباكستان، ولكنه في الوقت نفسه يزيد من حدة التوتر مع الهند التي تعد كشمير جزءاً لا يتجزأ من أراضيها. هذا الخلاف العميق حول كشمير يؤثر سلباً على العلاقات الثنائية بين تركيا والهند، ويحد من فرص التعاون بينهما في العديد من المجالات، خاصة في ظل التصعيد المتكرر للأوضاع في المنطقة (Gul, 2014).

3.2.3. العلاقات الدينية

على الرغم من أن الإسلام والهندوسية دينيان عريقان، إلا أن الخلافات الدينية بين المسلمين والهندوس في جنوب آسيا، وخاصة في شبه القارة الهندية، تلقي بظلالها على العلاقات بين تركيا والهند. فتركيا، بصفتها دولة ذات أغلبية مسلمة، ترى في نفسها حامية للمسلمين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الهند. في المقابل، تشعر الهند بالقلق من أي تدخل تركي في شؤونها الداخلية، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الدينية. هذا التباين في وجهات النظر حول القضايا الدينية، وخاصة في سياق الصراعات الإقليمية مثل قضية كشمير، يؤثر سلباً على العلاقات الثنائية بين البلدين، ويؤدي إلى توتر العلاقات بين الجاليتين المسلمة والهندوسية في الهند، مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي والإقليمي.(Çolakoğlu, 2020)

4.2.3. العلاقات الوثيقة بين تركيا وباكستان

تعد العلاقات الوثيقة بين تركيا وباكستان أحد أهم التحديات التي تواجه العلاقات التركية الهندية. فباكستان تعد حليفاً استراتيجياً لتركيا، وتوجد بينهما علاقات تاريخية وثقافية ودينية قوية. تشكل هذه العلاقة ركيزة أساسية في السياسة الخارجية التركية. فباكستان، التي تجمعها بتركيا روابط تاريخية وثقافية ودينية عميقة، تعد حليفاً استراتيجياً لأنقرة، مما يخلق توازناً دقيقاً في العلاقات الإقليمية. هذا التقارب الوثيق يثير قلق الهند، خاصة في ظل الدعم التركي للقضايا التي تعدها الهند ذات سيادة، مثل قضية كشمير .(Cornell, 2012, p. 103) علاوة على ذلك، تتشارك تركيا وباكستان في

رؤية مشتركة بشأن العديد من القضايا الدولية والإقليمية، مما يعزز من عمق علاقتهما ويجعلها عاملاً مؤثراً في تشكيل التوازنات القوى في المنطقة.(Lee & Fullerton, 2011, p. 53)

وبالمقابل، تدعم باكستان موقف تركيا في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، مما يزيد من حدة التنافس مع الهند. فباكستان، بصفتها حليفاً استراتيجياً لتركيا، تقدم لها دعماً قوياً في القضايا التي تعدها أنقرة جوهرية لمصالحها الوطنية، مثل القضية القبرصية وقضية الأقليات المسلمة في مختلف أنحاء العالم. هذا التضامن المتبادل بين البلدين يعزز من عمق العلاقات الثنائية ويخلق جبهة موحدة في مواجهة التحديات المشتركة. ومع ذلك، فإن هذا الدعم الباكستاني المتواصل لتركيا يزيد من حدة التنافس مع الهند، خاصة وأن العديد من هذه القضايا تتقاطع مع المصالح الهندية وتؤثر على التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا.(Guo et al, 2019)

5.2.3. التحديات السياسية

تشكل العلاقات التركية الهندية لوحة معقدة ومتشابكة من المصالح المتضاربة والتاريخ المشترك والتأثيرات الثقافية المتبادلة. هذه العلاقات تتأثر بشكل كبير بالعلاقات الثنائية بين تركيا وباكستان، حيث يشكل التقارب الوثيق بين أنقرة وإسلام آباد تحديًا كبيرًا لنيودلهي. ومع ذلك، فإن الهند وتركيا، بوصفهما قوتين إقليميتين كبيرتين، تمتلكان إمكانات هائلة للتعاون في العديد من المجالات، مثل التجارة والاستثمار والثقافة. على الرغم من التحديات القائمة، يبقى الأمل معقودًا في أن يتمكن البلدان من تجاوز الخلافات التاريخية والسياسية، وأن يبنيان شراكة استراتيجية قوية تساهم في تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة، بما يخدم مصالح شعبيهما والمنطقة بأسرها(https://www.indembassyankara.gov.in/)

ومن القضايا الإشكالية بين البلدين تأتي قضية مكافحة الإرهاب، التي تعد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحالي، وتشكل تحديًا خاصًا للعلاقات بين الدول، بما في ذلك تركيا والهند. فكلا البلدين يعانيان من تهديدات إرهابية متزايدة، حيث تواجه تركيا تحديات أمنية كبيرة في مناطق مثل جنوب شرق الأناضول، بينما تعاني الهند من تهديدات إرهابية في كشمير وعدد من ولاياتها. على الرغم من هذا التهديد المشترك، فإن لكل من تركيا والهند رؤى واستراتيجيات مختلفة لمكافحة الإرهاب، مما يؤثر على التعاون بينهما في هذا المجال. فتركيا تتبنى نهجًا شاملاً لمكافحة الإرهاب، يركز على الجذور الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب، بينما تركز الهند على مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة بشكل مباشر. هذه الاختلافات في الرؤى والاستراتيجيات، بالإضافة إلى التنافس الإقليمي بين

البلدين، تجعل من الصعب تحقيق تعاون وثيق بينهما في مجال مكافحة الإرهاب، مما يضعف الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة العالمية(Vajpayee, 2003, p 78)

أما أسباب تحويل مكافحة الإرهاب إلى تحدٍ للعلاقات التركية الهندية فيمكن تلخيصها في عدد من العوامل:

1.5.2.3. التعريف المتباين للإرهاب

لا يوجد تعريف دولي موحد للإرهاب، مما يؤدي إلى اختلاف كبير في الرؤى بين الدول حول الجماعات والأفعال التي تصنف على أنها إرهابية. هذا التباين في التحديد يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق دولي شامل حول ماهية الإرهاب، مما يعقد بشكل كبير التعاون الدولي في مكافحته. فما تعده دولة ما عملاً إرهابياً قد لا تراه دولة أخرى كذلك، وذلك بسبب الاختلافات في الأنظمة السياسية والقانونية والثقافية، وحتى بسبب المصالح الوطنية المتباينة (Gujrati وUygun ، 2020 .(هذا الاختلاف في التحديد يزيد من صعوبة تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق العمليات العسكرية، وتقديم الدعم القانوني المتبادل بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤدي إلى ازدواجية المعايير في تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب، مما قد يستغله بعض الدول لتوجيه الاتهامات بالإرهاب لأسباب سياسية (Hussain, 2008)

2.5.2.3. الدعم الإقليمي للجماعات الإرهابية

تتلقى بعض الجماعات الإرهابية دعمًا من دول إقليمية، مما يعقد جهود مكافحة الإرهاب ويؤثر على العلاقات الثنائية بين الدول. يمثل الدعم الإقليمي الذي تتلقاه بعض الجماعات الإرهابية أحد أكبر التحديات التي تواجه الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. فبعض الدول، بدافع المصالح السياسية أو الإيديولوجية، تقدم دعماً مباشراً أو غير مباشر لهذه الجماعات، بما في ذلك التمويل والتدريب والأسلحة والملاذ الآمن(Ahmed ، 2013 .(هذا الدعم يعزز من قدرة هذه الجماعات على تنفيذ هجمات إرهابية واسعة النطاق، ويطيل أمد الصراعات في مناطق عديدة. علاوة على ذلك، فإن هذا الدعم الإقليمي يؤثر بشكل كبير على العلاقات الثنائية بين الدول، حيث يثير الشكوك والتوترات بين الدول الداعمة للإرهاب والدول المتضررة منه. كما أنه يعقد جهود بناء التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب، ويضعف الثقة المتبادلة بين الدول (Hussain and all, 2021)

3.5.2.3. الاستخدام السياسي للإرهاب

يتم استخدام الإرهاب أحيانًا كأداة لتحقيق أهداف سياسية، مما يزيد من تعقيد الصراعات الإقليمية ويؤثر على العلاقات الدولية. فالجماعات الإرهابية، في كثير من الأحيان، تستغل الصراعات القائمة أو تسعى إلى خلق صراعات جديدة لتحقيق أهدافها، سواء كانت هذه الأهداف دينية أو عرقية أو سياسية. إن استخدام الإرهاب كأداة سياسية يجعل من الصعب التمييز بين المقاتلين والمواطنين الأبرياء، ويؤدي إلى تصعيد العنف وتوسيع دائرة الصراع. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاستخدام للإرهاب يؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية، حيث يضع الدول أمام خيارات صعبة تتعلق بالتدخل العسكري أو الدبلوماسي، مما قد يؤدي إلى تفاقم الصراعات وتقويض الاستقرار الإقليمي والدولي (IMF, 2020)

4.5.2.3. التدخلات الأجنبية

تتدخل بعض القوى الخارجية في الصراعات الإقليمية، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة وزيادة التهديد الإرهابي. تلعب التدخلات الأجنبية دورًا حاسمًا في تفاقم الصراعات الإقليمية وزيادة التهديد الإرهابي. فالتدخلات العسكرية والسياسية من قبل قوى خارجية غالبًا ما تزيد من حدة التوترات القائمة، وتدفع بالدول والشعوب نحو مزيد من الاستقطاب والعنف. هذا التدخل قد يأخذ أشكالًا متعددة، مثل دعم فصائل معينة، وتزويدها بالسلاح والمال، أو فرض عقوبات اقتصادية، أو حتى القيام بعمليات عسكرية مباشرة. هذه التدخلات غالبًا ما تؤدي إلى إطالة أمد الصراعات، وتقويض مؤسسات الدولة، وخلق فراغ أمني يستغله المتطرفون لتجنيد الشباب وتنفيذ هجمات إرهابية. علاوة على ذلك، فإن التدخلات الأجنبية غالبًا ما تزيد من الشعور بالظلم والاستياء لدى السكان المحليين، مما يوفر بيئة خصبة لتجنيد الإرهابيين(Çolakoğlu, 20018, p 66)

5.5.2.3. الاختلاف في الاستراتيجيات

تتبع تركيا والهند استراتيجيات مختلفة لمكافحة الإرهاب، مما يؤدي إلى صعوبة التنسيق والتعاون بينهما. يمثل هذا الاختلاف عقبة كبيرة أمام التعاون الثنائي بينهما. فتركيا، مثلاً، تتبنى نهجًا شاملاً لمكافحة الإرهاب، يركز على معالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب، بالإضافة إلى مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة. في المقابل، تركز الهند بشكل أكبر على مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة بشكل مباشر، وذلك بسبب التهديد الإرهابي المباشر الذي تواجهه من جماعات مثل جيش محمد ولشكر طيبة. هذا الاختلاف في الاستراتيجيات، بالإضافة إلى التنافس الإقليمي بين البلدين، يؤدي إلى صعوبة التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، مما يضعف الجهود الدولية لمواجهة هذا التهديد المشترك(Government of India, 2010)

إن عدم وجود تعريف موحد للإرهاب، بالإضافة إلى الاختلاف الجذري في الاستراتيجيات المتبعة لمكافحته بين تركيا والهند، يؤدي إلى تآكل تدريجي للثقة المتبادلة بين البلدين. فكل منهما يشكك في نوايا الآخر، ويخشى أن يتم استغلال التعاون في مجال مكافحة الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية ضيقة .(Çolakoğlu, 2018) هذا التشكك المتبادل يجعل من الصعب بناء شراكة حقيقية مبنية على الثقة والاحترام المتبادل، مما يعيق التعاون في مجالات أخرى ذات أهمية مشتركة. علاوة على ذلك، فإن هذا التآكل في الثقة يوفر بيئة خصبة لتأثير قوى خارجية تسعى إلى إشعال الفتنة بين البلدين، مما يزيد من تعقيد المشهد الإقليمي.

كما يزيد عدم الاتفاق على تعريف الإرهاب والاستراتيجيات المتبعة لمكافحته من الشكوك المتبادلة بين تركيا والهند، حيث تتهم كل دولة الأخرى بدعم الإرهاب وتوفير ملاذ آمن للجماعات المتطرفة. هذه الاتهامات المتبادلة تخلق جوًا من عدم الثقة وعدم الاستقرار، وتؤدي إلى تصعيد التوترات بين البلدين. علاوة على ذلك، فإن وسائل الإعلام في كلا البلدين تساهم في تعزيز هذه الشكوك من خلال نشر تقارير وأخبار مغلوطة تهدف إلى تشويه صورة الدولة الأخرى. هذا الوضع يجعل من الصعب بناء الثقة والتعاون بين البلدين، ويؤثر سلبًا على العلاقات الثنائية والإقليمية.

6.5.2.3. تضارب المصالح

يؤدي إلى تضارب المصالح بين البلدين في بعض المناطق، مثل أفغانستان، حيث تدعم تركيا طالبان، بينما تدعم الهند الحكومة الأفغانية(Vajpayee, 2003)

وعلى صعيد التعاون العسكري الوثيق بين تركيا وباكستان، الذي بات يمثل أحد أهم أوجه التحدي الذي يواجه العلاقات التركية الهندية، حيث يثير قلقًا كبيرًا في نيودلهي. فالتبادلات العسكرية المتزايدة بين أنقرة وإسلام آباد، والتي تشمل نقل التكنولوجيا العسكرية وتصنيع الأسلحة المشترك، قد عززت قدرات باكستان العسكرية بشكل ملحوظ. هذا التعاون الوثيق، الذي يتجاوز مجرد مبيعات الأسلحة التقليدية، يشمل أيضًا التعاون في مجال تطوير الصناعات الدفاعية المحلية، مما يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الهندي. علاوة على ذلك، فإن تزويد باكستان بأسلحة متطورة، مثل الطائرات بدون طيار والأنظمة الصاروخية، يزيد من حدة التنافس العسكري في المنطقة، ويشكل تهديدًا للاستقرار الإقليمي(Hafiz, 2017)

6.2.3. التحديات الاقتصادية:

1.6.2.3. التحديات اللوجستية

المسافة الجغرافية الكبيرة بين البلدين، بالإضافة إلى نقص البنية التحتية للنقل والتجارة، يشكلان عائقًا أمام تطوير التجارة والاستثمار بينهما.

1.1.6.2.3. المسافة الجغرافية

✓ **تأثيرها على تكاليف النقل**

تؤدي المسافة الشاسعة الفاصلة بين تركيا والهند إلى ارتفاع تكاليف النقل بشكل ملحوظ، سواءً كانت البضائع تتنقل براً أو بحراً أو جوًا. فكل كيلومتر إضافي تقطعه البضائع يعني تكاليف وقود أعلى، وتآكلًا أسرع للمركبات، وزيادة في أجور السائقين، مما يرفع إجمالي تكاليف النقل. هذه الزيادة في التكاليف تنعكس بشكل مباشر على سعر المنتج النهائي، مما يجعله أقل تنافسية في الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع تكاليف النقل يقلص هامش الربح للشركات، مما يحد من قدرتها على الاستثمار في تطوير منتجاتها أو توسيع أسواقها. وبالتالي، فإن المسافة الجغرافية تعمل كحاجز اقتصادي يعيق نمو التجارة بين البلدين (Kösebalaban, 2011) وفيما يلي (جدول1) يوضح تأثير المسافة الجغرافية على تكاليف النقل(Ataman, 2020)

الجدول (1): تأثير المسافة الجغرافية على تكاليف النقل

العامل	التأثير المتوقع	الأسباب الرئيسية
زيادة المسافة	زيادة كبيرة في تكاليف النقل	ارتفاع تكاليف الوقود، تآكل المركبات، زيادة أجور السائقين، زيادة الوقت اللازم للنقل
تكاليف النقل المرتفعة	ارتفاع سعر المنتج النهائي	تحميل التكاليف الإضافية على المنتج لضمان الربحية
ارتفاع سعر المنتج النهائي	انخفاض القدرة التنافسية	صعوبة المنافسة مع منتجات من مناطق أقرب
انخفاض القدرة التنافسية	انخفاض الطلب على المنتج	تفضيل المستهلكين لمنتجات أرخص
انخفاض الطلب	انخفاض هامش الربح للشركات	انخفاض الإيرادات مع ثبات أو زيادة التكاليف الثابتة
انخفاض هامش الربح	تقليل الاستثمار	عدم وجود موارد كافية للتوسع أو التطوير
تقليل الاستثمار	إعاقة النمو الاقتصادي	ضعف القدرة على خلق فرص عمل وتطوير

		الصناعات

المصدر: India Brand Equity Foundation (Kulshreshth، 2018).

✓ **تأثيرها على تعقيد سلاسل الإمداد**

عند النظر إلى المسافة الفاصلة بين تركيا والهند، يتضح أن هذه المسافة الطويلة تساهم بشكل كبير في تعقيد سلاسل الإمداد. فزيادة المسافة تتطلب بالضرورة زيادة في عدد المراحل والوسطاء اللازمين لنقل البضائع، مما يزيد من فرص حدوث الأخطاء والتأخيرات في التسليم ويصعب من تتبع سير البضائع. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر إدارة المخزون سلبًا بسبب صعوبة التنبؤ بالطلب في الأسواق البعيدة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التخزين. كما أن المسافات الطويلة تزيد من خطر تلف البضائع وتجعل التنسيق بين الأطراف المشاركة في سلسلة الإمداد أكثر صعوبة. هذه التعقيدات تؤدي إلى زيادة في التكاليف الإجمالية لسلسلة الإمداد، مما يضعف القدرة التنافسية للشركات ويصعب عليها تلبية توقعات العملاء. ومع ذلك، يمكن التخفيف من هذه التحديات من خلال تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، والتعاون مع شركاء لوجستيين موثوق بهم، وتخزين البضائع في مواقع استراتيجية، والتخطيط الدقيق للمخزون، وبناء علاقات قوية مع الموردين والعملاء(Yesilbursa, 2009)

الجدول (2): التأثير على سلاسل الإمداد

عامل	التأثير المتوقع على سلسلة الإمداد
زيادة المسافة	زيادة في: - عدد المراحل والوسطاء - مخاطر التأخير - تكاليف النقل - تكاليف التخزين - صعوبة تتبع البضائع - خطر تلف البضائع
زيادة التعقيد	زيادة في: - صعوبة إدارة المخزون - صعوبة التنسيق بين الأطراف
الآثار على الشركات	زيادة في: - التكاليف الإجمالية - المخاطر - صعوبة المنافسة - صعوبة تلبية توقعات العملاء

المصدر: India Brand Equity Foundation, (Neiman & Thies, 2018).

2.1.6.2.3. نقص البنية التحتية للنقل والتجارة

عدم كفاية الموانئ والمطارات ذات الكفاءة العالية في كلا البلدين يشكل عائقًا كبيرًا أمام التجارة بين تركيا والهند. فالموانئ الحالية قد تعاني من نقص في العمق والسعة، مما يحد من قدرتها على استقبال السفن الحاويات العملاقة الحديثة. كما أن البنية التحتية المحيطة بالموانئ، مثل الطرق المؤدية إليها، قد تكون غير كافية لدعم حركة الشاحنات والحاويات بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني الموانئ من نقص في المعدات الحديثة اللازمة لتسريع عمليات الشحن والتفريغ (Imam, 2002).

أما بالنسبة للمطارات، فعدم وجود مطارات كافية ذات قدرة استيعابية كبيرة للحمولات الجوية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن الجوي وتأخير وصول البضائع. كما أن نقص الرحلات الجوية.

الجدول (3) العوامل المؤثرة على التجارة

عامل	التأثير المتوقع على التجارة
نقص العمق والسعة في الموانئ	زيادة تكاليف النقل، تأخير في وصول البضائع، تقليل حجم السفن القادرة على الرسو
نقص البنية التحتية المحيطة بالموانئ	زيادة تكاليف النقل البري، تأخير في نقل البضائع من وإلى الموانئ
نقص المعدات الحديثة في الموانئ	بطء عمليات الشحن والتفريغ، زيادة تكاليف التشغيل
نقص المطارات ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة	ارتفاع تكاليف الشحن الجوي، تأخير في وصول البضائع، نقص الرحلات المباشرة
نقص الرحلات الجوية المباشرة	زيادة وقت العبور، ارتفاع تكاليف النقل، قلة الخيارات المتاحة للشركات

المصدر: India Brand Equity Foundation, (Ozkan, 2011).

✓ **شبكات الطرق والسكك الحديدية**

يمثل نقص شبكات الطرق والسكك الحديدية الحديثة والكافية في كلا البلدين تحديًا كبيرًا أمام النقل البري بين تركيا والهند. فشبكات الطرق الحالية قد تكون ضيقة أو ذات جودة رديئة، مما يزيد من أوقات العبور والتكاليف. كما أن نقص السكك الحديدية الحديثة يحد من قدرة البلدين على نقل

البضائع الثقيلة والضخمة بكفاءة وبتكلفة أقل. بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني شبكات الطرق والسكك الحديدية من نقص في نقاط التفتيش الحدودية الحديثة، مما يؤدي إلى تأخير في عبور البضائع (Ray, 2011)

الجدول (4): التحديات في مجال النقل على العلاقات الاقتصادية التركية - الهندية

التحدي	التفاصيل	الآثار
نقص شبكات الطرق الحديثة والكافية	*ضيق الطرق: لا تستوعب الحركة المرورية المتزايدة، خاصةً للشاحنات الثقيلة *جودة الطرق الرديئة: تؤدي إلى زيادة تكاليف الصيانة والإصلاح، وتلف المركبات، وزيادة أوقات الرحلات.	*زيادة تكاليف النقل: بسبب استهلاك الوقود الزائد وإصلاحات المركبات المتكررة *زيادة أوقات العبور: مما يؤثر على سلاسل التوريد ويؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات *حوادث مرورية متكررة: بسبب سوء حالة الطرق.
نقص شبكات السكك الحديدية الحديثة	*قلة الخطوط الحديدية: لا تغطي المسافات الطويلة بين المدن الرئيسية *قدرات محدودة: لا تستطيع نقل كميات كبيرة من البضائع الثقيلة والضخمة *بنية تحتية قديمة: تتطلب استثمارات كبيرة لتحديثها.	*اعتماد على النقل البري: مما يزيد الضغط على الطرق ويؤدي إلى زيادة التكاليف *صعوبة نقل البضائع الثقيلة والضخمة: مما يحد من تنوع السلع المتبادلة بين البلدين *تكلفة نقل عالية: مقارنة بالسكك الحديدية الحديثة.
نقص نقاط التفتيش الحدودية الحديثة	*إجراءات جمركية بطيئة: تؤدي إلى تأخير في عبور البضائع *نقص التكنولوجيا الحديثة: يزيد من الوقت اللازم لفحص البضائع * بيروقراطية معقدة: تزيد من	*زيادة تكاليف التخزين: بسبب انتظار البضائع على الحدود *تلف البضائع: بسبب التأخير في العبور * انخفاض كفاءة التجارة: مما يؤثر سلبًا على العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

	تكاليف النقل.	

المصدر: India Brand Equity Foundation, (Government of India, 2018).

✓ **الجمارك والإجراءات الحدودية**

تمثل الإجراءات الجمركية المعقدة والبيروقراطية في كلا البلدين عائقًا كبيرًا أمام التجارة بين تركيا والهند. فالتراخيص والتصاريح اللازمة لاستيراد وتصدير البضائع قد تتطلب العديد من الخطوات الإدارية والوثائق، مما يؤدي إلى تأخير في إصدارها وزيادة في التكاليف. كما أن الفحوصات الجمركية قد تستغرق وقتًا طويلاً، مما يؤدي إلى تأخير في عبور البضائع. بالإضافة إلى ذلك، قد تختلف القوانين واللوائح الجمركية بين البلدين، مما يزيد من تعقيد الإجراءات (Pasha and all, 2007)

3.1.6.2.3. نقص المخازن اللوجستية

عدم وجود مخازن لوجستية كافية ومجهزة تجهيزًا جيدًا في كلا البلدين يجعل من الصعب تخزين وتوزيع البضائع بشكل فعال. فالمخازن الحالية قد تكون صغيرة أو غير مجهزة بأحدث أنظمة إدارة المخزون، مما يؤدي إلى فقدان البضائع أو تلفها. كما أن نقص المخازن القريبة من الموانئ والمطارات يزيد من تكاليف النقل وتأخير وصول البضائع إلى الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني المخازن من نقص في العمالة المدربة على التعامل مع مختلف أنواع البضائع (Aras and Gorener, 2010)

الجدول (5): التحديات في مجال المخازن اللوجستية

تحدي	الآثار	التفاصيل
نقص المخازن اللوجستية الكافية والمجهزة تجهيزًا جيدًا	***فقدان البضائع**: بسبب صعوبة التتبع وتنظيم المخزون ***تلف البضائع**: نتيجة سوء التخزين وعدم وجود ظروف بيئية مناسبة.	***صغر حجم المخازن**: لا تستوعب الكميات الكبيرة من البضائع ***نقص التجهيزات الحديثة**: مثل أنظمة إدارة المخزون المتطورة، مما يؤدي إلى صعوبة تتبع وتحديد موقع البضائع.
نقص المخازن القريبة من الموانئ والمطارات	***ارتفاع تكاليف النقل**: يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات ***انخفاض تنافسية المنتجات**: بسبب ارتفاع التكاليف.	***زيادة مسافات النقل**: مما يرفع تكاليف النقل ***تأخير في وصول البضائع**: بسبب الحاجة إلى نقل البضائع لمسافات طويلة.

نقص العمالة المدربة	***زيادة احتمالية الأخطاء**:في عمليات التخزين والنقل ***انخفاض كفاءة العمليات اللوجستية**:يؤثر سلبًا على سلاسل التوريد.	***صعوبة التعامل مع مختلف أنواع البضائع**:مثل المواد الخطرة أو السلع القابلة للتلف ***ارتفاع تكاليف التشغيل**: بسبب الحاجة إلى تدريب العمالة.

4.1.6.2.3. التنافس على الأسواق

تتنافس تركيا والهند على نطاق واسع في العديد من الأسواق العالمية، لا سيما في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، مما يحد من فرص التعاون الاقتصادي المباشر بينهما. فكلا البلدين يسعيان جاهدًا لتعزيز حصتهما في الأسواق العالمية، مما يخلق نوعًا من التنافس الشديد على العملاء والموارد. على الرغم من ذلك، توجد فرص واعدة للتعاون في مجالات أخرى، مثل التكنولوجيا والابتكار، حيث يمكن للبلدين الاستفادة من نقاط قوتهما المتكاملة لخلق شراكات استراتيجية طويلة الأمد (Hart and Jones) ومن أهم أسباب التنافس(Kinacioglu & Arkan , 2016)

- ✓ الموارد الطبيعية: يمكن أن تكون الموارد الطبيعية المتشابهة، مثل النفط والغاز، سببًا للتنافس على الأسواق العالمية.
- ✓ القوى العاملة الرخيصة: تتنافس كل من تركيا والهند على جذب الاستثمارات الأجنبية بفضل توافر القوى العاملة بأسعار تنافسية.
- ✓ السعي للتصنيع: يسعى البلدان إلى التحول من اقتصادات تعتمد على الزراعة إلى اقتصادات تعتمد على التصنيع، مما يزيد من حدة التنافس.
- ✓ الطموحات الجيوسياسية: تسعى كل من تركيا والهند إلى تعزيز نفوذها الإقليمي والعالمي، مما يدفعها إلى التنافس على الأسواق.

وتترتب عن الآثار المترتبة على التنافس:(Bacik, 2013)

- ✓ انخفاض الأسعار: قد يؤدي التنافس الشديد إلى انخفاض الأسعار، مما قد يؤثر سلبًا على أرباح الشركات في كلا البلدين.

- ✓ حروب تجارية: قد تتصاعد حدة التنافس إلى حروب تجارية، مما يضر بالاقتصاد العالمي.
- ✓ صعوبة الوصول إلى التمويل: قد يواجه المستثمرون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم بسبب المخاطر المرتبطة بالتنافس.

جدول (6): التنافس على الاسواق

القطاع	المؤشر	الهند	تركيا
صناعة السيارات	حجم الصادرات (بمليارات الدولارات)	3	2
صناعة السيارات	حصة السوق العالمية(%)	7%	3%
تكنولوجيا المعلومات	الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليارات الدولارات)	12	9

المصدر: India Brand Equity Foundation,

4- الخاتمة

شهدت العلاقات التركية الهندية منذ بداية الألفية الجديدة، وبالأخص منذ عام 2003، تحولاً نوعياً من علاقة تقليدية إلى شراكة استراتيجية متنامية. وقد بُنيت هذه الشراكة على أسس تاريخية وثقافية مشتركة، بالإضافة إلى المصالح المتبادلة في مجالات عدة، مثل الاقتصاد والتجارة والطاقة والدفاع والتكنولوجيا.

لقد أثبتت هذه الشراكة قدرتها على الصمود والتطور في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. ورغم وجود بعض التحديات التي تواجه هذه العلاقة، إلا أن الإرادة السياسية القوية من كلا البلدين، بالإضافة إلى آليات التعاون المتعددة، تساهم في تعزيز هذه الشراكة وتوسيع آفاقها.

النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث فيما يلي:

- ✓ تطور العلاقات من علاقة تقليدية إلى شراكة استراتيجية: شهدت العلاقات التركية الهندية تحولاً نوعياً من علاقة تقليدية قائمة على التبادل الثقافي والتاريخي إلى شراكة استراتيجية شاملة تشمل مجالات الاقتصاد والسياسة والأمن.
- ✓ المصالح المتبادلة كمحرك للعلاقة: تشكل المصالح المتبادلة في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والدفاع والتكنولوجيا حجر الزاوية في هذه الشراكة.
- ✓ التحديات التي تواجه العلاقة: تواجه هذه الشراكة بعض التحديات، مثل التنافس الإقليمي، والجماعات الإرهابية، والاختلافات الدينية، والاختلافات في بعض القضايا الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تحديات البنية التحتية والتبادلات التجارية.
- ✓ آفاق واعدة للمستقبل: رغم التحديات، فإن آفاق التعاون بين تركيا والهند واعدة، خاصة في ظل التطورات الإيجابية في العلاقات الثنائية، والتعاون المتزايد في المنظمات الدولية والإقليمية.

التوصيات

- ✓ تعزيز التعاون الاقتصادي: ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار بين البلدين، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتشجيع الشركات على الاستثمار في كلا البلدين.
- ✓ التعاون في مجال الطاقة: تعزيز التعاون في مجال الطاقة، خاصة في مجال النفط والغاز، والاستفادة من الموارد الطبيعية في كلا البلدين.
- ✓ التعاون في مجال الدفاع والتكنولوجيا: تطوير التعاون في مجال الدفاع والتكنولوجيا، وتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال.
- ✓ تعزيز التعاون الثقافي والأكاديمي: زيادة التبادلات الثقافية والأكاديمية بين البلدين، وتشجيع الطلاب والباحثين على الزيارة والدراسة في كلا البلدين.

التعاون في المنظمات الدولية والإقليمية: التنسيق والتعاون في المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة البريكس.

5- المراجع باللغة العربية

- مركز المستقبل. (7 يناير 2024). السياسية الجديدة في آسيا الوسطى 2024. متاح على الرابط:https://futureuae.com/ara/9
- سفارة الهند، أنقرة، تركيا. (د.ت.). العلاقات الهندية التركية.
- جيلاني، س. (14 فبراير 2020). الصداقة التركية الباكستانية: من الماضي إلى الحاضر. ديلي صباح.
- حسين، م. (2008). العلاقات الباكستانية التركية: على الروابط المشتركة. بدائل: المجلة التركية للعلاقات الدولية، 7(2&3)، 67-85.
- أحمد، إ. (2000). تركيا وباكستان: جسر الفجوة المتزايدة. تصورات، 5(3).
- اتهام تركيا بتمويل مجموعات إسلامية تقاتل ضد الهند، المخابرات الهندية: أنقرة أصبحت مركزا للأنشطة المعادية لنيودلهي.
- وازنات براغماتية: إدارة التحالفات الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى 2024، د. شوبهدا تشودري.
- موقع البنك الدولي، مكتبة البيانات الخاصة بالاقتصاد والتنمية التركي، https://data.albankaldawli.org/country/TR

المراجع باللغة الأجنبية

- United Nations, Department of Public Information. (1998, June 3). Conference on disarmament hears calls for India and Pakistan to stop their nuclear tests and to accede to non-proliferation treaties (DCF/336).
- Ahmed, M. S. (2013, September 18). Vajpayee hits out at developed countries. Rediff. https://timesofindia.indiatimes.com/india/Vajpayee-holds-talks-with-Turkish-PM/articleshow/186453.cms
- Pasha, A. K. (2007). In N. S. Sisodia & A. K. Behuria (Eds.), West Asia in turmoil: Implications for global security (pp. xx-xx). Academic Foundation.
- Abbasi, I. A., Khatwani, M. K., & Kolachi, M. R. (2020). Pakistan-Turkey relations: Political and economic dimensions. Biannual Research Journal Grassroots, 54(1), 69-80.
- Ahmad, I. (2008). Turkey and Pakistan: Bridging the growing divergence. Perceptions: Journal of International Affairs, 5(3), 1-9.
- Akbultut, D. A. (2002). Sogdian and Bactrian relations with India in antiquity. Proceedings of the Symposium on Turkish-Indian Relations, Ankara, October 31 - November 1.
- Cooley, A., & Katzenstein, P. J. (2018). Great powers and the quest for hegemony: The world order since the end of the Cold War. Columbia University Press.
- Hart, A. F., & Jones, B. D. (2011). How do rising powers rise? Survival, 52(6), 63–88.

- Ashraf, I. (2019, July 24). Turkey and Pakistan's mutually beneficial economic alliance. Daily Sabah. https://www.dailysabah.com/op-ed/2019/07/24/turkey-and-pakistans-mutually-beneficial-economic-alliance
- Ballek, B. (2018). Turkey and India: Strategic synergy. Atlantic Council of Turkey.
- Yesilbursa, B. K. (2009). Formation of RCD: Regional cooperation for development. Middle Eastern Studies, 45(4), 637–660.
- Britannica. (2021). Turkey - Declaration of the Turkish Republic. [Online]. Retrieved from [Accessed 31 May 2021].
- Aras, B., & Gorener, A. (2010). National role conceptions and foreign policy orientation: The ideational bases of the Justice and Development Party's foreign policy activism in the Middle East. Journal of Balkans and Near Eastern Studies, 12(1), 73–92.
- Thies, C. G., & Neiman, M. D. (2018). Rising powers and foreign policy revisionism: Understanding BRICS identity and behavior through time. University of Michigan Press.
- Kocabas, C. O. (2020). The India, Turkey partnership: Emerging connection. Routledge.
- Colakoglu, S., & Sakaoglu, M. E. T. (2016). Turkey-Pakistan relations: Towards multidimensional regional integration. Muslim Perspectives, 1(2), 01-40.
- Government of India, Ministry of External Affairs. (2017, April 30). State visit of President of Turkey to India. Retrieved from http://www.mea.gov.in/pressreleases.htm?dtl/1193/Visit+of+HE+Mr+Abdullah+Gul+the+President+of+the+Republic+of+Turkey+to+India
- Hussain, M. (2008). Pak-Turkey relations: On the common ties. Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 7(2&3), 67-85.
- Kulshreshth, R. (2017). Turkey-India relations: Overcoming the challenges. Pentagon Press.
- Siddiqui, S. (2019). Turkey Pakistan upgrade strategic partnership. Asia Times. https://asiatimes.com/2019/05/turkey-pakistan-upgrade-strategic-partnership/
- Tokyay, M. (2017, August 17). Turkish military base in Somalia: Risks and opportunities. Arab News.
- Imam, Z. (2019). OIC and the Kashmir issue: Options for India. International Studies, 39(2), 105-128.
- Arkan, Z., & Kinacioglu, M. (2016). 'Enabling ambitious activism': Davutoglu's vision of a new foreign policy identity for Turkey. Turkish Studies, 17(3), 1-20.
- Fullerton, S. M., & Lee, S. S. (2011). Secondary uses and the governance of de-identified data: Lessons from the Human Genome Diversity Panel. BMC Medical Ethics, 12(1), 1-6.

- Gilley, B. (2015). Turkey, middle powers, and the new humanitarianism. Perceptions: Journal of International Affairs, 20(1), 37-58.
- Bacik, G. (2013). Turkey and the BRICS: Can Turkey join the BRICS? Turkish Studies, 14(4), 758–773.
- Gul, A. (2014). Analyzing Pakistan's trade opportunity with Turkey. The Lahore Journal of Economics, 19, 349.
- Guo, F. F., Huang, C. F., & Wu, X. L. (2019). Strategic analysis on the construction of new energy corridor China–Pakistan–Iran–Turkey. Energy Reports, 5, 828-841.
- Kösebalaban, H. (2011). Turkish foreign policy: Islam, nationalism, and globalization. Palgrave Macmillan.
- Kanter, J. (11 Juin 2020). Gates criticizes Turkey vote against sanctions. The New York Times.
- Ray, J. K. (2011). India’s foreign relations 1947–2007. New Delhi: Routledge.
- Singh, J. (2000, March 30). Ecevit in landmark India trip. BBC News.
- Gujrati, R., & Uygun, H. (2020). Bilateral trade: Between India and Turkey. Journal of Business and Trade, 1(1), 53-60.
- Ellis, K. C. (1993). Dilemmas of national security and cooperation in India and Pakistan (Hafeez Malik, Ed.). New York: St. Martin.
- Mehta, K. (2019). Turkey’s India outreach: Possibilities and challenges. ORF Issue Brief, No. 276.
- Saifullah, M. (2017, July 6). Is Turkey’s Erdogan seeking a leading role in Afghanistan? Deutsche Welle.
- Ozkan, M. (2010, September 10). Can the rise of ‘New Turkey’ lead to a ‘New’ era in India-Turkey relations? IDSA.
- Ozkan, M. (2011). Turkey’s ‘New’ engagements in Africa and Asia: Scope, content and implications. Perceptions, 15.(3)
- Tokyay, M. (2017, August 17). Turkish military base in Somalia: Risks and opportunities. Arab News.
- MIKTA: Current situation and the way forward. (2018). Jakarta: Indonesian Ministry of Foreign Affairs.
- Ataman, M. (2002). Leadership change: Özal leadership and restructuring in Turkish foreign policy. Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 1(1), 125.
- Ahmad, N. (1981). Pakistan–Turkey relations. Pakistan Horizon, 34(1), 105–128.

- Basu, N. (2017, May 1). Erdogan exhorts India Inc to invest in Turkey. The Hindu Business Line. https://www.thehindubusinessline.com/economy/erdogan-exhorts-india-inc-to-invest-in-turkey/article9675245.ece
- Marjani, N. (2020, March 7). India's quiet responses against Turkey's diplomatic offensive. The Diplomat.
- Batur, N. (1988, July 18). Gandi Ankara'da. Milliyet.
- Sanberk, O. (2014). Turkey-India relations: From empire to the modern world. Istanbul: Sabanci University Press.
- Banakar, P. (2020, February 16). India - Turkey relations: Ties strained over Kashmir issue but not sour. The New Indian Express.
- Bhattacherjee, K. (2020, February 17). Turkey making repeated bids to justify Pakistan's cross-border terror: India. The Hindu. https://www.thehindu.com/news/national/turkey-making-repeated-bids-to-justify-pakistans-cross-border-terror-india/article30841325.ece
- Viswanathan, R. (2019). Turkey and India: Growing economic and strategic relations. Oxford University Press.
- Kulshreshth, R. (2017, April 28). Turkey-India cooperation significant for further relations. Daily Sabah.
- Gupta, S. (2020, July 30). Red flags in Delhi over Erdogan's Turkey funding anti-India activities: Official. Hindustan Times.
- Upadhyaya, S. (2020, March 18). India wins defense deal with Armenia in bid to chasten Turkey. The Diplomat.
- Ray, J. K. (2011). India's foreign relations 1947–2007. New Delhi: Routledge.
- Singh, J. (2000, March 30). Ecevit in landmark India trip. BBC News
- Gujrati, R., & Uygun, H. (2020). Bilateral trade: Between India and Turkey. *Journal of Business and Trade, 1*(1), 53-60.
- Ellis, K. C. (1993). *Dilemmas of national security and cooperation in India and Pakistan* (Hafeez Malik, Ed.). New York: St. Martin.
- Mehta, K. (2019). Turkey's India outreach: Possibilities and challenges. *ORF Issue Brief*, No. 276.
- Saifullah, M. (2017, July 6). Is Turkey's Erdogan seeking a leading role in Afghanistan? *Deutsche Welle*.
- Ozkan, M. (2010, September 10). Can the rise of 'New Turkey' lead to a 'New' era in India-Turkey relations? *IDSA*.

- Ozkan, M. (2011). Turkey's 'New' engagements in Africa and Asia: Scope, content and implications. *Perceptions, 15*(3).
- Tokyay, M. (2017, August 17). Turkish military base in Somalia: Risks and opportunities. *Arab News*.

- MIKTA: Current situation and the way forward. (2018). Jakarta: Indonesian Ministry of Foreign Affairs.
- Ataman, M. (2002). Leadership change: Özal leadership and restructuring in Turkish foreign policy. *Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 1*(1), 125.
- Ahmad, N. (1981). Pakistan–Turkey relations. *Pakistan Horizon, 34*(1), 105–128.
- Basu, N. (2017, May 1). Erdogan exhorts India Inc to invest in Turkey. *The Hindu Business Line*. https://www.thehindubusinessline.com/economy/erdogan-exhorts-india-inc-to-invest-in-turkey/article9675245.ece
- Marjani, N. (2020, March 7). India's quiet responses against Turkey's diplomatic offensive. *The Diplomat*.
  Batur, N. (1988, July 18). Gandi Ankara'da. *Milliyet*.
- Sanberk, O. (2014). *Turkey-India relations: From empire to the modern world*. Istanbul: Sabanci University Press.
- Banakar, P. (2020, February 16). India - Turkey relations: Ties strained over Kashmir issue but not sour. *The New Indian Express*.
- Bhattacherjee, K. (2020, February 17). Turkey making repeated bids to justify Pakistan's cross-border terror: India. *The Hindu*. https://www.thehindu.com/news/national/turkey-making-repeated-bids-to-justify-pakistans-cross-border-terror-india/article30841325.ece
- Viswanathan, R. (2019). *Turkey and India: Growing economic and strategic relations*. Oxford University Press.
- Kulshreshth, R. (2017, April 28). Turkey-India cooperation significant for further relations. *Daily Sabah*.
- Gupta, S. (2020, July 30). Red flags in Delhi over Erdogan's Turkey funding anti-India activities: Official. *Hindustan Times*.
- Upadhyaya, S. (2020, March 18). India wins defense deal with Armenia in bid to chasten Turkey. *The Diplomat*.

- Vardar, S. (2015). *Between Europeanization and re-nationalization: Turkey's foreign policy and its implications for the European Union*. New York: Palgrave Macmillan.
- Ganguly, S., & Hagerty, D. T. (2013). *An overview of Indian foreign policy*. New Delhi: Prentice Hall.
- Reuters. (2016, May 31). Turkey officially designates Gulen religious group as terrorists.
- Hürriyet Daily News. (2019, July 19). Turkey, India are ‘natural’ allies: AKP deputy. https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-india-are-natural-allies-akp-deputy-145273.
- Middle East Monitor. (2020, June 10). Turkey, Pakistan begin construction of modern warships. https://www.middleeastmonitor.com/20200610-turkey-pakistan-begin-construction-of-modern-warships/.
- Davutoglu, A. (2006). *Turkey's foreign policy: The challenges of globalization*. Istanbul: Redhouse Yayinlari.
- Dutt, V. P. (2007). *India’s foreign policy since independence*. Delhi: National Book Trust.
- Zafar Imam. (2019). OIC and the Kashmir issue: Options for India. International Studies, 39*(2).
- Zeynap Arkan, & Muge Kinacioglu. (2016). ‘Enabling ambitious activism’: Davutoglu’s vision of a new foreign policy identity for Turkey. *Turkish Studies, 17(3).

تحديات تواجه "القوة المسؤولة" بقلم: صوفي ريتشاردسون

Challenges for a “Responsible Power” By Sophie Richardson

ترجمة

د. حورية قصعة *

جامعة قالمة – الجزائر- gashouria21@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/01/09 تاريخ النشر: 2025/01/29

****

في عام 2007، أشار النقاد الأكثر تشددًا تجاه الصين حول العالم بقلق إلى تزايد وجودها الدولي، مسلطين الضوء على ما وصفوه بتفضيلها التعامل مع حكومات استبدادية ومنتهكة للحقوق تشبهها، وتصديرها لألعاب وأدوية ملوثة، وسعيها الجشع لتحصيل الموارد الطاقوية من العالم النامي غير القادر على الدفاع عن نفسه، لكن المسؤولين الصينيين يروجون لصورة مختلفة تمامًا، حيث يصفون سياستهم الخارجية بأنها "عملية لصياغة مصير الصين مع المجتمع الدولي بشكل أوثق وأكثر أصالة"، مؤكدين أن الصين هي "قوة مسؤولة"، ومشيرين إلى أن هذا النقد المستمر ينتهك حقوق 1.3 مليار مواطن صيني.

شيء واحد مؤكد: مع اندماج الصين بشكل متزايد في النظام الدولي، فإن سياستها الخارجية تتغير بشكل طفيف وتخضع للمراقبة أكثر من أي وقت مضى، ومع اقتراب دورة الألعاب الأولمبية في بكين عام 2008، التي يعتبرها المسؤولون الصينيون فرصة فريدة لعرض صورة الصين الحديثة للعالم، قد تكون القيادة الصينية أكثر استعدادًا لأخذ اعتبارات حقوق الإنسان في الحسبان عند اتخاذ القرارات، ومع ذلك، فإن تشجيعها بنجاح على الانفتاح أكثر نحو تعزيز حقوق الإنسان سيتطلب فهم عدة أبعاد رئيسية في السياسة الخارجية الصينية وما تعنيه بالنسبة لحقوق الإنسان عالميًا.

يتوقع نشطاء حقوق الإنسان من جميع الحكومات أن تلتزم بالمعايير الدولية المعترف بها لحقوق الإنسان، بغض النظر عن الحدود؛ لكن نهج الصين يقوم على عدم التدخل، واحترام السيادة، وتقديم

---

* المؤلف المراسل

مساعدات تنموية دون شروط، ورفض تأسيس العلاقات الدولية على نوع النظام السياسي أو التزاماته بالإصلاح، ومقاومة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية، وهذا يثير بعض الأسئلة الرئيسية: كيف يؤثر نهج الحكومة الصينية على تعزيز حقوق الإنسان دوليًا؟ على وجه الخصوص، هل ستعرقل سياسات الصين في عدم التدخل والمساعدات غير المشروطة الأدوات والمؤسسات التقليدية لحقوق الإنسان، مثل سياسات الضغط والعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؟ هل هناك منطق خاص للسياسة الخارجية الصينية؟ هل دفع الضغط الدولي الأخير الحكومة الصينية إلى الاستجابة بشكل أكثر إيجابية في مواجهة أزمات حقوق الإنسان، كما في دارفور وبورما؟ وفي النهاية، هل يمكن توقع أن تعمل حكومة تقمع الحقوق بحرص في الداخل على الدفاع عنها في أماكن أخرى؟

كيف تقوض السياسة الخارجية الصينية الحماية الدولية لحقوق الإنسان؟

نادرًا ما يلاحظ أحد أن مبدأ السياسة الخارجية الصينية يقوم على إقامة علاقات وتقديم مساعدات (بكميات كبيرة بالنسبة لدولة نامية) لحكومات تحترم الحقوق بنفس القدر الذي تقدمه للحكومات المنتهكة، هذا انعكاس لسياسة الصين الأساسية المتمثلة في "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كقوة صاعدة، تتعرض علاقات الصين الوثيقة مع الحكومات المنتهكة لحقوق الإنسان لانتقادات كبيرة، كما ينبغي، لكن هناك أدلة قليلة في السنوات الأخيرة على أن الحكومة الصينية تشجع بنشاط انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الآخرين، قد تستحق استعدادية الصين لتقديم المساعدات والدعم السياسي بغض النظر عن سجل حقوق الإنسان في الدولة المتلقية انتقادات، حسب السياق، لكن ليس أكثر من دول أخرى تفعل الشيء نفسه.

ومع ذلك، هناك العديد من الطرق التي يقوض بها نموذج وممارسة السياسة الخارجية الصينية الجهود الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان، **أولاً**، نموذج الحزب الشيوعي الصيني (CCP) للتنمية - الذي يعتمد على النمو الاقتصادي السريع دون زيادة مماثلة في الحقوق المدنية أو السياسية، إلى جانب مقاومة عامة للضغوط الدولية - ليس مثالًا إيجابيًا، فلقد أدى التطور الاقتصادي في الصين إلى زيادة في الحريات الاجتماعية، وبالطبع خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر، لكن الحقيقة تبقى أن الحكومة قمعية للغاية تجاه منتقديها، غالبًا بحجة أن انتقاداتهم تهدد استقرار الدولة ونموها، فضلا عن ذلك، تم تمكين هذا النمو السريع من خلال انتهاكات جسيمة لحقوق العمال، ومصادرة واسعة للأراضي والموارد العامة من قبل المسؤولين، وتدمير البيئة، وقمع السخط العام تجاه

هذه التطورات، وفي هذا الصدد، من الواضح أن "النموذج الصيني" ليس ما يرغب نشطاء الحقوق في رؤيته يُحتذى به.

ثانيًا، بعد استعادة عضوية الأمم المتحدة في عام 1971 وقضاء حوالي 20 عامًا في إحياء الدبلوماسية الدولية للصين، أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر مهارة في تقويض أو عرقلة عمل المؤسسات الدولية المهمة لتعزيز حقوق الإنسان، على سبيل المثال، يعمل المسؤولون الصينيون بشكل متواصل على عرقلة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تتضمن فرض عقوبات (إلى جانب دول أخرى)، مثل قرار مقترح في جانفي2007 بشأن ميانمار، وقرار لاحق يدين هجوم النظام العسكري في ميانمار على آلاف المتظاهرين السلميين في سبتمبر 2007، ومن خلال عرقلة وسائل تأديب الحكومات المنتهكة بسرعة أو إعاقة التحقيقات في طبيعة ونطاق انتهاكات حقوق الإنسان، تساهم مثل هذه الإجراءات بشكل مباشر في زيادة معاناة الأفراد.

كما تُظهر إجراءات الصين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (HRC) جهودًا ممنهجة للتراجع عن الهياكل والإجراءات التي تهدف إلى حماية الحقوق، فقد كانت الصين واحدة من عدة دول اقترحت التخلي عن التفويضات القطرية والإجراءات الخاصة أو تقييدها، واقترحت أن تكون الحكومات فقط هي القادرة على تقديم بيانات في عملية الاستعراض الدوري الشامل (UPR) وقد قدم الدبلوماسيون الصينيون شكاوي تتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في مجلس حقوق الإنسان، أنها يجب أن تكون مُتحكمًا بها، وفي عام 2006، عارضت الصين قبول مجلس حقوق الإنسان لتقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في دارفور بحجة أن مؤلفي التقرير لم يدخلوا البلاد فعليًا، وبالتالي لا يمكن أن يكون تقريرهم دقيقًا، وكانت حقيقة أن الدخول إلى البلاد قد تم رفضه من قبل الأشخاص الذين يُعتقد أنهم مسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان (وبالضبط من أجل تجنب التدقيق) تبدو غير ذات أهمية للصين.

ثالثًا، بينما قد يكون لدى بكين اختلافات فلسفية عميقة مع بقية المجتمع الدولي حول فعالية ربط المساعدات بشرط تحسين حقوق الإنسان، إلا أنها قدمت بشكل لا جدال فيه شريانًا ماليًا حيويًا لدول ذات سجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان، وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى تقويض الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية الأخرى لاستخدام الضغوط المالية لتحسين الحقوق، بدون التدفقات المستمرة للمساعدات الصينية، والاستثمارات، والأسلحة، والدعم السياسي، كان من الممكن أن تكون حكومات مثل حكومة الجنرال **ثان شوي** في ميانمار، والرئيس **عمر البشير** في السودان،

والرئيس **روبرت موغابي** في زيمبابوي، وغيرهم، قد أصبحت بالفعل جزءًا من التاريخ، أو أن قدرتها على انتهاك حقوق مواطنيها كانت ستتقلص بشكل كبير بسبب نقص الموارد.

هذه الأنواع من الإجراءات هي التي تكسب الحكومة الصينية سمعتها كراعية للأنظمة القمعية، تدافع بكين عن قراراتها بالحفاظ على هذه العلاقات بثلاث حجج رئيسية: أولاً، أن تغيير هذه العلاقات سيكون تمييزًا على أساس "الشؤون الداخلية"، وهو ما تؤكد أنها لن تفعله؛ ثانيًا، أن سحب هذا الدعم سيزيد فقط من تدهور الوضع الاقتصادي للدول المعنية، خاصة بالنسبة للشعوب العادية؛ ثالثًا، أن الدول المتقدمة تدعم في أوقات مختلفة حكومات قمعية بنفس القدر عندما يناسبها ذلك، وبالتالي لا يمكن انتقاد نهج الصين، ورغم أن هذه الحجج تجد تعاطفًا في بعض الأوساط حول العالم، إلا أنها لا تعفي الصين من مسؤوليتها في المعاناة الإنسانية الناتجة عن علاقاتها مع الحكومات المنتهكة للحقوق.

المنطق الكامن وراء السياسة الخارجية الصينية

يعتقد الكثيرون أن الدبلوماسيين الصينيين ببساطة لا يهتمون بحقوق الإنسان لشعوب أخرى، ففي النهاية، كما يجادلون، الحكومة الصينية لا تهتم بحقوق مواطنيها، فخطابها الرتيب حول حقوق الإنسان الدولية وعدم التدخل غالبًا ما يبدو قاسيًا ويخلو من أي تعاطف أو مسؤولية تجاه الضحايا، لكن أولئك الذين يفترضون أن أجندة الصين العالمية تقتصر على دعم الديكتاتوريات أو الشيوعيين، أو أن مساعداتها لا تجلب أي فوائد للشعوب العادية، أو أنها تسعى للهيمنة على منطقتها، يفعلون ذلك على مسؤوليتهم الخاصة، إذ يتجاهلون أدلة كثيرة تناقض هذه الافتراضات. والأهم من ذلك، أن هذه الحجج تفشل في فهم المنطق الداخلي وفكر القادة الصينيين حول دورهم الدولي وتطلعاتهم.

غالبًا ما يشير القادة الصينيون إلى جهودهم في انتشال مئات الملايين من الصينيين من براثن الفقر كدليل على التزامهم بحقوق الإنسان محليًا، وبدلًا من اعتبار جميع الحقوق متساوية في الأهمية، يواصل الحزب الشيوعي الصيني (CCP) التمسك بفكرة أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي غالبًا ما يساويها بالتنمية الاقتصادية، تأخذ الأولوية على الحقوق المدنية والسياسية، ويجادلون بأن الفقر يسبب عدم استقرار خطير ويجعل من المستحيل ضمان أي حقوق، حتى إذا افترضنا أن الحد من الفقر هو أولويتهم العليا، فإن منطق المسؤولين الصينيين يعاني من خلل، فاحترام الحقوق المدنية والسياسية يمكن أن يساعد أيضًا في جهود الحد من الفقر، لكن لا توجد أي مطالب من مسؤولين

صينيين بضرورة إزالة الحواجز أمام حرية التعبير وتدفق المعلومات لفتح المجال أمام نقد عام أكثر قوة للحوكمة السيئة وإخفاقات السياسات، ومن الجدير بالذكر أن هذا الفشل في الاعتراف بأهمية هذه الحقوق المدنية والسياسية قد خلق تهديدًا داخليًا للحزب الشيوعي الصيني أكثر خطورة مما واجهه منذ عقود، حيث يخرج أعداد غير مسبوقة من المتظاهرين والمشتكين الصينيين إلى الشوارع للتعبير عن شكاواهم.

تتبع السياسة الخارجية الصينية منطقًا مشابهًا - وهو أن التنمية الاقتصادية هي المفتاح لتحقيق الاستقلال الحقيقي وبالتالي ضمان حقوق الدول الفردية في المجتمع الدولي، يتم تعزيز هذا التفكير بعدة معتقدات أخرى راسخة، بما في ذلك نصف قرن من العداء تجاه مبادئ وممارسات السياسة الخارجية الأمريكية، التي لا تزال الصين تراها إمبريالية بشكل عميق، ومنافقة، وسببًا مباشرًا أو غير مباشر للصراعات، كما تظل بكين متشككة في مزايا المؤسسات والقواعد الدولية، التي تم تطوير العديد منها خلال عقدين كانت فيهما الصين مستبعدة من النظام الدولي، والتي يعتقد الحزب الشيوعي الصيني أنها أُنشئت جزئيًا لانتقاد واستغلال وتهميش الدول النامية، وطالما ظلت الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن تايوان، يعتقد الحزب الشيوعي الصيني أيضًا أنه لا يزال عرضة لتهديدات حقيقية لأمنه الإقليمي، وأخيرًا، من خلال التخلي عن مطالبتها بفحص أوضاع حقوق الإنسان في دول أخرى، يكون من الأسهل على بكين رفض التدقيق في أوضاعها الخاصة.

هذه القناعات والخطابات غالبًا ما تبدو معرقلة، خاصة عندما يتم استخدامها في مواجهة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ومع ذلك، تظل هذه الأفكار شائعة في العديد من أجزاء العالم النامي، حيث تُعتبر الصين الآن شريكًا مرغوبًا فيه تقريبًا مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية.

يبدو أن مصطلح "عدم التدخل" يتعارض مع خطاب السياسة الخارجية الصينية الآخر، الذي يؤكد بانتظام على أهمية عضوية الصين في المجتمع الدولي، لكن العديد من المسؤولين الصينيين يعتقدون حقًا أن الضغط على الدول لتبني أنظمة سياسية أو اقتصادية تحترم الحقوق، أو اختيار متلقي المساعدات بناءً على سجلاتهم في مجال حقوق الإنسان، ناهيك عن الإطاحة بزعيم سياسي معين، لا يؤدي إلى تحقيق تقدم، بالنسبة للعديد من القادة الصينيين، عدم التدخل لا يعني اللامبالاة أو عدم الاهتمام، بل يعني إدارة العلاقات الدولية بطريقة محدودة للغاية بحيث لا يتم تغيير التوازن الداخلي للقوة أو إحداث تغيير كبير بخلاف ما تريده السلطات المحلية؛ كما يعني تقليل دور المنظمات

الدولية إلى مجرد منصات للحوار بين الحكومات الملتزمة، وليس كيانات نشطة، سواء كان القادة المحليون أبطالًا في مجال حقوق الإنسان أو مجرمي حرب، وبغض النظر عن كيفية وصولهم إلى السلطة أو نوع النظام الذي يديرونه، تعتقد الصين أنه من الأفضل ترك القرارات الحاسمة بشأن سياسات حقوق الإنسان للسياسة الداخلية، وهذا عكس النهج الذي تتبناه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرها (على الرغم من وجود استثناءات واضحة وتركيز غير متسق)، ومع ذلك، يرى العديد من مسؤولي السياسة الخارجية الصينية أن أي تدخل يشوه السياسة الداخلية ويخفف من مسؤولية الجهات الفاعلة المحلية عن أفعالها، مما يجعل تلك الدول أقل استقلالية واستقرارًا في النهاية.

إن إصرار الصين على السيادة يبدو أيضًا في تناقض مع تداخلاتها المتزايدة بسرعة مع بقية العالم، لكن يجب أن نضع في الاعتبار هوس القادة الصينيين بالحفاظ على السيطرة على التبت وهونغ كونغ، والسعي للسيطرة على تايوان، هذه الأهداف مرتبطة بشكل وثيق بأسطورة الحزب الشيوعي الصيني حول شرعيته: أنه وصل إلى السلطة وبقي فيها لأنه يتمتع بدعم شعبي، ولا يحق للأجانب، حتى امتلاك المعلومات اللازمة، لاتخاذ قرارات جيدة حول ما يحدث داخل الصين. وبالمثل، في الساحة الدولية، يرى القادة الصينيون أن المساعدات المشروطة والضغوط من أجل تغييرات اقتصادية أو سياسية كبرى تقوض السيادة من خلال ترك الكثير من القرارات المهمة للأجانب، كما يعتقد هؤلاء القادة أن التدخلات الدولية من المرجح أن تفشل لأن الأشخاص الذين يدفعون نحو التدخل غالبًا ما يفتقرون إلى الفهم الكافي للواقع على الأرض أو الالتزام الكافي للبقاء مشاركين لفترة كافية، أو أنهم في الواقع يستخدمون حقوق الإنسان كحصان طروادة لتحقيق أجندات سياسية خفية.

هل تتغير الأمور؟

مع تعرضها بشكل متزايد للأضواء الدولية بسبب مواقفها في السياسة الخارجية، قامت الصين مؤخرًا بإجراء تعديلات سياسية متواضعة تبدو وكأنها تعزز حقوق الإنسان، و لا يزال الوقت مبكرًا للحكم على ما إذا كانت هذه التعديلات تشكل تحولًا عن السياسة التقليدية لعدم التدخل، أم أنها تغييرات فردية تمت استجابة للضغوط الدولية المكثفة.

إحدى علامات التغيير هي أن الصين، استجابةً للضغوط الدولية الكبيرة، اتخذت بعض الخطوات للاستجابة لأزمة حقوق الإنسان في السوان، فلطالما تعرضت الصين لانتقادات حادة لعدم استغلال نفوذها بشكل أفضل كأكبر مشترٍ للنفط السوداني لفرض الانضباط على حكومة يُعتقد على

نطاق واسع أنها مذنبة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية على الأقل، فمن عام 2004 إلى عام 2006، ساعدت الصين في حماية السودان من تهديدات فرض عقوبات فردية أو أخرى في مجلس الأمن، على سبيل المثال، قدمت الصين دعمًا دبلوماسيًا لرفض السودان نشر قوات أممية في دارفور، وذلك بالامتناع عن التصويت على القرار 1706 في أوت 2006، الذي كان يُخوّل نشر مثل هذه القوة.

ومع ذلك، بعد أشهر فقط، في نوفمبر 2006، اتخذ الدبلوماسيون الصينيون موقفًا أكثر حزمًا في اجتماع رئيسي في أديس أبابا لمناقشة نشر قوات في دارفور، و في مارس 2007، أزالت الصين السودان من قائمة الدول التي كانت تشجع المستثمرين الصينيين على العمل فيها، وفي ماي، اتخذت بكين خطوة غير مسبوقة بتعيين مبعوث خاص لإفريقيا مع تركيز على دارفور، حيث تم اختيار الدبلوماسي المخضرم **ليو غويجين** لهذا المنصب. وفي أوت، دعمت الصين القرار 1769 في مجلس الأمن، الذي أذن بنشر قوة حفظ سلام هجينة تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وفي أكتوبر، أرسلت الصين 300 مهندس للمشاركة في عملية حفظ السلام.

ما الذي تغير؟ صرحت الصين بأنها كانت تضغط بهدوء على السودان طوال الوقت لحل أزمة دارفور، لكن من الواضح أن الحكومة الصينية كانت تشعر بقلق بالغ إزاء التركيز الدولي على دورها - الذي تمحور، وفقًا لكلمات أحد الدبلوماسيين الصينيين، "بطريقة لم نشهدها من قبل"- ومحاولات ربط الانتهاكات في السودان بأولمبياد بكين 2008، ونتيجة لذلك، قررت الصين التدخل بشكل أكثر فعالية مع الخرطوم، وأن تكون أكثر وضوحًا في ذلك، أصدرت الحكومة الصينية المزيد من البيانات العامة التي توضح كيف كانت تحاول إقناع الحكومة السودانية بقبول المطالب الدولية، كما يشير توقيت البيانات والإجراءات الصينية إلى تزايد القلق في بكين من أن استمرار عدم الاستقرار في جنوب السودان قد يعرض خطط الصين لتطوير مسار النفط في جميع أنحاء البلاد للخطر.

بالطبع، هناك الكثير مما يتعين على الصين الضغط على الخرطوم لفعله لنشر القوة الهجينة بسرعة، وضمان تجهيزها الكامل بصلاحيات حماية قوية، وتسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، وإنهاء الاغتصاب والتطهير العرقي، وخلق ظروف لعودة النازحين طواعيةً وبأمان. هذه الإجراءات ستكون ذات تأثير أكبر بكثير من أي مبعوث خاص.

كما بدأت أخبار تتسرب في جوان 2007 عن جهد غير مسبوق من قبل الدبلوماسيين الصينيين لجمع قادة حكومة المنفى لبورما مع أعضاء مجلس الدولة للسلام والتنمية **(SPDC)** منذ أن عززت

الحكومة العسكرية في بورما قبضتها على السلطة بعد إلغاء الانتخابات في عام 1990، أصبحت معزولة بشكل متزايد بسبب العقوبات الغربية، ومع ذلك، وفرت الصين شريانًا ماليًا ودبلوماسيًا حيويًا حتى في مواجهة الهجمات على المعارضين الديمقراطيين السلميين، والاعتداءات الوحشية المستمرة على الأقليات العرقية، واستخدام الاغتصاب المنهجي كسلاح حرب، والتجنيد المستمر للأطفال، بعد أن استخدمت الحكومة القوة لقمع الاحتجاجات التي قادها الرهبان في سبتمبر 2007، دعت الصين علنًا إلى ضبط النفس والحوار بين جميع الأطراف ووافقت على بيان لمجلس الأمن ينتقد الحكومة، كما حصلت الصين على تقدير لضغطها بهدوء على حكومة بورما للسماح لمبعوث أممي خاص بمقابلة زعيمة المعارضة **أونغ سان سو تشي**، ولدعمها المكاتب الجيدة للأمين العام للأمم المتحدة، ومع ذلك، فشلت الصين في وقف نقل الأسلحة أو في تحدي حكومة بورما علنًا بشأن قتل واعتقال المتظاهرين.

هذه الحزم النسبي من المرجح أن يكون نابعًا من رغبة الصين في عدم تفكك دولة حدودية كبيرة إلى فوضى، وليس تحولًا في الولاءات، فعلى الرغم من أن الصين لديها علاقة طويلة الأمد مع مجلس الدولة للسلام والتنمية، إلا أنها لم تتردد في تهنئة القوى المؤيدة للديمقراطية على فوزها الانتخابي في عام 1990، إذا انهارت بورما، فلن تتأثر استثمارات الصين الكبيرة هناك فحسب، بل أيضًا قدرتها على إدارة منطقة حدودية تعاني بالفعل من الاتجار بالمخدرات وأزمات صحية عامة خطيرة، بالفعل، إذا أرادت الصين العمل من أجل بورما مستقرة حقًا، فعليها أن تدرك أن مصدر عدم الاستقرار في بورما هو حكومة عسكرية غير شعبية وقمعية لم تفعل شيئًا يذكر لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية لشعبها، وطالما بقيت هذه الحكومة في السلطة، فمن المرجح أن تظل البلاد غير مستقرة.

تطور آخر مثير للاهتمام حدث في أواخر أوت 2007، عندما اقترح دبلوماسي بريطاني رفيع المستوى أن الصين تتخذ موقفًا أكثر صرامة ضد الرئيس الزيمبابوي **روبرت موغابي** من خلال خفض غير مسبوق في المساعدات، بعد موجة من المقالات في الصحافة الدولية، نفت الصين بشدة أن يتم خفض إجمالي مساعداتها، لكن تبين لاحقًا أن المبالغ المخصصة للبرامج الاقتصادية التي اعتبرتها الصين غير ناجحة تم تخفيضها، بينما تم زيادة المساعدات الإنسانية بشكل متناسب، ومن غير الواضح سبب هذا التغيير - سواء كان رسالة سياسية أو قرارًا تقنيًا يتعلق بفعالية استخدام المساعدات التنموية من قبل حكومة موغابي- وبالتالي ما إذا كان يشير إلى استعداد جديد لاستخدام المساعدات للضغط على حكومة متلقية لتغيير سياساتها، لكنها تظل حادثة جديرة بالملاحظة ويجب استكشافها.

يمكن للصين أيضًا أن توضح الظروف التي ستتنازل فيها عن إصرارها على مبدأ السيادة وعدم التدخل، خاصة فيما يتعلق بأزمات حقوق الإنسان، إذ يجادل البعض بشكل مقنع أن التزامات الصين واضحة من خلال تصديقها على المعاهدات الدولية الملزمة لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، عندما وافقت الصين على مبدأ "مسؤولية الحماية (R2P) "في الأمم المتحدة عام 2005، أقرت بأن الدول الأعضاء ملزمة بالتدخل عندما تفشل حكومة ما في حماية سكانها من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح تحت أي ظروف محددة وجود مساعي صينية تؤيد تطبيق هذا المبدأ، فإذا كانت الصين جادة في التزامها، يجب أن يتحول النقاش داخل الصين وعلى المستوى العالمي من اعتبار سيادة الدولة مبدأً مطلقًا وغير قابل للانتهاك إلى مناقشة كيفية تعاون الصين مع دول أخرى للتدخل في أسوأ الأزمات الإنسانية عندما تتطلب الظروف ذلك.

ولتنفيذ مبدأ "مسؤولية الحماية" بشكل فعال، يجب تعزيز القدرة على منع الجرائم الجماعية والاستجابة لها على المستويين الوطني والدولي، على سبيل المثال، يجب أن يتمتع الأمين العام للأمم المتحدة بالصلاحية لنشر مراقبي حقوق الإنسان عند التنبيه إلى وضع متطور يستدعي تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية"، فضلا عن ذلك، يجب أن تحتفظ الأمم المتحدة بقوة احتياطية جاهزة للانتشار الفوري عندما تظهر مؤشرات على جرائم جماعية، فدعم الصين لمثل هذه الإجراءات سيشير إلى التزام حقيقي بالمسؤولية الدولية وحماية حقوق الإنسان.

أخيرًا، يجب على الصين أن تنسق أفعالها بشكل أكبر مع خطابها الذي تؤكد فيه أنها صديق مخلص للعالم النامي، إذ يجب أن تبرز سياستها الخارجية ليس فقط كعلاقات مع حكومات أخرى، ولكن أيضًا كمساهمة في تحسين رفاهية شعوب تلك الدول، هذا النهج سيكسب الصين امتنان الناس حول العالم. ومع ذلك، فإنه يتطلب تحولًا في السياسة قائم على الاعتراف بأهمية الحقوق المدنية والسياسية إلى جانب التنمية الاقتصادية، إذا كانت الصين ترغب في أن تُنظر إليها كقوة عالمية مسؤولة، يجب أن تكون مستعدة للتصرف بحزم عندما يعاني السكان تحت سلطة حكومات قمعية، فوضع كرامة الإنسان في صميم السياسة الخارجية الصينية سيمثل تغييرًا ثوريًا للصين وخطوة كبيرة إلى الأمام للمجتمع الدولي.

باتخاذ هذه الخطوات، يمكن للصين أن تثبت أنها ليست فقط قوة اقتصادية وسياسية صاعدة، ولكن أيضًا فاعل مسؤول ملتزم بدعم حقوق الإنسان والكرامة على الساحة العالمية، وهذا لن يعزز سمعتها الدولية فحسب، بل سيساهم أيضًا في تحقيق نظام عالمي أكثر عدلًا وإنصافًا.

"الاقتصاد الصيني: الاتجاهات والقضايا الحالية"

China's Economy: Current Trends and Issues

Karen M. Sutter, Michael D. Sutherland

ترجمة د. بلعور حمزة

bellaouar.hamza47@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/01/09 تاريخ النشر: 2025/01/29

****

1- تمهيد:

يقدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجمهورية الصين الشعبية قد نما بنسبة 5.2٪ في عام 2023 وتوقع الصندوق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.0٪ في عام 2024. هذا النمو غير متوازن، مع العرض أعلى بكثير من الطلب المحلي. يقول البنك الدولي إن الطلب المحلي الضعيف، وضعف ثقة العمالة المحلية والأجنبية، ونمو الإنتاجية "الفاتر"، والديون النظامية، من بين قضايا أخرى، يمكن أن تقيد آفاق النمو في جمهورية الصين الشعبية في المستقبل. يزعم بعض خبراء الاقتصاد أن العائدات الاقتصادية لنموذج النمو الصيني، الذي أكد على الاستثمار الحكومي والصادرات، آخذة في التضاؤل. ومع ذلك، لا تزال هذه العناصر تظهر في السياسات الاقتصادية الصينية الحالية.

تسعى حكومة جمهورية الصين الشعبية إلى خفض الديون وتعزيز النمو والإنتاجية من خلال الاستثمار في الابتكار والتعليم والبنية الأساسية الرقمية والتصنيع المتقدم والتقنيات الناشئة. كما تسعى إلى سياسات صناعية تقودها الدولة لتعزيز أهداف التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. يمكن لمثل هذه الأساليب الحكومية أن تحفز الإنتاج بما يتجاوز بكثير ما يمكن للصين استيعابه محليًا. مع وصول المنتجات التي تدعمها السياسات الصناعية لجمهورية الصين الشعبية إلى السوق، يبدو أن الصين تتطلع إلى الأسواق الأجنبية للنمو. بلغت حصة الصين من الناتج الصناعي العالمي حوالي 30٪ اعتبارًا من عام 2022، مما يسلط الضوء على التأثير المحتمل لسياسات الإنتاج والتصدير لجمهورية الصين الشعبية على الأسواق الأمريكية والعالمية. أعرب البعض في الكونجرس وإدارة بايدن عن مخاوفهم من

---

* المؤلف المراسل

أن السياسات الصناعية لجمهورية الصين الشعبية والإعانات ذات الصلة تغذي توسع صادرات جمهورية الصين الشعبية في قطاعات مثل المركبات الكهربائية وأشباه الموصلات والطاقة الشمسية والصلب.

2- السياسات الاقتصادية وجهود تعزيز النمو الصيني:

في شهر جويلية من عام 2024، ركزت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني على السياسات الاقتصادية حتى عام 2035 لتعزيز "التحديث على الطريقة الصينية"، وهو مصطلح يشير إلى نهج الصين في التنمية الاقتصادية. وأكد قرار الدورة الكاملة أولويات الخطة الخمسية (2021-2025)[1]، وتضمنت خططًا لتطوير الاقتصاد الرقمي وقطاع الخدمات؛ وتعميق أسواق رأس المال وتوريق الملكية الفكرية؛ وتدويل العملة الصينية (RMB)، وتطوير نظام دفع رقمي عبر الحدود. كما ذكرت خططًا لمنصات تداول السلع الأساسية ومراكز التوزيع العالمية؛ ومشروع تجريبي لتمديد عقود الأراضي الريفية لمدة 30 عامًا؛ وإصلاحات تسجيل الأسر لصالح المهاجرين الريفيين الذين يعيشون في المناطق الحضرية؛ وتوسيع كيفية إنفاق أموال الحكومة المحلية.

وفي المنتدى الذي عقد في مايو/أيار 2024، دعا الزعيم الصيني **شي جين بينج** إلى "تفكيك الحواجز المؤسسية التي تعيق التحديث على الطريقة الصينية". وتشمل مناقشات سياسة الحزب الشيوعي الصيني كيفية تعزيز النمو الاقتصادي (وخاصة الإنفاق الاستهلاكي المتأخر) والإنتاجية؛ ومعالجة التفاوت في الدخل؛ وإصلاح تقاسم عائدات الضرائب بين الحكومات الوطنية والمحلية.

في عام 2024، كرر المؤتمر الاقتصادي المركزي السنوي لكبار قادة جمهورية الصين الشعبية دعم سياسات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا في جمهورية الصين الشعبية لتعزيز النمو "عالي الجودة"، ودعا إلى سياسة نقدية "متساهلة إلى حد ما"، وأعلن عن سياسات مالية استباقية تهدف إلى تعزيز النمو واستقرار العمالة والأسعار وميزان المدفوعات في الصين. وأكد المؤتمر على برامج "إعادة الشراء" لتعزيز الاستهلاك. وتشمل التدابير الاقتصادية الأخرى المتخذة في عام 2024:

[1] **الخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021-2025)** تعطي الخطة الخمسية الرابعة عشرة الأولوية للبحث والتعليم والتمويل والتكنولوجيا، وتدعو إلى استثمار 1.4 تريليون دولار في البنية التحتية الرقمية. وتؤكد على الاعتماد على الذات والابتكار المحلي مع الحفاظ على الوصول إلى الأسواق الأمريكية وغيرها من الأسواق الأجنبية والتكنولوجيا ورأس المال والبحث لتعزيز أهداف جمهورية الصين الشعبية.
وتعطي الأولوية للاكتفاء الذاتي في الطاقة والزراعة (التكنولوجيا الحيوية والموارد الوراثية وتكنولوجيا البذور)، وتدعو الصين إلى الريادة في وضع قواعد التجارة العالمية والمعايير الفنية. وتعزز نفوذ الصين خارج الحدود الإقليمية، والسعي إلى القبول العالمي للأحكام القضائية لجمهورية الصين الشعبية بشأن الملكية الفكرية وتسعير التكنولوجيا وإجراءات مكافحة الاحتكار في جمهورية الصين الشعبية.

- شهر مارس2024: قالت حكومة جمهورية الصين الشعبية إنها ستصدر ما يصل إلى 539 مليار دولار من السندات الحكومية المحلية لأغراض خاصة، لسداد ديون الحكومات المحلية ودعم المشاريع.
- شهر ماي 2024: أعلن البنك المركزي عن تخصيص 41.4 مليار دولار لتحويل المساكن غير المباعة إلى مساكن مدعومة. وتعهدت وزارة المالية بإصدار 138 مليار دولار من السندات السيادية الخاصة طويلة الأجل حتى نوفمبر 2024 لدعم 14 مشروعا ذو أولوية ضمن الخطة الخمسية (2021-2025)
- شهر جويلية 2024: خفض البنك المركزي سعر الفائدة على الإقراض متوسط الأجل لمدة عام بمقدار 20 نقطة أساس إلى 2.3%.

- شهر ماي 2024: أعلن مجلس الدولة عن برامج تحفيزية لتعزيز الاستهلاك المحلي في الخدمات.

3- الاستثمار في التصنيع والقدرة الفائضة:

لتعزيز النمو أحيا " **شي جين بينج**" في عام 2020 سياسة "التداول المزدوج"، التي كانت قد استخدمت آخر مرة خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009، لتوسيع الإنتاج مع تعزيز الصادرات. وبينما انكمش القطاع الصناعي العالمي في عام 2009، استخدمت حكومة جمهورية الصين الشعبية التداول المزدوج لتمويل الإنتاج في 13 صناعة تصنيعية، مما أدى إلى توليد قدرة إنتاجية فائضة قامت الصين بعد ذلك بتصديرها إلى الأسواق العالمية.

وفي ظل ضعف الطلب المحلي، يعمل استثمار حكومة جمهورية الصين الشعبية في التصنيع على تغذية الانكماش، والضغط على هوامش الشركات، وتوسيع الإنتاج بما يتجاوز ما تستطيع الصين استيعابه. نما الاستثمار في الأصول الثابتة في التصنيع بنسبة 9.3٪ في الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، بينما ارتفع الاستثمار خلال نفس الفترة في عام 2023 في القطاعات التالية: السكك الحديدية والشحن والفضاء الجوي (+ 33٪)؛ صهر ومعالجة المعادن غير الحديدية (+ 25.9٪) المنتجات المعدنية (+ 15.8٪)؛ وتكنولوجيا المعلومات (+ 13.2٪).

في عام 2024، أعلنت حكومة جمهورية الصين الشعبية عن مرحلة استثمارية ثالثة (47.5 مليار دولار على مدى خمس سنوات) لصندوق أشباه الموصلات. ويؤكد بعض خبراء الاقتصاد أن السياسات الصناعية لجمهورية الصين الشعبية التي تغذي صادراتها تشوه الأسواق العالمية في قطاعات مثل أشباه الموصلات والمركبات الكهربائية والطاقة الشمسية والصلب. ومن المتوقع أن تشكل الصين ما يقرب من نصف إجمالي القدرة العالمية الجديدة في أشباه الموصلات الناضجة (على سبيل المثال، 28 نانومتر وما فوق) المتوقع أن تكون متاحة على الإنترنت من 2024 إلى 2029. ويقول البعض إن الطاقة

الفائضة في سوق المركبات الكهربائية في الصين تدفع معدلات استخدام المصانع والأسعار وهوامش الشركات إلى الانخفاض ويقدرون أن الصين قد تواجه فائضًا قدره 20 مليون مركبة كهربائية بحلول عام 2025.

4- التوترات التجارية

ويبدو أن قادة جمهورية الصين الشعبية قلقون بشأن جهود الحكومات الأجنبية لمواجهة السياسات الصناعية الصينية واستراتيجية النمو الموجهة نحو التصدير. وأشارت القراءات الرسمية لاجتماع مايو/أيار 2024 لكبار قادة الحزب الشيوعي الصيني إلى "ارتفاع كبير في حالة عدم اليقين الخارجي". وفي اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في يونيو/حزيران 2024، شجع رئيس مجلس الدولة **لي تشيانغ** البلدان على "رفض المواجهة بين الكتل وفك الارتباط، والحفاظ على استقرار وتسهيل سَلاسل الصناعة والتوريد، وتعزيز تحرير التجارة والاستثمار وتيسيرهما" لتعزيز النمو العالمي. وتشمل جهود الحكومات الأجنبية في عام 2024 لمواجهة صادرات جمهورية الصين الشعبية:

- مدد الممثل التجاري للولايات المتحدة معظم التعريفات الجمركية على سلع جمهورية الصين الشعبية التي فرضها منذ عام 2018 بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974 وزاد التعريفات الجمركية على بعض سلع جمهورية الصين الشعبية ردًا على "إغراق الصين للأسواق العالمية بصادرات منخفضة السعر بشكل مصطنع" (على سبيل المثال، السيارات الكهربائية، وبطاريات السيارات الكهربائية، والمنتجات الطبية، وأشباه الموصلات، والرافعات من السفن إلى الشاطئ، والخلايا الشمسية، ومنتجات الصلب والألمنيوم).
- أطلق الاتحاد الأوروبي تحقيقات ضد ممارسات التجارة والاستثمار في جمهورية الصين الشعبية في مجالات مكافحة الدعم (السيارات الكهربائية)، ومكافحة الإغراق (الصلب)، والمشتريات (الأجهزة الطبية). وفي يونيو/حزيران، أعلن الاتحاد الأوروبي عن فرض تعريفات جمركية مؤقتة تتراوح بين 21% و38% على السيارات الكهربائية في جمهورية الصين الشعبية.
- فرضت كندا رسومًا جمركية بنسبة 100% على السيارات الكهربائية الصينية.

وردت الصين بدورها بإجراء تحقيقات لمكافحة إغراق أسواقها بمنتجات الكحول البراندي، ومنتجات الألبان، ولحم الخنزير (الاتحاد الأوروبي)؛ وزيت الكانولا (كندا).

5- ثقة الشركات الأجنبية

بعد عامين من القيود المفروضة بسبب "كوفيد 19"، والتباطؤ الاقتصادي في الصين، والضوابط السياسية في جمهورية الصين الشعبية، واستخدام الإكراه الاقتصادي، يبدو أن بعض الشركات اعتبرت الاستثمار في الصين احتمالاً أكثر خطورة. في فبراير 2024، قالت غرفة التجارة الأمريكية إن 57% من شركاتها تفتقر إلى الثقة في بيئة الأعمال في الصين. وفي عام 2024، سعت حكومة جمهورية الصين الشعبية إلى تعزيز ثقة السوق من خلال استضافة زيارات رفيعة المستوى من قادة الأعمال العالميين.

6- العملة:

يواجه الرنمينبي ضغوطًا هبوطية من انخفاض الثقة المحلية والدولية في السوق الصينية، والدولار الأمريكي القوي، والفجوة المتزايدة الاتساع بين أسعار الفائدة الأمريكية والصينية. يحدد البنك المركزي الصيني نطاقًا ضيقًا يمكن للرنمينبي التداول ضمنه من خلال التوجيه اليومي للبنوك الصينية. منذ أغسطس 2023، حدد البنك المركزي سعر الرنمينبي اليومي أعلى بكثير من سعر السوق لتثبيت العملة. يقدر بعض المحللين الأمريكيين أن جمهورية الصين الشعبية تسعى إلى إدارة الانخفاض وخفض قيمة الرنمينبي ببطء بطريقة خاضعة للرقابة. دعمت البنوك الحكومية في جمهورية الصين الشعبية جهود الحكومة لوقف الانخفاض السريع في قيمة الرنمينبي من خلال بيع الدولار الأمريكي. في سبتمبر 2023، خفض البنك المركزي حجم الودائع بالعملة الأجنبية التي يتطلب من البنوك الصينية الاحتفاظ بها. تظل الصين على قائمة مراقبة وزارة الخزانة لممارسات العملة، بما في ذلك فشلها في نشر بيانات التدخل في سعر الصرف.

الشكل 1. الديون غير المالية للصين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[1]

[1] الديون الحكومية متاحة فقط بالقيمة الاسمية. بلغ إجمالي الديون غير المالية القابلة للمقارنة في الولايات المتحدة اعتبارًا من الربع الثالث من عام 2023 ما نسبته 253% من الناتج المحلي الإجمالي.

Figure 1. China's Non-Financial Debt as Share of GDP

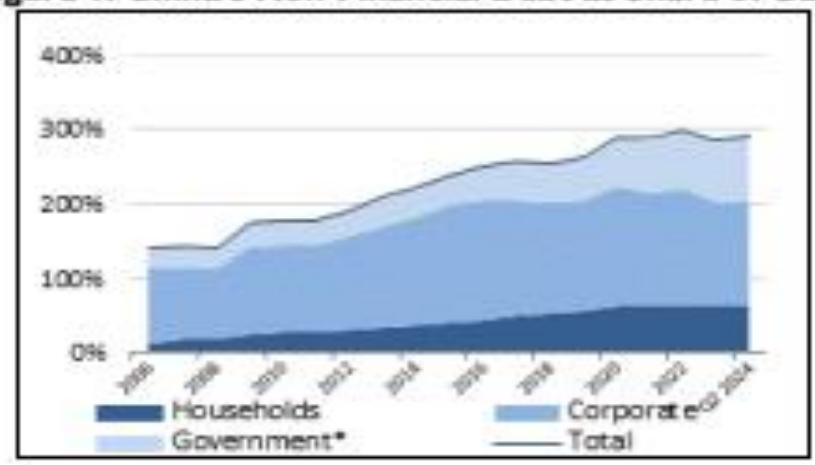

مصدرCRS:، مع بيانات من بنك التسويات الدولية.

7- الديون النظامية في الصين

بلغ إجمالي الديون غير المالية للصين - الأسر والشركات والحكومة - 311٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2023 (الشكل 1)، حيث تحملت معظم الديون الشركات الخاصة والحكومات الإقليمية والمحلية. اعتمدت الحكومات والشركات المحلية على القروض المصرفية وإصدارات السندات لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار في الأصول الثابتة مع تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي. سعت حملة حكومية عام 2016 إلى كبح جماح الديون المصرفية والحكومية المحلية والشركات. في عام 2018، تعهد شي بمعالجة المخاطر المالية باعتبارها واحدة من "ثلاث معارك صعبة". خففت الحكومة الحملة أثناء الوباء وطالبت الحكومات المحلية بتمويل برامج التخفيف من آثار الوباء والتحفيز، مما زاد من عبء ديونها. واجهت الصين تخلفًا عن السداد من قبل كبار مطوري العقارات المرتبطين بالحكومات المحلية. يعد الدخل من مبيعات العقارات مصدرًا رئيسيًا لإيرادات الحكومة المحلية، كما تعد أسعار العقارات عاملاً رئيسيًا في تقييمات الشركات وصافي ثروة الأسر. إن هذه الديناميكية تقيد خيارات السياسة في جمهورية الصين الشعبية لتعزيز الالتزامات المعلنة التي قطعها شي بخفض الديون وسياسة "الازدهار المشترك" التي تسعى إلى معالجة التفاوت الاقتصادي.

8- قضايا مطروحة على الكونجرس

ناقش الكونجرس دور التعريفات الجمركية الأمريكية في معالجة السياسات الصناعية لجمهورية الصين الشعبية وتأثيراتها على التجارة. كما استجاب الكونجرس للسياسات الصناعية لجمهورية الصين الشعبية من خلال تمرير تشريع لتطوير صناعات أشباه الموصلات والطاقة الشمسية والمركبات

الكهربائية في الولايات المتحدة (P.L. 117-167 وP.L. 117-169). ومن بين خياراته، قد ينظر الكونجرس فيما إذا كان سيفعل أم لا

- تشجيع الممثل التجاري للولايات المتحدة على الشروع في التحقيق في "المرحلة الثانية" بموجب المادة 301 لمعالجة الدعم الصناعي لجمهورية الصين الشعبية؛
- استكشاف إجراءات تجارية مشتركة مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء التجاريين الرئيسيين في مواجهة الصين؛ ومعالجة الاستثمارات الصينية في الخارج التي قد تؤدي إلى تشويه الأسواق. فالشركات الصينية المدعومة بالسياسات الصناعية الصينية تستثمر في الولايات المتحدة والأسواق الثالثة.

9- المرجع:

1- Karen M. Sutter, Michael D. Sutherland, **"China's Economy: Current Trends and Issues**", Congressional Research Service (CRS), Updated December 20, 2024 on cite; https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11667

إستراتيجية صعود الصين الجديدة.. مقاربة تحليلية لإدراكات الرئيس الصيني شي جين بينغ

China's New Rise Strategy: An Analytical Approach to Chinese President Xi Jinping's Perceptions

د. محمد حسين سبيتي*

دكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية، بيروت، لبنان

mhsbeity@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/01/24 2025 تاريخ النشر: 2025/01/29

****

يحاول العديد من المحللين والمراقبين فهم مرتكزات ومقومات وبالتالي منحى صعود الصين تحت قيادة الرئيس الحالي شي جين بينغ، وخاصة بعد أن أرسى نموذجًا في الحكم مختلفًا عن أسلافه من الرؤساء السابقين في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والحزبية والسياسية وغيرها*.

ولأجل فهم هذا النموذج، كان لا بد من تسليط الضوء على رؤية "شي" وصياغتها، وتفسير المفاهيم الأيديولوجية التي اعتمدها في إطار نسق منتظم لنهج شامل يجعل الصين قوة جديدة أكثر حزمًا وتأكيدًا على حضورها.

لكن لا بد بداية من عرض تاريخي يوضّح لنا الخلفية التي انطلق منها "شي" لتشكيل رؤاه ومساره في الحياة العملية والحكم. وفي واقع الحال، نجد أنه شكّل رصيدًا هامًا من خلال نجاحه في محطات عدّة، لعل من بينها نجاحه الكبير في تحقيق معدلات نمو كبيرة في مقاطعة جي جيانغ Zhejiang عندما تولى رئاسة الحزب فيها عام 2002، حيث شهدت المقاطعة تحت قيادته نموًا اقتصاديًا مذهلًا، فقد زادت الصادرات بنسبة 33 %سنويًا في السنوات الأربع التي قضاها في منصبه.

* شي جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية منذ آذار/مارس 2013، وتمَّ تصديق تجديد ولايته لمرّة ثالثة في آذار/مارس 2023 لمدّة خمس سنوات نهائية. تمكَّن من إحداث تغييرات وطنية في وقت قياسي، واستطاع أن يدخل بلاده عصرًا ذهبيًا جديدًا، ويَعدُ بأن تصبح الصين الرقم واحد عالميًا في الإقتصاد والتكنولوجيا. يصرّ على أن عالم القُطب الواحد انتهى وأنّ على الجميع احترام مكانة بلاده العالمية. بدأ بتنفيذ أهمّ مشروع في القرن الحالي وهو مبادرة الحزام والطريق. وخرق الكثير من الخطوط الحمر الأمريكية وعمل على مدّ جسور التواصل مع الدول الإفريقية وتقوية العلاقات مع دول الشرق الأوسط وأوروبا وأعاد النظر في العلاقات مع جيرانه وسعى إلى تقوية تحالفاته، ويسعى إلى إضعاف النفوذ الأميركي في شرق آسيا. للمزيد عن سيرة بينغ، راجع: سلسلة البحث الراجع الصادرة عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بعنوان "الرئيس الصيني شي جين بينغ (سيرة موجزة)، العدد 58، نيسان/أبريل 2023.

* المؤلف المراسل

أما المحطة الأخرى اللامعة في حياته، قدرته على إخماد فضيحة فساد كبرى في شنغهاي عام 2007، بتفويض من الرئيس الصيني آنذاك هو جين تاو Jintao HU (حكم الصين من عام 2003 إلى 2013) وزملائه في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب، الذين اعتمدوا عليه لما عرفوه عنه من استقامة وانضباط. وبالفعل، فإن الحسم والدهاء لدى "شي" كان كفيلًا بحل المسألة، فرفض "الفيلا" التي أعطيت له وتبّرع بها للمحاربين القدامى، الأمر الذي أثار إعجاب أقرانه. كذلك، أتيحت له فرصة أخرى لإظهار مهاراته السياسية في عهد جيانغ زيمين Jiāng Zémín (1993 –2003)، بعد أن طالت فضيحة الفساد شركاء زيمين، فعمل على إظهار صلابته لكن من دون استفزاز زيمين.

هذا بالإضافة إلى أنه شغل منصب رئيس المدرسة المركزية للحزب (2007-2012)، وهي أهمّ مكان لتدريب المسؤولين والأبحاث الإيديولوجية/السياسية في الحزب "الشيوعي الصيني".

انطلق "شي" من قاعدة أساسية في الحكم تتمحور بأن الأيديولوجيا هي التي تقود السياسات وليس العكس، وبذلك اختلف عن الرؤساء السابقين دِنغ شياو بينغ وجيانغ زَمين وهو جينتاو، الذين قادوا سياسات تؤدي إلى تفعيل دور السوق في الاقتصاد المحلي الصيني.

وبالتالي، لقد أولى "شي" أهمية لإعادة الاعتبار للأدبيات الماركسية-اللينينية في كل مفاصل الحياة الصينية، وبث الروح الوطنية الماركسية في الحزب الشيوعي الصيني من خلال سياسات اعتمدت مفاهيم وتطبيقات اليسار اللينيني في السياسة، واليسار الماركسي في الاقتصاد، واليمين القومي في السياسة الخارجية. كما أدرك تمامًا أن ديناميات المجتمع الصيني قائمة على الخصوصية والفرادة في الإطار المتصل بالعلائقية والانقياد ضمن أطر الحزب الشيوعي الصيني، وهذا ما استدعى من "شي" إيمانًا وإدراكًا عمليًا أن يثبّت ويركّز سيطرته على كل المجالات.

وتأكيدًا لما سبق ذكره، لم يعتمد "شي" سياسة التحدث باسم القيادة الجماعية، كما ظن كثيرون، إنما اعتمد سياسات أقل ما يُستشف منها أنه يريد تنصيب نفسه كزعيم عظيم للحزب الشيوعي، بل يمكن القول أكثر من ذلك "إمبراطور العصر الحديث". والحدث الأبرز في هذا السياق، طلبه من المشرّعين الصينيين في عام 2018، تعديل الدستور للتّخلص من تحديد عدد الفترات الرئاسية باثنتين.

إضافة إلى ذلك، فمع نهاية العام الثاني من فترته الرئاسية الأولى كان قد جمع بين يديه كافّة السلطات، من بينها رئيس مجلس الأمن القومي الذي أُنشئ حديثًا، والقائد الأعلى للجيش، وهو لقب لم يحصل عليه ماو شخصيًا*. كما عمّد نفسه "مرشدًا أساسيًا للصين"، وهو مصطلح يرمز إلى أهمّيته المركزية بالنسبة للدولة. كذلك أجرى تغييرات في ديناميّات عمل المكتب السياسي للحزب

* يشار إلى أن شي جين بينغ هو أول زعيم في حقبة ما بعد ماو تسي تونغ يحصل على ثلاثة ألقاب عليا في غضون بضعة أشهر فقط: الأمين العام للحزب ورئيس اللجنة العسكرية المركزية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 (المؤتمر الثامن عشر)، ورئيس الجمهورية في 14 آذار/مارس 2013، ما يجعله الزعيم المطلق للصين وللحزب.

الشيوعي بحيث أصبح على جميع أعضاء المكتب بمن فيهم أعضاء اللجنة الدائمة أن يقدّموا تقارير دورية لرئيس الحزب بشكل مباشر لتقييم أدائهم.

وذهب "شي" بعيدًا في إبراز صورته كإمبراطور للصين، ويتضح ذلك من خلال الحملة الترويجية التي تقودها وسائل الإعلام، والتغييرات في المناهج التعليمية المتمثلة بدمج "فكر شي" (Thought Xi) في مناهج المدارس الابتدائية والمتوسطة. كما قاد حملة دعائية كبيرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة التي صوّرته على أنه "رجل خارق" يحمل ميزات لا يتصف بها غيره. وقد جسّدت وزارة الدفاع هذا الأمر، عبر إصدارها لوحات زيتية تصوّره في مشاهد بطولية، كما طُلب من آلاف طلاب الفنون المتقدّمين إلى جامعة بكين للتكنولوجيا رسم صورة الرئيس "شي".

ومن الإشارات الأساسية التي تدلّ على إحكامه السيطرة والسلطة أنه استوحى من ماو تسي تونغ فكرة الكتاب الأحمر بترجمة لروحيتها، حيث أنتج الناشرون ثماني مجلّدات من خطابات وكتابات لـ "شي" تحت عنوان "ملاحظات شي جين بينغ".

أما العلامة الأبرز، والتي كانت إشارة فارقة في الدلالة على نمطه السلطوي وإظهار محورية موقعه، قيامه عند تولّيه قيادة الحزب الشيوعي الصيني، وبالتحديد حين ترأس الجلسة الثالثة للجنة المركزية 18 للحزب، بخطوة غير مسبوقة بإصدار المذكرة التفسيرية للوثيقة الرئيسية للحزب، لأن المتعارف أن وثائق الحزب في عهد أسلافه لا تحتاج إلى شرح بنص موازٍ لها. لكن "شي" اعتبر أن هذه الخطوة ضرورية، وربما فرصة تاريخية لإثبات رؤاه عبر نصٍ مكتوب يترجم خطط عملية تناول فيها 11 مجالًا رئيسيًا (السوق، شركات الدولة، فرض الضرائب على الأغنياء، التوسّع الحضري، الديمقراطية ذات الخصائص الصينية، الإصلاح القضائي، مكافحة الفساد، الحرب السيبرانية، التحدّيات العالمية، ازدهار الصين، القوة في الصين الحديثة).

في موازاة ذلك، سعى شي جين بينغ إلى ربط السلطة العسكرية به، وقاد حملة تطهير في قيادتها العليا، ليشكل بنية قيادة عسكرية تفرض على القوّات المسلّحة سيطرة فعلية للحزب. وعليه، انتقى بعناية ضباطًا مخلصين يثق بهم، تحقيقًا لرؤيته بأنه "لإحياء عظمة الأمّة الصينية يجب أن نضمن وجود تناغم وانسجام بين بلد مزدهر وجيش قوي".

هذه السياسات على أهميتها، أوجدت معارضة من ثلاثة اتّجاهات: اليسار المؤيد لسياسات ماو والذي اعتقد أن سياسات "شي" لا تندرج كما يجب في إطار الماوية، والوسط الذي يريد منه الاهتمام أكثر بالجانب الاقتصادي معتبرًا أنّ سياساته ليست كافية لتحقيق ذلك، واليمين الذي خرج من المعادلة نتيجة إسكاته من خلال منع أبسط أشكال النقاش السياسي في دوائر القرار.

ولا غرو إن قلنا أن رؤية "شي" تجمع بين الأيديولوجيا العقائدية والبراغماتية التكنوقراطية، فقد اعتمد في ممارسته للحكم العمل ضمن مساري المادية التاريخية والمادية الجدلية. فهو آمن برؤية تاريخية ترتكز على حتمية التقدم من خلال الصراع الطبقي المستمر، كما آمن أيضًا برؤية للسياسة

تُركِّز على طبيعة التغيُّر حين تصطدم قوى عديدة ببعضها حتى تظهر تسوية من ثنايا صراعها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مضامين فكر شي جين بينغ حول "الإشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد" أضيفت إلى دستور الحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره التاسع عشر عام 2017*، بوصفها دليلًا موجّهًا جديدًا للعمل، ويؤكد إلزامية التأييد لجميع سياسات "شي". ويُسجّل للقائد الصيني أنّه احتكم إلى خبرات أسلافه من الرؤساء السابقين في مسيرته العملية، مستفيدًا من تجاربهم ومتعظًا من سيرتهم في الحكم، وهو الأمر الذي جعله ينحو منحى التحذير من مخاطر التدهور الإيديولوجي، ودور الغرب في إذكاء الانقسامات الأيديولوجية داخل الصين. وعليه، عمد على تحصين المتاريس الإيديولوجية بتأسيس دفاعات في كل الدوائر أفقيًا وعاموديًا، لأنه أدرك تمامًا أن الغرب يعمل على تفكيك النظام السياسي الصيني تدريجيًا، بدءًا من اختراق الدفاعات الإيديولوجية، وزعزعة ثقة الشعب بالنظام، مرورًا بزرع مفاهيم من وحي الصناعة الليبرالية للتأثير في النمط الفكري والإيديولوجي. وهذا ما فطن إليه "شي" بشكل مبكر، وأدرج سياسات استباقية فور تسلمه الحكم لمواجهته، فكان أن اعتمد سيطرة الحزب على جيش التحرير الشعبي، والشرطة الشعبية المُسلحة، وجهاز الرقابة والأمن السيبراني المركزي الصيني. وبعد ذلك، قاد حملة توعوية تثقيفية منذ عام 2019 داخل الحزب الشيوعي الصيني تتمحور حول التأكيد على كل المحازبين والمنتسبين عدم نسيان أهداف الحزب الأصلية، والتفكير بها على الدوام.

وفي هذا السياق أيضًا، نجد أن مدار حراكه تمحور في إطار تثبيت إحياء الفكر الصيني الكلاسيكي، حيث أمر المسؤولين في جميع أنحاء البلاد بالمشاركة في محاضرات عن رؤى كونفوشيوس وفلاسفة صينيين آخرين لتشجيع وتعزيز الثقة بالنفس على المستوى الوطني، باعتقاده أن الحزب الشيوعي الصيني هو الامتداد الطبيعي لهذه الثقافة الصينية التقليدية.

وبات "شي"، وفق هذه الرؤى، خادمًا أساسيًّا للقومية الصينية، همّه الأول والأخير إدراج مفهوم "الإحياء العظيم للشعب الصيني" في قلب مخططاته حتى يغدو المجتمع الصيني أو الأمة الصينية (المصطلح الذي اختاره "شي") تحدوه شبكة من المناعة الذاتية لكل ما هو أجنبي.

لذلك، ما تقدّم يشي بأن "شي" يحمل في طيات تفكيره همًّا أساسيًّا هو مواجهة السطوة الغربية بصمت ومن الداخل، فكان أن تسلّح بإطار نظري يجمع نموذج الحكم الكونفوشيوسي للأسرة والولاء مع المبدأ اللينيني للحكم المركزي للحزب الواحد، وتعميمه عبر منشورات وكتب ومناهج وغيرها، لكي تصل إلى كل فرد في الأمة الصينية.

* في مؤتمر الحزب التاسع عشر (2017) الذي كرس رسميا "فكر شي جين بينغ حول الإشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد" يمكن أن نقرأ بوضوح المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها فكر بينغ. يتلخّص برنامج شي للحكم بهذه العبارة الموجزة "يجب على الحزب الشيوعي الصيني التمسّك بقيادته المطلقة على جيش التحرير الشعبي والقوّات المسلّحة الشعبية الأخرى، تطبيق فكر شي جين بينغ بشأن تعزيز الجيش من خلال تعزيز ولائه السياسي وتقويته من خلال الإصلاح والتكنولوجيا وإدارته وفق القانون، بناء القوّات الشعبية التي تطيع أوامر الحزب، والتي تملك الإمكانات لتقاتل وتنتصر وتحافظ على أداء ممتاز، ضمان أن ينجز جيش التحرير الشعبي مهامّه في العصر الجديد، تعزيز الشعور القوي بالإنتماء للأمّة الصينية، دعم العدالة مع السعي لتحقيق المصالح المشتركة، العمل على بناء مجتمع له مصير مشترك، تحقيق النموّ المشترك من خلال المناقشة والتعاون، متابعة مبادرة الحزام والطريق".

وهنا، حريّ بنا الاستدلال بحادثة تدل على مدى استحواذ الهاجس الغربي على تفكير "شي"، فإنه بعد تعيينه أمينًا عامًا للحزب الشيوعي عام 2012 مباشرة، تقصّد أن يجول مع اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب، المُعيَّنة حديثًا آنذاك، في جولة لتفقّد معرض "الطريق إلى الإحياء" بمتحف الصين الوطني، وهو معرض لتوثيق الهجمة والاستعمار الغربي والياباني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، والرد الصيني في تلك الفترة التي سُمّيت بـ "قرن المهانة الوطنية" (The Century of National Humiliation).

على المستوى الإقتصادي، نجد سياسات متقلبة في الممارسة، وما ذلك إلاّ من أجل مواكبة التغيرات والتطورات، على الرغم من إدراكنا، بحسب التتبع، أن "شي" لم يولِ اهتمامًا في البداية بشكل ملحوظ لمتابعة الوضع الاقتصادي، باعتبار أن الأولوية لضبط السياسات الحزبية ورسم مسارها، وهو ما سيفضي بالنتيجة إلى تصحيح الأوضاع، وبالتالي ضبط الأمور في مسارها الصحيح. وبعدها يأتي الاهتمام بالشأن الاقتصادي.

وعليه، شهد عصر "شي" تفاوتًا في مسار السياسات الاقتصادية، من إصلاحات السوق بين عامي 2013 و2015 إلى تبنّي زيادة تدخُّل الدولة والحزب ودعم الشركات. وربما كان "شي" يعتقد أن التنوع في السياسات الاقتصادية هو ما يخدم تصحيح "التنمية غير المتناسبة وغير المتوازنة" التي اعتمدها دينغ قبله.

وعمد "شي" على الإمساك بمفاصل القوى الاقتصادية المحرّكة للسوق، فكانت لجان الحزب تختار الإدارات العُليا للشركات وتتخذ القرارات المصيرية لمجالس الإدارات، بالإضافة إلى الاستحواذ على أسهم في الشركات الخاصة، واعتماد سياسات تشجع على الاستثمار في الشركات المملوكة للدولة.

بالنسبة للخارج، كان "شي" واعيًا جدًا لانتهاج سياسة مدركة تهدف لتعزيز حضور الصين في الخارج، بخلاف السياسة التي انتهجها دينغ المعتمدة على الحذر التقليدي وتجنُّب المخاطر.

ولقراءة الوعي السياسي الإدراكي لـ "شي" بشكل أكثر عمقًا، نجد من المفيد التوقف عند صياغته لحبكة مفهوم "القوة الوطنية الشاملة"، حيث أثار إشكاليات حول عدد من المؤشرات المتعلقة بهذا المفهوم، وأبرزها ما يتصل بالتحولات في "موازين القوى الدولية"، في إشارة منه إلى دور الصين البارز في قيادة العالم.

ونفهم من الممارسات السياسية لـ "شي" على مدى سنوات حكمه، أنه يهدف في أن تصبح الصين القوة العالمية والآسيوية الأولى بحلول عام 2049 (بالتزامن مع حلول الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية). وحتى هذا التاريخ، يعمل في الداخل على مأسسة وعي شعبي بريادة الحزب الشيوعي الصيني، وتقديم "اقتصاد متقدم من المستوى المتوسط" (Medium-level Developed Economy)، وتحديث الدفاع الوطني والقوات المسلحة.

هذا التطور التدريجي في مسار البلاد، يوضح أن سياسة "شي" تعتمد على تراكم الإنجازات في سياق توكيد قوة الصين على المستوى الوطني، فقد مدح مرارًا ارتقاء بلاده على مستوى القوة الوطنية، مروّجًا لقوتها الوطنية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية والشاملة من وحي تقرير المؤتمر العام للحزب الشيوعي الصيني عام 2017.

لم يكتفِ "شي" بذلك، فنجد أنّه عكف على سلسلة من الخطوات التي من شأنها فهم المدرك التوسعي في إطار السياسة الخارجية للبلاد، وبشكل مغاير لسياسة دينغ، لكن على نحو تدريجي مترابط ومتوازن. فقد عمل في البداية، على تطبيق نظرية سلفه دينغ شياو بينغ في القضايا الخارجية بعدم السعي إلى الهيمنة وعدم التورّط في سياسات القوة، على قاعدة "راقب بهدوء، وأمّن مركزك، وتعامل مع الأمور بهدوء، واخفِ قدراتك، وتحمّل واصبر، وابتعد عن الأضواء، ولا تدّعي القيادة مطلقًا". هذه السياسة لم تدم طويلًا، فسرعان ما انتقل "شي" إلى "النهج الإستباقي" للسياسة الخارجية مما مثّل خروجًا مهمًا عن استراتيجية دينغ المتمثلة في "البقاء بعيدًا عن الأنظار".

ما تقدّم يقودنا إلى تفسير نهج "شي" في السياسة الخارجية وفق سياقات استراتيجية صعود الصين الجديدة، وخاصة بعد أقدم على خطوات مع دول الحدود، تشير إلى النوايا التوسعية بخلاف النهج المتبع سابقًا "الصعود السلمي". فقد قام بعدّة عمليات استصلاح بحري للأراضي في بحر الصين الجنوبي، وادعى السيادة عليها. كما شنّ ضربات صاروخية حول الساحل التايواني، في أسلوب يحاكي الحصار البحري والجوي على الجزيرة، ودشّن بنى تحتية (طرق ومطارات جديدة) ومن بينها ذات الاستخدامات العسكرية قرب الحدود الهندية.

حاول "شي" بحنكته وذكائه، إرسال إشارات إلى كل ما يعنيهم الأمر في العالم، أن الصين اليوم ليست كما الصين سابقًا. وجهد من أجل ذلك، إلى استغلال الفرص لإيصال هذه الإشارات مستخدمًا مصطلحات معينة للدلالة على نواياه وفكره. ففي المؤتمر الذي أقيم بمناسبة الذكرى الخمسين لاستعادة مقعد جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، أعلن أنّ الصين "طبّقت بجدّية عالمية حقوق الإنسان في السياق الصيني". وقد تعمّد استخدام مصطلح "السياق الصيني"، في إشارة منه إلى انتقاده لقيم "الحرية"، "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" المستخدمة من قبل الغرب لغايات الهيمنة، مركزًا على الدعوة إلى إصلاحات سياسية للحدّ من توسّع الفكر الليبرالي.

وبالنظر بشكل أوسع إلى رؤيته للتشكيل الدولي، نجد أنه اختار بعناية نظرة جديدة ومحكّمة لـ "الحوكمة العالمية"، لجهة مراده بأن اتجاهها ومسارها يجب أن يؤدّي إلى توسيع نفوذ الصين السياسي الدولي، وتساعدها على إبراز قوتها الناعمة، وتعزّز أيضًا تنميتها الإقتصادية المحليّة.

وفي هذا السياق، دعا "شي" إلى "إصلاح نظام الحوكمة العالمي بمفاهيم الإنصاف والعدالة"، في إشارة منه إلى مزيد من السيطرة المشتركة على الحوكمة العالمية. وما استخدامه لمصطلح "الإنصاف والعدالة" في خطاباته إلاّ للدعوة إلى عالم متعدّد الأقطاب، يكون للصين دور فيه بوضع القواعد

الدولية. وقد اعتبر مراقبون وباحثون أن بينغ يخطط لنموذج "التنمية الوطني الصيني" باعتباره البديل الناجع عن "إجماع واشنطن" الذي يحُثّ على تبني الحكم الديمقراطي والأسواق الحُرَّة. هذا النموذج يهدف إلى إظهار دور للصين بشكل فعال في إطار استراتيجية الحوكمة العالمية عبر العمل على قضايا رئيسية: الصحة العالمية، وحوكمة الإنترنت، وتغيّر المناخ، وتمويل التنمية.

وفي الإطار التطبيقي، نجد أن "شي" اعتمد سياسات عملية، كما في سياساته المختلفة، فقد قدَّمت الصين إمدادات جاهزة من تقنيات الرقابة ودورات التدريب الشُرَطية والتعاون الاستخباراتي لدول مثل الإكوادور وأوزبكستان وزمبابوي، بهدف السعي إلى تقديم نموذج مغاير للديمقراطية الليبرالية الغربي الكلاسيكي.

كذلك، من الدلالات المباشرة التي تفيد بأن "شي" يعمل على حبك شروط الحوكمة العالمية بقوة أكبر لصالح الصين، إذ يتضح من خلال خطة مبادرة الحزام والطريق* وربطها بالبنك الآسيوي للاستثمار والعمل على بناء شبكة اقتصادية تربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، أنه يعمل على اتباع منهج يقتضي بممارسة سلطة أكبر داخل الشبكة الدولية الاقتصادية، وصولًا إلى إنشاء مؤسّسات دولية جديدة تهيمن عليها الصين.

كذلك، هناك مبادرات أخرى أسستها الصين أو شاركت فيها بغية تعزيز التضامن الدولي والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مثل "مبادرة التنمية العالمية"، و"مبادرة السلام العالمية"، و"مبادرة الحضارة العالمية"، وغيرها، مع تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للدول المحتاجة في مختلف أنحاء العالم.

والأبرز في هذا الإطار، أن "شي" حاول استخدام سياسة الضغط الاقتصادي والتجاري في العلاقات مع الدول، وهذا ما أدى إلى التأثير على مواقف بعض الدول النامية في عدد من القضايا الدولية التي تعرضت للضغط الصيني. فقد أعلنت بكين في يوليو/تموز 2021 عقوبات اقتصادية للمرة الأولى ضد أشخاص ومؤسسات في الغرب انتقدت الصين.

إضافة إلى ما ورد، نجد سياسة "دبلوماسية الذئب المحارب" حاضرة بقوة في عهد "شي"، حيث اعتمدت هذه السياسة من قبل الدبلوماسيين الصينيين في العالم بمهاجمتهم بصورة علنية ومتكررة حكومات الدول المضيفة، وهذا ما لم يكن ملحوظًا البتة خلال العقود المنصرمة.

وبالعودة إلى الحديث عن "النهج الإستباقي" في سياسة "شي" بالشأن الخارجي، لوحظ بقوة التحوّل في تصريحاته المتعلّقة بواشنطن من الحديث عن إيجابية التعاون إلى التحذير من تبعات المواجهة، وخاصة في ظل تزايد التركيز الأميركي على المنافسة مع بكين، لاسيّما في منطقة المحيطين

* فور تسلّمه زمام السلطة، سعى بينغ إلى إبراز صعود الصين السريع على المسرح العالمي تحت قيادته، بما في ذلك إطلاق "مبادرة الحزام والطريق" عام 2013، وهي خطة واسعة تقوم على تمويل البنية التحتية في البلدان الأخرى وتعزيز العلاقات معها.

الهندي والهادئ. وظهر هذا التحوّل حين حذّر نظيره الأميركي جو بايدن بمكالمة هاتفية في 10 شباط/فبراير 2021 من أن "المواجهة لن تؤدّي إلا إلى طريق مسدود". وفي العام التالي، دعا "شي" خلال لقائه بايدن على هامش قمّة مجموعة العشرين في بالي إلى تصحيح العلاقات الصينية–الأميركية، خاصة بعد أن شهدت العلاقة بين البلدين أحداثًا أدت لتوتيرها بدءًا من زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي السابقة نانسي بيلوسي إلى تايوان واستغلال حادثة دخول المنطاد الصيني إلى الأجواء الأميركية وليس انتهاء بتوسيع صلاحيات استخدام القواعد العسكرية الأميركية في الفيليبين وتزويد أستراليا بغوّاصات نووية. كل هذه الأحداث، واجهها "شي" بخطاب تصعيدي اتّهم فيه الإدارة الأميركية بالقيام بحملة "احتواء وقمع للصين جلبت تحدّيات خطيرة غير مسبوقة".

إن رؤية المواجهة الشمولية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ينظر إليها "شي" من زاوية العدوانية الإستراتيجية في سياق الحرب الإيديولوجية، وهذا مثاله، رؤيته العدوانية للمؤسسات الغربية الجديدة التي تأسست لموازنة الصين، مثل الرُباعية "Quad" (وهو اتفاق تعاون إستراتيجي بين أستراليا والهند والولايات المتحدة واليابان)، وأوكوس "AUKUS" (وهو اتفاق دفاع مشترك بين أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة). وعليه، يقود "شي" مجابهة على هذا الصعيد، فهل ينجح في تأسيس منظومات وتحالفات نديّة لما أسسته الولايات المتحدة الأمريكية على المدى القريب؟

خلاصة تقييمية

هناك من يفترض بأن التناقضات الداخلية لرؤية "شي" الماركسية-اللينينية ستؤدي إلى سقوطها وفشلها على المدى القريب. ربما يكون محقًا، لو كان الحاكم رجل غير "شي"، لكن الأخير رجل ذكي مخضرم ومحنك، ويملك من القدرات التي تمكنه من السيطرة على المؤثرات الداخلية والخارجية مهما كان حجمها.

ان المتخوفين من مصير "شي"، يستدلون بأن المعارضة الخفيّة له تتسع يومًا بعد يوم نتيجة السياسات المعتمدة والانزعاج من "الجهاز القمعي" الذي بناه، حيث أثارت حملة مكافحة الفساد الفزع في صفوف نخبة رجال الأعمال داخل الصين، وكذلك الفردانية والتسلط في القرارات، ما يوحي بنظام استبدادي تصل ارتداداته الاعتباطية إلى النظام القضائي الخاضع لسيطرة الحزب، ما أدى إلى توتر العلاقة بين رجال أعمال وخاصة في قطاع التكنولوجيا مع النظام الحاكم.

ولكن في المقلب الآخر، نجد أن "شي" جهد لبناء وعي إدراكي في النفوس والعقول يقوّي العلاقة بالحزب الشيوعي الصيني لدى مختلف فئات الشعب، وعمل على تقوية الجيش بمنظومة غير تقليدية، وبنى آلية متراصة من تقنيات الرقابة التي تُمكِّنه من السيطرة على أي احتجاج.

لكن بالرغم من أهمية ما ورد، نجد أن هناك تحوفًا مبررًا من سياسات "شي" الماركسية على المستوى الاقتصادي. ان توسيع سيطرة الحزب على القطاع الخاص، والدور المتنامي للشركات المملوكة

للدولة والسياسة الصناعية، وإعادة توزيع الثروات في إطار البحث عن "رخاء مشترك"، هذه السياسات من الممكن أن تؤدي إلى تراجع ثقة رجال الأعمال، وبالتالي تقلُّص الاستثمار في رأس المال الثابت الخاص، وفي النتيجة انكماش النمو الاقتصادي مع مرور الوقت.

وليس مدافعة القول، إن سياسة "شي" المعتمدة على المستوى الوطني والقومي والدولي هي مزيج من فهم خاص لطبيعة المرحلة، وإدراك قوي أن قوميته الشيوعية المتمثلة بخطة بعيدة المدى تندرج في تحولاتها على مرتكزات هجينة من أساس ثابت إيديولوجي غير قابل للتغيّر بالدرجة الأولى، ومتغيرات عدّة لها علاقة بقراءة العالم المتغيّر وأنساقه المختلفة، ولكل نسق وتغيّر خطة يأتي أوان تطبيقها في زمانها ومكانها المناسبين. هذا الشكل من التفكير والإدراك، يجعل من الصعب التكهن لما يمكن أن تؤول إليه الأمور، لكن يجعلنا نقف أمام حقيقة لا ريب فيها هي أن "شي" صانع سياسي من الطراز الأول، يفهم سياساته، ولو أنها بيّنة للعيان المحلي والعالمي، إلاّ أنها خاضعة لمنظور التحليل الجدلي، وهذا ليس بالضرورة أن يكون مفهومًا لمن هم خارج الصين.

دولة ماينمار
Republic of the Union of Myanmar

ميانمار، المعروفة سابقًا باسم بورما، هي دولة تقع في جنوب شرق آسيا، تحدها الصين من الشمال، ولاوس من الشمال الشرقي، وتايلاند من الغرب، وبنغلاديش من الغرب، والمحيط الهندي من الجنوب. تعتبر ميانمار واحدة من أغنى الدول بالموارد الطبيعية، ولكنها تعاني من تاريخ طويل من الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولا: ماينمار دراسة جغرافية

تتميز ميانمار بتنوع جغرافي كبير، حيث تضم جبالًا، وسهولًا، وأودية، وسواحل. تمتد جبال الهيمالايا في شمال البلاد، بينما تشكل السهول الخصبة في وسط البلاد منطقة زراعية مهمة. كما أن لديها سواحل طويلة على المحيط الهندي، مما يجعلها نقطة استراتيجية للتجارة البحرية.

تتمتع ميانمار بموقع جيوبولتيكي استراتيجي في جنوب شرق آسيا، حيث تحدها الصين من الشمال الشرقي والهند وبنغلاديش من الشمال الغربي. هذا الموقع يجعلها نقطة التقاء مهمة بين القوى الكبرى، مما يؤثر على سياستها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية، ويزيد من أهميتها في الصراعات الإقليمية.

الشكل رقم 01: الموقع الجغرافي لدولة ماينمار

المصدر:https://www.bbc.com/arabic/world-41150413

ثانيا: أهمية الموقع الجيوبولتيكي لماينمار

1.التواصل مع القوى الكبرى

- **الحدود مع الصين:** تعتبر ميانمار جارة للصين، مما يمنحها أهمية استراتيجية في سياق العلاقات الصينية-الجنوب شرق آسيوية. الصين تعتبر ميانمار بوابة للوصول إلى المحيط الهندي، مما يعزز من دورها في مبادرة الحزام والطريق.
- **العلاقات مع الهند**:تحد ميانمار الهند من الشمال الغربي، مما يسهل التعاون في مجالات الأمن والتجارة، ويعزز من الاستقرار الإقليمي.

2.الموقع كحلقة وصل

- **التجارة الدولية**: تقع ميانمار على طرق التجارة البحرية الرئيسية التي تربط بين المحيط الهندي وشرق آسيا، مما يجعلها مركزًا حيويًا للتجارة والنقل.
- **الممرات البحرية**: تعتبر الموانئ في ميانمار نقاط انطلاق مهمة للسفن التجارية، مما يعزز من دورها في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

3. التحديات الأمنية

- **النزاعات الإقليمية**: تواجه ميانمار تحديات أمنية بسبب النزاعات الداخلية، مثل الصراع مع الروهينغا، مما يؤثر على استقرارها ويجعلها عرضة للتدخلات الخارجية.
- **التهديدات من الجماعات المسلحة**: وجود جماعات مسلحة في المناطق الحدودية قد يؤثر على الأمن القومي ويزيد من تعقيد العلاقات مع الدول المجاورة.

4. التأثير على السياسة الخارجية

- **التوازن بين القوى**: تسعى ميانمار إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع القوى الكبرى مثل الصين والهند، مما يؤثر على استراتيجياتها السياسية والاقتصادية.
- **الاستفادة من المساعدات**: يمكن أن تستفيد ميانمار من المساعدات الاقتصادية والسياسية من الدول الكبرى، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية.

5. التنمية الاقتصادية

- **الموارد الطبيعية**: تمتلك ميانمار موارد طبيعية غنية، مثل النفط والغاز، مما يزيد من أهميتها الاقتصادية ويجذب الاستثمارات الأجنبية.
- **التعاون الإقليمي**: يمكن أن يؤدي الموقع الجيوبولتيكي إلى تعزيز التعاون مع الدول المجاورة في مجالات التنمية المستدامة والتجارة.

وبالتالي يمثل الموقع الجيوبولتيكي لميانمار نقطة انطلاق استراتيجية في سياق العلاقات الدولية والإقليمية. إن فهم هذا الموقع يمكن أن يساعد في تعزيز الأمن والاستقرار، ويعزز من فرص التنمية الاقتصادية والتعاون مع القوى الكبرى.

ثالثا: ماينمار دراسة تاريخية

تاريخ ميانمار مليء بالأحداث الهامة. في القرن التاسع عشر، كانت البلاد تحت السيطرة البريطانية، حيث تم استعمارها في عام 1824. حصلت ميانمار على استقلالها في عام 1948، ولكنها واجهت تحديات كبيرة في بناء دولة مستقلة. منذ ذلك الحين، شهدت البلاد سلسلة من الانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية.

في عام 2011، بدأت ميانمار في تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية، مما أدى إلى فتح البلاد أمام العالم الخارجي. ومع ذلك، فإن الصراعات العرقية والسياسية، وخاصة في مناطق الروهينغا، لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا.

رابعا: الوضع السياسي

تعتبر ميانمار دولة ذات نظام سياسي معقد. في عام 2015، أجريت انتخابات تاريخية أدت إلى فوز حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بزعامة أونغ سان سو تشي. ومع ذلك، في فبراير 2021، شهدت البلاد انقلابًا عسكريًا أدى إلى الإطاحة بالحكومة المنتخبة، مما أثار احتجاجات واسعة النطاق وأعمال عنف.

تواجه الحكومة العسكرية الحالية انتقادات دولية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القمع العنيف للاحتجاجات. كما أن الوضع الإنساني في البلاد، خاصة في مناطق الروهينغا، يثير قلق المجتمع الدولي.

خامسا: الوضع الاقتصادي

يمتلك اقتصاد ميانمار إمكانيات كبيرة، حيث تحتوي البلاد على موارد طبيعية غنية مثل النفط والغاز والمعادن. يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة، حيث تشكل الأرز والقمح والذرة والمحاصيل النقدية مثل المطاط والسمسم جزءًا كبيرًا من الإنتاج الزراعي.

ومع ذلك، فإن العقوبات الدولية والصراعات الداخلية قد أثرت سلبًا على النمو الاقتصادي. تسعى الحكومة الحالية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، ولكن عدم الاستقرار السياسي يظل عقبة رئيسية.

سادسا: الثقافة

تتميز ميانمار بتنوع ثقافي كبير، حيث تضم العديد من المجموعات العرقية واللغات. الثقافة البورمية غنية بالتقاليد والفنون، بما في ذلك الرقص والموسيقى والحرف اليدوية. تعتبر البوذية الدين السائد في البلاد، ولها تأثير كبير على الحياة اليومية والثقافة.

الخاتمة

ميانمار دولة ذات تاريخ طويل ومعقد، تواجه تحديات كبيرة في مجالات السياسة والاقتصاد وحقوق الإنسان. على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها، فإن الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لا يزالان بعيدين. إن مستقبل ميانمار يعتمد على قدرة شعبها وقادتها على التغلب على الصراعات الداخلية وبناء مجتمع ديمقراطي يعزز حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.